

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

أ.د. نادية محمود مصطفى

مقدمة:

بالنظر إلى الإطار النظري المقترح لتحليل التاريخ الإسلامي بالاستعانة بإسهامات النظرية العامة للنظم وتطبيقاتها على دراسة النظام الدولي.

وتحقيقاً للهدف المحوري لهذا المستوى من المشروع وكذلك أهدافه المكملة كان لزاماً أن يستند التحليل إلى عدة مقومات ومن ثم ينقسم بين عدة جزئيات:

١- فكان لزاماً أن يستند تحليلنا -على صعيد عصر سلاطين المماليك ابتداء من تصفية الوجود الصليبي والتصدي للهجمة المغولية وحتى بداية الهجمة الأوروبية الثانية- كان لزاماً أن يستند هذا التحليل على مقومات عدة تتصل بتحديد الفاعل الإسلامي المركزي والفاعِل الإسلامي الأخرى، والأطراف الأوروبية، وأنماط التفاعلات من ناحية: كان الفاعل المركزي الإسلامي هو دولة سلاطين المماليك (وفقاً لمعايير عناصر القوة ومعايير ممارسة النفوذ) فكانت هي مركز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم الإسلامي طوال ٣ قرون؛ ولكنها لم تكن الفاعل الوحيد ذو التأثير على العلاقات الدولية الإسلامية، حيث تطورت درجة وطبيعة التعددية في هذه القرون بالمقارنة بما سبق.

ومن ثم فمن ناحية أخرى: من أهم الأنساق الفرعية الإسلامية التي سنركز على تفاعلاتها الدولية الإمارة ثم الدولة العثمانية، دويلات الأندلس وشمال أفريقيا، دول المغول (بعد إسلامهم). وكانت حالة هذه الأنساق في بداية هذا العصر، تمثل تغيرات في حالة أنساق سابقة كما تطورت أوضاعها على مدى امتداد هذا العصر. وكان لهذا التطور كما سنرى -مدلولاته وآثاره بالنسبة للعلاقات بين الدول الإسلامية وبينها وبين الآخر. فلقد كان لكل من هذه الأنساق تفاعلاتها المباشرة مع أطراف أوروبية وكذلك تفاعلاتها مع الدولة المملوكية. ولقد تداخلت جميع هذه التفاعلات وعلى نحو أثر على هيكل توزيع القوة في النظام الدولي الإسلامي أي انتقاله من نمط أحادية القوة (خلال فترة ازدهار القوة المملوكية) إلى ظهور بؤادر الثنائية (مع نمو الدولة العثمانية خلال القرن ٨ هـ) إلى نوع من ثلاثية مراكز القوة مع ظهور الدولة الصفوية قرب نهاية العصر.

ومن ناحية ثالثة: حدث تغيير أيضاً في طبيعة الأطراف الأوروبية مصدر التهديد للإسلام والمسلمين، ومن ثم حدث تطور في ساحات المواجهة وفي قضاياها ومن ثم في نمط التفاعلات فإذا كانت الدولة البيزنطية في احتضار فلقد نمت في أقصى غرب أوروبا مملكتا أرجون وقشتاله توطئة لظهور أسبانيا والبرتغال بعدهما، كما تزامن في نفس الوقت في الشرق ظهور إمارة موسكو ونموها كنواة لروسيا القيصرية.

بعبارة أخرى وبقدر ما شهد القرن الأول من العصر المملوكي نمو الدولة العثمانية كمركز قوة إسلامية جديدة فلقد شهد القرن الثالث منه نمو مراكز قوة مسيحية جديدة. ولذا اكتسبت هذه المرحلة سمات خاصة انعكست بقوة على أنماط التفاعلات الدولية الإسلامية والمسيحية. وهنا يمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط كبرى: أولاً- نمط الضعف ثم السقوط وهو ما حدث في غرب العالم الإسلامي في الأندلس ثم بدأ في الشرق الإسلامي في آسيا في مواجهة نمو روسيا القيصرية منذ منتصف قرن ٨ هـ وهو الضعف الذي اكتملت حلقاته وحتى تمام سقوط الإمارات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز خلال العصر العثماني. ثانياً- نمط الفتح والنمو الذي قدمته التفاعلات العثمانية- الأوروبية. ثالثاً- نمط التعامل- المقاومة الذي قدمته التفاعلات المملوكية الأوروبية.

وبالنظر إلى هذه المقومات يمكن القول: إن التفاعلات الدولية في هذا العصر إنما تبرز من ناحية دور أقوام عدة -إلى جانب العرب- وهم الأتراك والمغول وتأثيرهم على وضع ودور الدولة الإسلامية في النظام الدولي. كما تبرز من ناحية أخرى أنه بالرغم من عدم وجود "خلافة ذات سيادة مركزية ممتدة لكافة أرجاء العالم الإسلامي، وبالرغم مما بدا من مصالح آنية متناقضة أو متصارعة بين المماليك والعثمانيين ثم الصفويين على نحو حال دون منع الاسترداد أو الاستقطاع إلا أن تفاعلات كل من مراكز القوة الإسلامية مع الآخر قد تكاملت في مجموعها في سبيل حماية الإسلام في مواجهة الغرب بصفة عامة.

٢- وينقسم التحليل بين أربع مراحل. ومعيار هذا التقسيم هو أهم نقاط التغيير في التفاعلات الإسلامية-المسيحية، والإسلامية- الإسلامية على صعيد الأنساق الفرعية الجغرافية السياسية المختلفة.

والمرحلة الأولى تدور حول الدور المملوكي في التصدي للمغول وتصفية الوجود الصليبي، وتدور المرحلة الثانية حول سمات العلاقات الأوروبية المملوكية السلمية والقتالية على حد سواء وذلك في نفس وقت ميلاد الدولة العثمانية وبداية فتوحاتها (قرن ٨ هـ).

أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع الهجمة المغولية الثانية التي أثرت على توزيع القوى الإسلامية طوال القرن ٩ هـ وذلك في نفس الوقت الذي تصاعدت فيه عمليات الاسترداد في الأندلس من ناحية وبدأت فيه عملية الاستقطاع في آسيا بواسطة موسكو من ناحية أخرى، وتصاعدت الهجمة الأوروبية على الدولة المملوكية من ناحية ثالثة. أما المرحلة الرابعة فتبين السقوط المملوكي والتفاعلات العثمانية- المملوكية الصفوية التي أحاطته وذلك في ظل تحرك العثمانيين نحو الجنوب في الوقت الذي دخلت فيه الهجمة الأوروبية الثانية على العالم الإسلامي منحني خطيراً مع "الكشوف الجغرافية والالتفاف من الجنوب".

أولاً- الدور المملوكي وتصفية الوجود الصليبي والتصدي للمغول: إرساء أركان مركزية الدور المملوكي.

بعد سقوط بغداد ٦٥٦ هـ على يد المغول وخلال النصف الثاني من القرن اتسم نظام التفاعلات الإسلامية بعدة ملامح: ففي حين كان سلاطين المماليك يدعمون قوتهم وسلطتهم في مصر والشام كانت حالة التفكيت والتجزئة تغلب على الأنساق الفرعية الإسلامية سواء بين ورثة الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى حتى مولد الدولة العثمانية التي اتجهت لتوحيدهم عبر توسعها أو سواء في الأندلس بعد انتهاء عصر كفاح المرابطين ثم الموحيدين وحتى بداية تدهور دولة الموحيدين ثم سقوطها (٦٦٨هـ) أو سواء بين أرجاء إمبراطورية المغول التي انقسمت بين أربع دول (في شرق آسيا وفي وسطها وفي فارس وفي الغرب مع القبيلة الذهبية) دخلت منهما اثنتان -الثالثة والرابعة- الإسلام في نهاية القرن.

ولقد تميز الدور المملوكي على صعيد التفاعلات الإسلامية الدولية -في مواجهة المغول وفي مواجهة الصليبيين على نحو أفرز- خلال نصف هذا القرن- أنماطاً من التحالفات المملوكية ذات المغزى، ولا يتضح هذا المغزى إلا على ضوء فهم حقيقة الطرف المغولي المقصود في هذه المرحلة.

١- الطرف المغولي: مصادر التهديد والفرص وآثارها على التحالفات المملوكية

يحيط الغموض دائماً تناول التأثير المغولي على العالم الإسلامي. وفي هذا الصدد يجب التمييز بين مجموعتين من الثنائيات حول طبيعة الطرف المغولي وحول آثار الهجمة المغولية ابتداء:

أ- يجب التمييز بين الهجمة المغولية الوثنية التي مثلت تهديداً خطيراً لقلب العالم الإسلامي بعد اجتياح مشرقه وما كان لهذا الاجتياح من تأثيرات وبين دخول إيلخانات فارس والقبيلة الذهبية الإسلام ودور كل منهما في التفاعلات المملوكية الأوروبية. ولقد تباين تأثير هذين الطرفين المغولين على هذه التفاعلات نظراً لاختلاف توقيت دخولهما الإسلام حيث سبقت القبيلة الذهبية في هذا إيلخانات فارس، ونظراً لطبيعة العلاقة العدائية بينهما.

ولذا فإن القبيلة الذهبية، التي فتحت أراضي روسيا (٦٣٣هـ - ٦٣٥هـ) وكانت بحكم امتداد نفوذها حتى شرق أوروبا، قريبة من الدولة البيزنطية، كانت حليفاً للمماليك في مواجهة الصليبيين وأيضاً في مواجهة مغول فارس أعداء المماليك والذين تحالفوا مع الصليبيين والممالك الإفرنجية ضدهم.

ب- يجب التمييز فيما يتصل بآثار الهجمة المغولية بين آثارها على أسس التوازن العام بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي وبين آثارها على توازن القوى الإسلامية ذاتها.

وحول الآثار على أسس التوازن بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي يمكن أن نلاحظ اتجاهين أساسيين في التحليلات: اتجاه يبالغ في القول بالتأثير المدمر على قوة دفع الحضارة الإسلامية على أساس أن الغزو قد أنهى حضارة القرون الأولى الإسلامية وقوض أرجاءها على نحو حال دون القدرة على منافسة الحضارة الغربية التي بدأت تنمو. أما الاتجاه الثاني فلم يبر في الغزو المغولي إلا عاملاً واحداً بين عوامل أخرى شكلت التدهور الإسلامي بل إن المغول بعد إسلامهم أصبحوا -مع الأتراك- عناصر داعمة للقوة السياسية والعسكرية للإسلام في مواجهة الغرب.

وحول الآثار بالنسبة لتوازن القوى الإسلامية فهي تتلخص أساساً بفقدان العراق مركزه السابق في قيادة الإسلام في ظل الخلافة العباسية وهو المركز الذي انتقل للقاهرة ثم إستانبول بعد ذلك.

٢- معضلة العلاقات المملوكية- المغولية- المسيحية: أنماط التفاعلات بين مركز

القوة الإسلامية وبين مصدري التحدي للإسلام:

تعد العقود الأخيرة من قرن ٧ هـ التي تداخلت فيها الحروب المملوكية- المغولية والحروب المملوكية- الصليبية من أخصب الفترات لتدبر مغزى التفاعلات المتداخلة لطرف إسلامي (المماليك) سواء مع أطراف إسلامية أخرى (القبيلة الذهبية) أو أطراف غير مسلمة (البيزنطيون وبعض ممالك الإفرنج) وذلك في مواجهة طرف وثني (مغول فارس) أو مسيحي (إمارات صليبي الشام) وذلك من أجل صالح الأمة وخدمة لأصل الجهاد وليس تراجعاً عنه ولو اقتضى الأمر التحالف مع طرف غير مسلم (ولكن أساساً في مواجهة طرف آخر غير مسلم).

أ- وهنا يمكن أن نرصد الأنماط التالية من التحالفات: نمط تحالف مملوكي-مغولي مسلم في مواجهة تحالف مغولي وثني- صليبي، نمط تحالف مملوكي مسيحي بيزنطي أو إفرنجي في مواجهة نفس التحالف المغولي الوثني-الصليبي.

ويثير التحالف المغولي الوثني (مغول فارس: الإيلخانيون) المسيحي (أرمينا، الكرج، إمارات صليبي الشام ومملكة فرنسا والبابوية) كل الأسئلة حول ظروف وفرص التحالف بين أعداء الإسلام وحول إخفاقه في تحقيق أهدافه. ومن أهم أسباب هذا الإخفاق هو اعتناق المغول الإسلام وهو الأمر الذي بدوره موضع تحليلات وتفسيرات عدة: لماذا اعتنقوا الإسلام وليس المسيحية؟

أما التحالف المملوكي- المغولي المسلم (القبيلة الذهبية) فلقد كان ركناً أساسياً من أركان السياسة المملوكية في مواجهة التحالف المضاد، كما كان يحقق للقبيلة الذهبية أهدافاً عدة وخاصة في مواجهة مغول فارس؛ ولذا وكما تحالف المماليك مع أعداء مغول فارس كان

طبيعياً أن يحالفوا أيضاً أعداء الصليبيين؛ حيث سعى السلطان بيبرس للتقارب مع البيزنطيين العدو التقليدي للصليبيين في الشام منذ بداية الحروب الصليبية، كما تحالف مع صقلية و نابولي والبندقية.

ب- وإذا كانت هذه التحالفات قد قامت نظراً لمضي المماليك على طريق العمل ضد الصليبيين والمغول في نفس الوقت فلقد ساعد على نجاح هذه التحالفات في تحقيق أهدافها طبيعة العلاقة بين الأطراف المغولية وطبيعة العلاقة بين الصليبيين وبين الممالك الأوروبية الطامحة للحفاظ على مصالحها التجارية مع المماليك وبين الصليبيين والبيزنطيين، هذا فضلاً بالطبع عن القدرة الذاتية للمماليك بعد تركيز السلطة في أيديهم عقب القضاء على منازعة الأمراء الأيوبيين في الشام لهم، ومع احتواء منازعات المماليك فيما بينهم، وبعد عملية بناء الدولة التي قام بها بيبرس وقلاوون.

ومن ناحية أخرى وبالرغم من أن نجاح المماليك هذا في إدارة علاقاتهم الدولية كان أحد أهم أركان اكتسابهم دور مركزي في السياسات الإسلامية والدولية بصفة عامة إلا أن تحليلات غربية عن هذه العلاقات -التي تضمنت قدراً هاماً من التفاعلات السلمية الدبلوماسية والتجارية- تطرح إشكالية مهمة تقتضي التوقف عندها ألا وهي: كيف أن هذه العلاقات بينت أن الجهاد لم يعد يلعب إلا دوراً صغيراً في العلاقات الدولية الإسلامية-المسيحية حول حوض المتوسط. ومن أهم الأمور التي تستوجب التوقف عندها لمناقشة هذه الإشكالية هي أن الاتفاقات المملوكية الصليبية لم تكن إلا من قبيل الهدنة أو الصلح للاستعداد لضربة أكبر أو للتفرغ للمغول. أما الاتفاقات المملوكية مع ممالك أوروبية أو الدولة البيزنطية ففضلاً عن إحكامها الحصار حول المغول والصليبيين فهي كانت سبيلاً مباشراً لدعم عناصر القوة العسكرية المملوكية سواء عن طريق تأمين طرق استجلاب المماليك بواسطة القبيلة الذهبية أو استيراد المعادن والأخشاب عبر المتوسط، وجميعها أمور تخدم الجهاد العسكري ضد طرف آخر غير مسلم.

ثانياً- تطورات العلاقات المملوكية الإفريقية وبداية الموجة الثانية من الفتوح الإسلامية الكبرى مع الفتوح العثمانية في أوروبا.

شهد القرن ٨هـ -تطورات مهمة في أرجاء العالم الإسلامي أفصحت عند نهاية القرن عن تغيرات في توازن القوى الإسلامية ومن ثم في العلاقات الدولية الإسلامية وذلك في ظل درجة أكبر من شبه التعددية نظراً لنمو القوة العثمانية خلال هذا القرن إلى جانب القوة المملوكية التي ظلت مركز الخلافة والفاعل المركزي الإسلامي. ومن ثم ونظراً للعلاقات المملوكية- المسيحية ذات الطابع الخاص حول المتوسط كانت الدولة المملوكية هي محور

الدبلوماسية الإسلامية إزاء دول الغرب المسيحي (نمط التعامل - المقاومة) في حين كانت الدولة العثمانية هي محور الفتح الإسلامي الجديد.

ومع الاعتراف بوجود -تغيرات أيضاً- ولكن سلبية النتائج- في أنساق فرعية إسلامية أخرى (تجزأ دولتا المغول المسلمين أي القبيلة الذهبية وإيلخانات فارس إلى إمارات متنافسة تعرضت للتوسع الروسي، المسيرة الهشة لإمارة غرناطة آخر إمارات الأندلس الإسلامية) إلا أننا نهتم هنا بالمماليك والعثمانيين: نمط علاقة كل منهما مع الطرف الآخر، ونمط العلاقات فيما بينهما.

١- تطورات العلاقات المملوكية - الإفريقية: توجه وأساليب جديدة

تتطلب دراسة هذه العلاقات من استقصاء حقيقة التطور فيها -كما تصفها بعض المصادر الغربية- بعيداً عن مفهوم الجهاد ونحو مزيد من العلائق الدبلوماسية والتجارية من ناحية وتخلياً من الغرب أيضاً عن صليبيته التقليدية من ناحية أخرى. ويتطلب هذا الاستقصاء دراسة التوجه العام للعلاقات المسيحية الإسلامية وعوامل تشكيله وكذلك دراسة أساليب إدارة هذه العلاقات من الجانبين.

أ- التوجه العام للعلاقات الإسلامية - المسيحية والمؤثرات عليها

بعد نهاية الحروب الصليبية في الشام ظهر نمط من العلاقات بين المماليك والإفرنج وإن لم يمه الصراع السياسي والعقدي القائم بين الطرفين إلا أنه أفرز أدوات جديدة لإدارته حيث أخذت العلائق السلمية الدبلوماسية والتجارية دفعة قوية بالمقارنة بما سبق. ولهذا اختلفت التحليلات حول تقويم حقيقة هذا النمط من العلاقات، فإذا كان البعض قد رأى في هذا النمط وأدواته نهاية فعلية للروح الصليبية التقليدية فإن البعض الآخر لم ير فيهما إلا مجرد قناع جديد لهذه الروح تتفق والتغيرات في أوضاع الطرفين وأوضاع العالم. وفي حين رأى البعض فيها أيضاً انتهاء للجهاد الإسلامي لدى المماليك فإن البعض الآخر رأى فيه جهاداً بأساليب جديدة. كما اختلفت التحليلات أيضاً حول أسباب هذا النمط. فيرى البعض أنه يقترن مباشرة بالتطور في درجة اهتمام كل طرف بمعرفة أحوال الطرف الآخر. فبعد أن ظلت هذه المعرفة المتبادلة غاية الضالة أدى الالتحام العسكري المباشر ونتائجه خلال الحروب الصليبية إلى دفع كل من الطرفين للتعرف بدرجة أكبر على أحوال خصمه وعقائده ونظمه وتاريخه، واقترن هذا بالطبع بالتطور في فهم كل طرف للآخر نتيجة التطور في سبل هذه المعرفة وقنواتها. وعلى ضوء المقارنة التراكمية بين تيارات الأدبيات حول هذه الاختلافات يمكن القول بالأمريين التاليين:

من ناحية: أن الصليبية قد استمرت -بعد سقوط عكا- ولمدة قرنين آخرين من عمر العصر المملوكي- تعددت خلالهما مشروعات الهجوم التي كانت وراءها قوى مختلفة وأهداف متطورة حافظت على حياة الصليبية ولو في ثوب جديد وبأدوات جديدة ليست عسكرية أساساً. ومن ناحية أخرى: في ظل أوضاع الطرف الأوروبي في نهاية عصوره الوسطى (التغير في علاقات القوى بين البابوية والسلطات السياسية وتزايد وزن الاعتبارات القومية والتجارية، الحروب الأوروبية وخاصة حرب المائة عام، المشاكل الداخلية في الدول الأوروبية، اهتمام أسبانيا باسترداد ما بقى من الأندلس) والتي ترتب عليها التغير في طبيعة الصليبية وليس انتهائها، كان بإمكان المماليك والعثمانيين توظيف هذه الأوضاع لخدمة الإسلام وحمايته وذلك في مواجهة أساليب الصليبية الجديدة وأدواتها وذلك من خلال نمطين من الجهاد الإسلامي، الجهاد الفاتح الذي ترجمته الدولة العثمانية والجهاد الحامي الذي ترجمته الدولة المملوكية ولو بأساليب سلمية أيضاً إلى جانب القتالية.

ب- بين الدوافع والأساليب الصليبية الجديدة وبين تطور أبعاد الدور المملوكي

البرجي (٦٨٨هـ - ٧٨٤هـ / ١٢٩١م - ١٣٨٤م)

لم تكف أوروبا عن التفكير في الأخذ بثأرها من الإسلام وهو الأمر الذي أخذ صوراً عدة حتى بداية حركة الكشف الجغرافية ثم بداية الهجوم على أطراف العالم الإسلامي ثم على قلبه عسكرياً من جديد.

فلقد شهد القرن ١٤م - ٨هـ أدوات جديدة أوروبية لتوجيه ضربات مهمة للمسلمين في حوض المتوسط. وكانت دولة المماليك هي الهدف الأول، وتلخص الإدراك الأوروبي في هذه المرحلة حول ضرورة ضرب مصالح النشاط التجاري المصري الذي يمثل مصدر الغنى الأساسي لدولة سلاطين المماليك. ولقد خطط لتنفيذ هذه الضربة بأسلوبين: أولهما: فرض الحصار الاقتصادي على مصر لمحاربتها في أعظم موارد ثروتها واقتصادها ألا وهي التجارة، وثانيهما: شن حرب سافرة على الموانئ والسفن المصرية والشامية لإصابة التجارة المصرية بالاضطراب بعد أن فشل أسلوب الحصار في تحقيق أهدافه. ولقد قادت المبادرة على الصعيدين البابوية والتي سعت أيضاً لتعبئة الحبشة من الجنوب ضد مصر المملوكية. وكانت حادثة غزو الإسكندرية (٧٦٨هـ - ١٣٦٥م) من أهم صور المواجهة العسكرية المملوكية الإفرنجية ذات الأبعاد التجارية- الاقتصادية التي لم تخف أهدافها الحقيقية وهي الاستيلاء على مصر كمفتاح لبيت المقدس. ولم تنجح الحملة في تحقيق أهدافها البعيدة ولكن أصابت العلاقات المملوكية الإفرنجية بتوتر شديد، وظل المماليك يرفضون عقد أي صلح مع الملك بطرس الأكبر ملك قبرص الذي قاد الحملة بل تحولوا بعد ذلك مع المماليك

الشراكسة- ونظراً لاستمرار سياسة الاعتداء على الموانئ والسفن المصرية والشامية- إلى الهجوم المضاد.

ولقد اختلفت أساليب التصدي المملوكي لهذه الأساليب الصليبية الجديدة باختلاف حالة الطرف المملوكي خلال القرن قوة أو ضعفاً. ففي ظل عصر المماليك العظام وعلى رأسهم الناصر محمد بن قلاوون (٧٠٩هـ- ٧٤١هـ، ١٣٠٩م- ١٣٤١م) تنوعت السياسة ما بين الفتح والتحالف والدفاع. فمع حملاته المتوالية على مملكة النوبة المسيحية وإقامة ملك مسلم على هذه البلاد، إلى رفضه احتجاجات واتهامات ملك الحبشة باضطهاد مصر لأقباطها وتصديه لتهديداته بتحويل مجرى النيل إلى توطيد العلاقات مع الدولة البيزنطية التي رفضت المشاركة في المشروعات الصليبية الجديدة لخلق دولة المماليك اقتصادياً. وفي ظل تدهور الدولة المملوكية خلال النصف الثاني من قرن ٨ هـ وحتى سقوط المماليك البرجية -وعدا فتح أرمينيا وضمها استمرت جهود المماليك- التي بدأها السلطان الناصر لإجهاض المقاطعة الاقتصادية التي دعت إليها البابوية ضد مصر.. وقبل أن تلجأ مصر إلى سياسات الاحتكار في قرن ١٥م لتدعيم سيطرتها على طرق التجارة (كما سنرى) اتجهت إلى منح الكثير من الامتيازات التجارية لتجارة الإفرنج حيث توسعت مصر في إعطاء حق إقامة الفندق بحيث أصبحت المؤسسة الفندقية تمثل ذروة المؤسسات التجارية والمعاملات الدولية والعمود الفقري للمعاهدات التي عقدتها مصر المملوكية مع المماليك الأوروبية المتوسطة في قرن ١٤، ١٥م. ولقد أدت هذه الامتيازات الفندقية إلى تطوير مهم في اتجاه العلاقات التجارية حيث كانت التجارة بين مصر وهذه الممالك قبل ذلك تجارة ساحلية أساساً، وكان من شأن هذا التطور أن يثير التساؤل عن دوافعه ومغزاه بالنسبة لسياسة الجهاد الإسلامية؟ فهل هو ابتعاد آخر عنها أم أنه تحقيق لأهدافها ولكن بأدوات جديدة لا تتف طبيعتها السلمية استمرار تفوق الطرف الإسلامي وهيمنته؟ فإذا كانت بعض الأدبيات الغربية قد رأت في اتفاقات القرنين ١٤، ١٥م (ومن قبلهما اتفاقات نهاية القرن ١٣م) بدايات "الامتيازات الأجنبية" التي جاءت بعد ذلك في العصر العثماني أو رأت فيها التعبير عن أن المماليك لم يعودوا يرون "مبدأ الحرب المقدسة بنفس أسلوب الإسلام الأول" فإنه من واقع تحليلنا التاريخي يمكن الإشارة إلى الخلاصة التالية: إن الممارسات المملوكية على صعيد العلاقات التجارية إنما انطلقت من وضع القوة وأهداف المناورة وليس الضعف أو الخضوع، كما أنها كانت تخدم وتدعم المصالح السياسية والعسكرية المصرية في مواجهة الأعداء من الشرق ومن الغرب على حد سواء.

فعلى سبيل المثال كانت الامتيازات التجارية الممنوحة لممالك متوسطة تحرص على مصالحها الاقتصادية وسيلة للمناورة المملوكية بينهم وبين مساندي المشروعات الصليبية الجديدة. ومن ناحية أخرى: كانت التجارة المتوسطة وسيلة المماليك للحصول على الموارد

الأولية (الخشب والمعادن والمماليك) اللازمة لإقامة وتدعيم الجيش. ومن ناحية ثالثة: لم تكن امتيازات التجار مطلقة أو ثابتة ولكن كانت تتعرض لتقلبات عنيفة مع تغير حالة العلاقات المملوكية- الأوروبية، وكان إغلاق الفنادق أو عودتها رهناً على إرادة سلاطين المماليك وعلى تنفيذ شروطهم.

٢- مولد الدولة العثمانية وتطور دورها الإقليمي في الأناضول والبلقان ٦٩٩هـ-٧٩١هـ (٨٠٤هـ) / ١٢٩٩م-١٣٨٩م (١٤٠٥م).

استطاعت الدولة العثمانية بعد أقل من مائة عام من بدايتها أن تستكمل شروط دور القوة الإقليمية النشطة والفاعلة لتصبح إلى جانب مصر المملوكية الفاعل الإسلامي الثاني على ساحة التفاعلات الإسلامية الكبرى.

وتشير نشأة هذه الدولة ونموها ودوافع توجهها نحو الفتوح والعوامل التي ساعدتها على هذا اهتماماً كبيراً حيث إنها تمثل العصر الثاني للفتوح الإسلامية الكبرى (ولكن بقيادة عناصر تركية). ويفسح لنا الاهتمام بهذه الأمور مجالاً لدراسة نمط التفاعلات الإسلامية- المسيحية حول هذا النسق الفرعي البازغ.

أ- الفتوح العثمانية: تطورها ودوافعها

١- تحقق نمو واتساع الدولة العثمانية في طورين أساسيين: طور التوسع الإقليمي في آسيا خلال النصف الأول من قرن ٨هـ، وطور التوسع عبر الإقليمي نحو أوروبا والبلقان خلال النصف الثاني من القرن وذلك على حساب الدولة البيزنطية والإمارات التركمانية المسلمة وريثة الدولة السلجوقية المنهوية والممالك البلقانية.

ويتضح لنا من متابعة تطور مراحل التوسع العثماني عدة أمور: من ناحية أن الهدف الأول للدولة العثمانية في بداية طور نموها الأول كان إسقاط الدولة البيزنطية وفتح القسطنطينية، وكان هذا الهدف يقتضي تحقيق أمرين: التوسع في أوروبا لاحتواء وحصار القسطنطينية والحيلولة دون أية فرصة لدمعها أو مساندتها من جيرانها وكذلك السيطرة على الإمارات التركمانية في الأناضول وذلك توحيداً لجهود المسلمين ولقطع الطريق على البيزنطيين إذا ما حاولوا التحالف مع هذه الإمارات ضد الدولة العثمانية. ومن ناحية أخرى خرجت الدولة العثمانية من هذه المرحلة من التوسع كالقوة الإقليمية الأولى في المنطقة، وحل سلاطينها محل سلاجقة الروم باعتبارهم سلاطين الروم. ولقد أوشك هذا التطور أن ينطلق نحو مرحلة أخرى وهي الإمبراطورية والهيمنة العالمية لولا غزوة تيمور لنك التي جمدت هذه الانطلاقة لفترة طويلة لما كان لها من آثار متعددة كما سنرى.

٢- وبالنظر إلى دوافع الفتوح العثمانية بين مقولات الجهاد وبين مقولات المصالح يمكن القول ابتداءً إن هناك قدرًا كبيرًا من الاتفاق بين تيارات متنوعة من التحليلات حول

الوظيفة الجهادية للإمارة العثمانية منذ نشأتها وإن تعددت مبررات هذه الوظيفة. ولكن وفي المقابل توجد تيارات أخرى تبرز الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية للتوجه العثماني نحو أوروبا -والذي استمر قرنين قبل أن يتحول التوجه نحو الجنوب- ومما لا شك فيه أنه بالنظر إلى ما يسمى بالتفسير الإسلامي "البسيط" الذي لا يأخذ في الاعتبار العوامل المادية وعلى ضوء متطلبات ما أسماه "التفسير الإسلامي الواسع" الذي وإن أكد على أهمية الاعتبارات العقيدية، إلا أنه لا يمكن أن يهمل العوامل المادية، فإن فهم وتحليل دوافع الفتوح العثمانية بل وغيرها من الفتوح الإسلامية لا بد وأن يستند أيضاً إلى السياقات الزمانية والمكانية لها وليس العامل العقيدى فقط. وتثور أمامنا نفس الإشكالية عند تناول عوامل نجاح الفتوح.

ب- عوامل نجاح الفتوح وتطور الإمارة إلى قوة إقليمية

مارست مجموعتان من العوامل -الخارجية والداخلية- تأثيراتها المتفاعلة على نمو الإمارة العثمانية لتصبح قوة إقليمية.. ومارست العوامل تأثيراتها باعتبارها عوامل محفزة وموفرة للفرص والإمكانات أو عوامل مقيدة وضاغطة.

أ- وتتلخص العوامل الداخلية في عناصر القوة الذاتية اللازمة لترجمة الدوافع والأهداف إلى واقع ملموس. وهي بدورها تجمع بين العقدي والمادي. ويأتي عامل قوة روح الجهاد وخدمة الإسلام على رأس العوامل الداخلية. ولكن ما كان هذا العامل بمفرده ليحقق الأهداف بدون توافر عوامل قوة أخرى مثل: نظام الجيش، الروح العسكرية وضوابط الشريعة الإسلامية لأعمال الفتح ومعاملة أهل الذمة، توافر أركان نظام سياسي قوي. وتحوز كل من هذه العوامل الاهتمام وتثير إشكاليات حول بعض القضايا من زوايا عدة: الانكشارية، التسامح مع غير المسلمين عند الفتح ومع أهل الذمة من بعده، ممارسات السلاطين العثمانية (مركزية السلطة، نمط تنظيم وإدارة البلاد المفتوحة، المهارة السياسية والدبلوماسية) ولقد ثار الاهتمام بنفس القضايا وغيرها ولكن من منحنى آخر -عند تحليل أسباب ضعف الدولة العثمانية وتدهورها في الثلاثة قرون الأخيرة من عمرها- (كما سنرى).

ب- أما عن العوامل الخارجية التي ساعدت توظيف الدولة العثمانية لعناصر قوتها الذاتية لخدمة أهداف الجهاد الإسلامي فهي تنقسم بين محورين: أحدهما يتصل بأوضاع آسيا الصغرى المغولية والتركمانية، والآخر يتصل بأوضاع أوروبا (البيزنطية، البلقانية، الغربية، اللاتينية). فعلى سبيل المثال: إذا كانت أوضاع التجزئة والضعف التي كانت عليها الإمارات التركمانية وريثة الدولة السلجوقية قد ساعدت الدولة العثمانية على ضمها إلا أنها كانت من ناحية أخرى مبعثاً لقيود على الفتوح العثمانية في أوروبا. فلقد انتهزت دائماً هذه الإمارات فرصة انشغال العثمانيين بموجة عبورهم الأول إلى أوروبا لمحاولة استعادة استقلالهم مما كان يتطلب من العثمانيين بذل الجهد لإجهاض هذه المحاولات. وكانت إمارة

قرمان أكثر هذه الإمارات قوة وتحدياً للعثمانيين وتهديداً بالتعاون مع الأوروبيين الذين يفتح أراضيهم العثمانيون. ولقد أثار قتال العثمانيين المتكرر لهم في نهاية القرن، وبعدهما يقرب من مائة عام من مولد إمارة عثمان، وفي غمرة الجهود العثمانية لإحكام السيطرة النهائية على شبه جزيرة البلقان أثار هذا القتال بين المسلمين وبعضهم انتقاداً لسمعة العثمانيين كغزاة نظراً لتحريم الإسلام لهذا النوع من القتال. وحرص العثمانيين على استصدار فتاوى بشرعية قتال أمير قرمان، هذا الطرف المسلم الذي يهاجم الدولة وهي في غزوة ضد الكفار، ومن ثم فهو خارج على الدين. وتلخصت الآراء المدحضة لهذه الانتقادات فيما يلي: أن القتال كان آخر سبل العثمانيين للتعامل مع هذه الإمارات -سعيًا لتوحيدها للجهاد كقوة واحدة- ابتداء من الزواج والضغط والتهديد وصولاً إلى القتال. وهذا الأخير جاء متأخرًا ومع أقوى هذه الإمارات وأكثرها اتجاهًا للتعاون مع الأوروبيين ضد العثمانيين.

أما بالنسبة لأوضاع الطرف الأوروبي وتأثيرها الإيجابي أو السلبي فيمكن هنا أن نسجل الأمرين التاليين: أولهما: عدم قدرة القوى البيزنطية والصربية والبلغارية على مواجهة القوات العثمانية وذلك نتيجة الاختلافات فيما بينهم من ناحية ونتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الإمبراطورية البيزنطية وفي الإمارات البلقانية من ناحية أخرى، مما مكن العثمانيين من التقدم بل والمناورة بالتحالف مع طرف ضد طرف آخر من هذه الأطراف الأوروبية.

ثانيهما: أن الانقسام المذهبي بين شرق أوروبا الأورثوذكسي وغرب أوروبا الكاثوليكي أثر إلى جانب اعتبارات سياسية أخرى على درجة مساندة غرب أوروبا للإمبراطورية البيزنطية والبلغانيين في مواجهة العثمانيين من ناحية وإمكانية استغلال العثمانيين لهذه الاختلافات حتى لا يتم تعبئة رد فعل صليبي جماعي وموحد ضدهم من ناحية أخرى.

ويجدر هنا أن ننبه النظر إلى ما يلي: أن الدولة العثمانية منذ بدايتها في الأناضول ثم توسعها في شرق أوروبا أضحت عاملاً مؤثراً في التوازنات الأوروبية- الأوروبية وطرفاً متأثراً بها. ولكن اختلاف طبيعة هذا التأثير المتبادل ونتائجه -كما سيتضح لنا بعد ذلك- باختلاف مرحلة قوة أو ضعف الدولة العثمانية والأطراف الأوروبية المقابلة لها.

٣- العلاقات الإسلامية- الإسلامية وتأثير المتغير الأوروبي على الأساق الفرعية

الإسلامية

على ضوء منهجية ضوابط وأهداف دراسة العلاقات الإسلامية- الإسلامية في هذا الجزء من المشروع فإنه سيتم تحليل ثلاثة أنماط من العلاقات بين الدولة المملوكية وثلاثة فواعل إسلامية كان لتفاعلاتهم مع أطراف أوروبية مدلولاتها بالنسبة لتفاعلاتهم مع القوة المملوكية، وهذه الأنماط هي نمط العلاقات المملوكية العثمانية الذي أرسى في هذه المرحلة

جذور الأدوار المتصارعة والمصالح المتنافسة خلال القرنين التاليين بين مركزي قوة أساسيين في العالم الإسلامي، ثم نمط العلاقات المملوكية المغولية الذي أبرز فشل أوروبا في أحد أهم أساليبها الصليبية الجديدة ضد المماليك وهو تصير المغول، ثم نمط العلاقات المملوكية الأندلسية الذي بين حدود فاعلية مركز الخلافة الإسلامية في تقديم النصر والنجدة. وكان لكل من هذه الأنماط الثلاثة انعكاسه الكبير على موازين القوى الشاملة بين العالم الإسلامي والمسيحي في مرحلة ما بعد الحروب الصليبية التقليدية، كما كان لكل منها مغزاه بالنسبة لدرجة تأثير المتغير الأوروبي في نفس المرحلة على تشكيل مسار العلاقات الإسلامية- الإسلامية، وهو التأثير الذي وصل إلى أدنى درجاته خلال القرن ٨هـ- ١٤م ثم أخذت هذه الدرجة تتصاعد تدريجياً حتى بدأ يأخذ هذا التأثير بدوره منذ أوائل القرن ١٦م أنماطاً متطورة وصلت إلى أقصى صورها السلبيّة مع حالة التجزئة والتفكك التي تعرض لها العالم الإسلامي مع الاستعمار التقليدي (كما سنرى فيما بعد).

أ- نمط العلاقات المملوكية العثمانية: جذور تنافس الغد وضآلة التأثير الأوروبي.

ترجع أهمية دراسة نمط هذه العلاقات في هذه المرحلة من ازدهار قوة المماليك وبداية نمو قوة العثمانيين إلى مدلوله بالنسبة لبعدين هامين: حالة هيكل علاقات القوى الإسلامية من ناحية وتداخل علاقات الدولتين بالنظام التدخلي للقوى الخارجية من ناحية أخرى، ونظراً لصعوبات توثيق المادة التاريخية اللازمة للتحليل حول هذا النمط في هذه المرحلة - فيمكن تقديم مجموعتين من الملاحظات حول البعدين السابق الإشارة إليهما.

فمن ناحية: حالة هيكل نظام العلاقات الدولية ومستقبله: ينصب الاهتمام على التداخل بين وظيفة الجهاد ومدى مركزية الدور في العالم الإسلامي بالنسبة للطرفين المملوكي والعثماني.

فإذا كان دور مصر المملوكية لا يتمحور حول الجهاد العسكري بمعنى الفتح والغزو فلقد كان مفتاح فهم أصل قيام دولة العثمانيين وتطورها هو هذا الجهاد بهذا المعنى، وإذا كان سلاطين العثمانيين قد اهتموا بتدعيم صورتهم في العالم الإسلامي كغزاة وفاتحين فإن مصر المملوكية كانت مقراً للخلافة العباسية الإسلامية وأقوى دولة إسلامية في الشرق وتمد هيمنتها على مجال حيوي في العالم الإسلامي. بعبارة أخرى ظلت الدولة العثمانية قوة إقليمية أساساً، ومن ثم كان لدورها في العالم الإسلامي والعالم ككل حدوداً في هذه المرحلة. ولهذا فحتى اكتمال مهامها الإقليمية فضلاً عن مهام بناء الدولة لم يكن هناك ما يدفع العثمانيين نحو الجنوب، وفي نفس الوقت لم يكن هناك ما يدفع المماليك نحو العثمانيين نظراً لانشغالهم في نهاية القرن ٨ هـ بإشكاليات ضعف المماليك البرجية وسقوطهم وانتقال السلطة إلى المماليك الشركسية فضلاً بالطبع عن إشكاليات العلاقات مع الإفرنج. ولهذا كان توجه العثمانيين بعد

ما يقرب القرن ونصف نحو الجنوب نقطة تحول مهمة في وضع الدولة العثمانية في هيكل القوة الإسلامية بل في ميزان القوة العالمية. أما من ناحية: تداخل علاقة كل من الدولتين ببعض القوى المسيحية: فإنه نظراً لعلاقات الدولة المملوكية بالدولة البيزنطية التي كان يتوسع على حسابها العثمانيون، ونظراً للتناقض بين مصالح كل من جنوه والبنديقية في حوض المتوسط وآسيا الصغرى كان لابد وأن تثور التساؤلات حول تأثير هذه العلاقات المتقاطعة على العلاقات المملوكية- العثمانية: هل تأثرت العلاقات المملوكية البيزنطية منذ منتصف قرن ٨هـ نتيجة أعمال الفتح العثماني؟ هل كان للعلاقات المملوكية الإفرنجية مغزى أو تأثير بالنسبة لما يقوم به العثمانيون؟ وبالنظر إلى حقيقة هذه العلاقات المتداخلة يمكن القول: إنه لم يكن للمتغير الخارجي (الأوروبي المسيحي) في هذه المرحلة تأثير مباشر على تشكيل العلاقات المملوكية العثمانية في وقت لم تكن درجة التنافس بين هاتين القوتين الإسلامية قد تنامت إلى الدرجة التي وصلت إليها فيما بعد. وذلك على عكس الوضع في أوائل قرن ١٠هـ- حيث بدأت متغيرات أوروبية عديدة تمارس دورها في تشكيل مسار هذه العلاقات المملوكية العثمانية ونتائجها، وذلك في نفس الوقت الذي دخلت فيه قوى أوروبية مرحلة تحول عميقة في قدراتها وتوجهاتها نحو العالم الإسلامي أثرت بعمق على أساليب تعاملها معه (كما سنرى) لاحقاً.

ب- نمط العلاقات المملوكية الأندلسية: المساندة المفقودة في مواجهة عملية

الاسترداد المسيحية وجهاد بني مرين.

في الوقت الذي كان يعاد فيه تشكيل توازن القوى الإسلامية في الشرق قرب منتصف القرن ٧هـ حين ظهرت دولة سلاطين المماليك كانت التوازنات في الأندلس وشمال أفريقيا تدخل أيضاً مرحلة جديدة بعد تصاعد عملية الاسترداد، ومع نمو دولة غرناطة ومع تدهور قوة دولة الموحيدين التي تفككت سلطتها على الأندلس وعلى المغرب كله.. وفي نفس الوقت الذي جرت فيه عملية توطيد أركان الدولة المملوكية وبرز جهادها ضد المغول والصليبيين في الشام، في نفس الوقت اضطلع بنو مرين بدور جهادي لمساندة غرناطة في مواجهة أسبان الأندلس ولبناء إمبراطورية في المغرب على غرار الموحيدين.

إذن ما هي الأوضاع في الأندلس- المغربية من ناحية؟ وما أبعاد الدور المملوكي

تجاهها؟

من ناحية، فإن تفاعلات النسق الفرعي الإسلامي (الأندلس- المغرب) أواخر قرن ٧هـ وطوال القرن ٨هـ قد تشابكت على صعيدها سياسات غرناطة وبني مرين وأمراء وملوك الأسيان وخاصة قشتالة وأراجون، ونقدم لنا ساحة هذه التفاعلات في حد ذاتها ساحة مهمة لرصد مجموعة مهمة من الأنماط ذات الدلالة القوية:

أولها: أن توتر العلاقات الغرناطية المرينية والصدام بين الطرفين اقترن دائماً بانتصار حاسم للأسبان عليهم، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الظروف التي استولى خلالها القشتاليون على جبل طارق (٧٠٩هـ - ١٣١٠م)، والتي جسدت لغرناطة عواقب خلافها مع بني مرين وضرورة مصالحتهم بعد أن فقدت غرناطة بابها الجنوبي الهام.

ثانيها: أن اضطراب أحوال المغرب ومن ثم عدم قدرتها على عبور الكتائب إلى الأندلس مع تزايد الضغط الأسباني على الأندلس كان يدفع الأخيرة إلى قبول التهادن والتعهد بدفع الجزية (كما حدث بعد استيلاء الأسبان على جبل طارق).

ثالثها: أن قوة روح الجهاد في غرناطة إلى جانب النجدة المرينية كان يحقق انتصارات مهمة في مواجهة الأسبان كما حدث حين تم استعادة جبل طارق ٧٣٣هـ واتجاه ملك قشتالة لطلب الصلح والمهادنة.

رابعها: أن المغرب وغرناطة كانت أكثر اتجاهًا لأرجوان منها إلى قشتالة حيث كانت الأخيرة تمثل العدو الأول، ومن ثم استطاع المسلمون الاستفادة من النزاع بين أمراء الأسبان والذي أدى إلى اندلاع حروب وراثية العرش التي حدثت من قدرتهم على تصفية غرناطة بسرعة.

خامسها: قامت معاهدات سلمية ومعاهدات ود وصدقة ومعاهدات صلح من وقت لآخر إلى جانب هذه التحالفات السياسية غير المستقرة بين هذه الأطراف الأربعة بنو الأحمر - بنو مرين - قشتالة - أراجون.

ومن ناحية الدور المملوكي: نجد أنه بعد أن انكسرت شوكة بني مرين أمام الأسبان عقب معركة طريف البحرية (٧٤١هـ) التي كرست سيادة الأسبان على غرب المتوسط لم يبق لمسلمي الأندلس معيّنًا من الجنوب في مواجهة الأسبان، وفي نفس الوقت الذي تدهورت فيه أحوال بني مرين طوال النصف الثاني من القرن ٨هـ توحدت صفوف أمراء الأسبان وتمكنوا من هزيمة غرناطة وبني مرين في ٧٧١هـ. وبعد صلح دائم مع قشتالة وأراجون دخل جهاد بني مرين وغرناطة مرحلة الذبول في القرن ٩هـ. ولم تتجه غرناطة في القرن ٨هـ إلى طلب النجدة ولكن اتجه المرينيون أنفسهم بعد معركة طريف إلى المماليك طلبًا للنصرة. ولم يقدم المماليك النصر - المادية المطلوبة - وإن أبدوا تعاطفًا واضحًا مع مسلمي الأندلس. وظهر ذلك في المراسلات بين السلطان المريني والسلطان الصالح بن الناصر بن قلاوون. وفضلاً عن بعد الشقة بين المشرق والمغرب فإن طبيعة الأوضاع والظروف التي كان يواجهها المماليك - كما سبق ورأينا - هي التي حالت دون تقديم المساندة المطلوبة. وخلال القرن ٩هـ تكررت طلبات المساعدة ولكن اختلفت الاستجابة المملوكية هذه المرة - كما سنرى.

ثالثاً: تطور توزيع القوى الإسلامية مع بداية خطر أوروبي جديد من سقوط أنقرة (٨٠٤ هـ - ١٤٠٢ م) إلى سقوط القسطنطينية (٨٥٩ هـ - ١٤٥٣ م) إلى سقوط غرناطة (٨٩٧ هـ - ١٤٩٢ م)

بقدر ما تأثرت موازين القوى الإسلامية وأنماط التفاعلات الإسلامية- المسيحية من جراء الهجمة المغولية الأولى المتعددة الأبعاد، بقدر ما نجد أن الهجمة الثانية مع تيمور لنك المسلم قد مارست أيضاً تأثيراتها على هذين الصعيدين المتداخلين ومن ثم على حالة نظام العلاقات الإسلامية الدولية طوال القرن التاسع الهجري (١٥م).

ولقد تزامنت بداية هذه الهجمة مع حدوث تطورات مهمة في أوضاع الدولة المملوكية بوصول المماليك الشراكسة إلى الحكم، وكذلك في أوضاع الفتوح العثمانية باكتمال السيطرة على البلقان والأناضول مع بايزيد الثاني. وكان لهذه الهجمة على الدولة المملوكية والعثمانية آثارها المهمة ليس على مصادر قوتها أو على علاقات القوى بينهما فحسب ولكن أيضاً على مقدرتها على مساندة أطراف إسلامية (الأندلس)، أو على إتاحة الفرصة لظهور أعداء جدد (إمارة موسكو مثلاً)، وإذا كان نجاح علاج الآثار المباشرة على الدولة المملوكية والعثمانية قد اقترن بحدوث تطورات مهمة في مسار وأدوات العلاقات المسيحية الإسلامية حول حوض المتوسط (مصر والشام وشمال أفريقيا) وفي شرق أوروبا حيث بدأت كل من الدولة العثمانية والدولة المملوكية مرحلة هجوم على الطرف الأوروبي المعادي، إلا أنه في نفس الوقت دخلت بقايا الوجود الإسلامي في الأندلس (غرناطة) مرحلة الاحتضار ثم السقوط. وفي المقابل كانت قد بدأت عملية استقطاع قادتها إمارة موسكو التي تبلورت قدراتها في منتصف القرن ١٥م تحت تأثير عواقب الهجمة التيمورية على القبيلة الذهبية.

ولهذا يمكن القول: إنه بمتابعة هذه التطورات سيتضح لنا هيكل القوى الإسلامية وتطورها وكيف أن مركز الثقل الأساس في قيادة عملية المواجهة الإسلامية المسيحية قد أخذ ينتقل من مصر إلى العثمانيين وخاصة بعد سقوط القسطنطينية حيث أضحت العلاقة بين المسيحية والإسلام منذ هذا السقوط تتمثل في نظر الغرب المسيحي (١) في العلاقة بين الغرب والترك العثمانيين الذين دخلوا مع قرب نهاية القرن ٩هـ، ١٥م مرحلة اكتمال عناصر القوة العالمية التي ترجمت نفسها في بداية القرن ١٠هـ، ١٦م مع ضم الوطن العربي كما سنرى. وفي المقابل كانت الدولة المملوكية وبالرغم من إنجازاتها في مواجهة الهجمة الصليبية الجديدة قد دخلت مرحلة أفول القوة وذلك في ذات الوقت الذي سقطت فيه غرناطة من ناحية والذي أخذت تتشكل فيه تدريجياً من ناحية أخرى قوتان أخريان وهما الدولة الصفوية في فارس والدولة التيمورية في الهند. حيث إنه منذ انتهاء تيمور لنك وتفكك إمبراطوريته وحتى بروز هاتين الدولتين الأخيرتين مع أوائل القرن ١٦م لم يظهر من وسط

آسيا أو غربها أي فاعل إسلامي أساسي يؤثر في التفاعلات الإسلامية- الإسلامية والإسلامية الدولية مثلما حدث من قبل مع مغول فارس (الدولة الأيلخانية في فارس والعراق) أو مع تيمور لذك الذي وحد أرجاء الإمبراطورية المغولية لفترة عدة عقود قليلة في نهاية القرن ٨هـ وأوائل القرن ٩هـ.

هذا وينقسم التحليل في هذه الجزئية بين أربعة بنود، يعالج الأول آثار الهجمة التيمورية، في حين يدور الثاني حول أنماط التفاعلات المملوكية- الإفريقية، أما الثالث فيعالج عملية إعادة بناء الدولة العثمانية وتطور الموجة الثانية من فتوحاتها في أوروبا، وأخيراً يأتي الرابع فيتعرض لأنماط العلاقات الإسلامية- الإسلامية وأهم ما تثيره من قضايا تطرح بصورة أو بأخرى وزن وتأثير المتغير الأوروبي.

١ - الهجمة المغولية الثانية وأثرها على موازين القوى الإسلامية

خرج تيمور لذك من وسط آسيا في مرحلة شهدت تشنتت شمل المغول بين ممالك أربعة، وضعف هذه الممالك وصراعها ثم تفكك الإيلخانية منذ ١٣٣٤م ثم القبيلة الذهبية منذ ١٣٥٩م. وتحرك تيمور لذك نحو الغرب موحداً هذا الشتات وهازماً الإيلخانيين ١٣٨٥م، ثم القبيلة الذهبية ١٣٨٠م وأتم سيطرته على الهند ١٣٩٩م (٨٠٠هـ - ٨٠١هـ). ولم يبق أمامه إلا قلب العالم الإسلامي حيث الممالك والعثمانيين.

فماذا كان مدلول صدام تيمور لذك مع هاتين القوتين؟ اندحر كل منهما أمامه، وذلك نظراً لعدم تعاونهما في مواجهة الخطر المشترك. فيتضح لنا من دراسة تطور تفاعلات كل منهما مع الهجمة كيف أن تيمور لذك تجنب الصدام مع القوتين في آن واحد، وكان تغلبه على الممالك في الشام هو الخطوة الأولى نحو العثمانيين الذين وجه إليهم ضربة في وقت حاسم من إتمام سيطرتهم على آسيا الصغرى ومن فتوحهم في أوروبا (معركة نيكوبوليس)، كما يتضح لنا أيضاً من هذه التفاعلات جذور العلاقة التنافسية المتنامية بين مركزي القوة الإسلامية المملوكية والعثمانية. فبدلاً من التعاون والتخطيط في مواجهة الخطر المشترك تصاعدت الأعمال العدائية المتبادلة بينهم.

إن كيف أثرت نتائج هذه الهجمة على القوى الإسلامية وعلى توازنها وعلى العلاقات الإسلامية المسيحية؟ لم تكن هذه النتائج قصيرة الأجل فقط بقدر ما كانت ذات امتدادات طويلة الأجل فكان لهذه الهجمة آثار اقتصادية مهمة على القوة المملوكية حيث أنهكت مواردها، ومن ثم بدأ مسلسل الضعف الاقتصادي الذي تجسد بعد ذلك بشدة وترتب عليه آثار مهمة على رأسها السياسات الاحتكارية التجارية التي طبقها الممالك على طريق التجارة بين الشرق والغرب المار بمصر. وكان رد فعل الغرب تجاهها هو الكشف الجغرافية والالتفاف حول قلب العالم الإسلامي من الجنوب منذ نهاية القرن ١٥م (كما سنرى).

ومن ناحية أخرى لم تؤد آثار الهجمة إلى تأخر نمو القوة العثمانية فقط بل دمرت عناصرها الأساسية في وقت حاسم من الفتوح العثمانية في أوروبا وبذلك حالت نتائج هذه الهجمة دون موجة جديدة من الفتوح ولمدة تزيد عن النصف قرن تقريباً.

ومن ناحية ثالثة: أدى قضاء تيمور لنك على دولة القبيلة الذهبية ومن ثم تفكك أرجائها وتنافس أمرائها إلى نهاية السيطرة الإسلامية على روسيا على نحو فتح السبيل أمام القوة الروسية لتنمو كقوة مسيحية كبرى في الشرق وساندت هذه القوة الدولة البيزنطية في نزعتها الأخير في مواجهة العثمانيين. وبعد سقوط القسطنطينية أضحت روسيا وريثة المسيحية الأرثوذكسية وتساعد صدامها تدريجياً مع العثمانيين وخاصة منذ مولد الدولة الروسية الحديثة في القرن ١٧م (كما سنرى).

وإذا كانت النتائج السابق تحديدها ذات آثار سلبية طويلة المدى على علاقات القوى الإسلامية المسيحية فتجدر الإشارة أنه قد ثارت مجموعتان أساسيتان من التساؤلات حول تقويم هجمة تيمور لنك.

وتتصل الأولى بمدى شرعية أعمال تيمور لنك وصدق إسلامه على ضوء أعماله التدميرية والوحشية ضد المسلمين والدول الإسلامية. وتدور الثانية حول نتائج اتجاه بعض الدول المسيحية وخاصة الدول البيزنطية- للتحالف مع تيمور لنك ضد العثمانيين والمماليك حيث لم يتضح في أي مصدر تاريخي ما يدل على استجابة تيمور لنك لهذه المساعي: لماذا؟ وهل كان يمكن أن يحدث العكس؟ وكيف كانت ستكون النتيجة إذا ما تحالف تيمور لنك المسلم مع المماليك والعثمانيين في مواجهة القوى المسيحية...!

٢- دولة المماليك الشراكسة وأبعاد التطور في الهجمة الصليبية الجديدة:

تداخلت من جديد -خلال القرن ٩هـ- الأبعاد الاقتصادية والعسكرية في العلاقات المملوكية، الإفرنجية على نحو يجعل منها امتداداً لقضايا المرحلة السابقة ولكن في إطار ذي معطيات متغيرة.

فمن ناحية: تبلورت بعض الأدوات الجديدة من جانب الإفرنج إلى جانب الأدوات السابقة (حرب الموانئ والسفن والحصار) ومن أهمها التحالف مع الحبشة المسيحية كبادرة للالتفاف من الجنوب. فإذا كانت قبرص ورودس قد مثلتا قاعدتي أعمال القرصنة الإفرنجية ضد مصر والشام، وإذا كانت أراجون قد ساندت أيضاً هذه الأعمال فلقد تبلور توجه أوروبي للتحالف مع الحبشة. ولم ينفصل هذا التوجه عن حالة المواجهة الإسلامية- المسيحية ليس لإحكام دائرة الهجوم على مصر من الشمال بحلقة أخرى من الجنوب فقط ولكن لإحكام الهجوم الإفرنجي على شمال أفريقيا أيضاً. ولقد توافر لدى ملوك الحبشة الدافع للاستجابة لهذا

التوجه الإفرنجي. ومن أهمها تعبئة مساندة الإفرنج لجهود ملوك الحبشة ضد مسلمي الحبشة الذين لم ينقطع جهادهم طوال ٣ قرون.

ومن ناحية أخرى: توالى مبادرات الدولة المملوكية للتصدي لهذه الأدوات ولقد أبرزت أمرين: أحدهما: التداخل الشديد بين الأبعاد الاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية المملوكية. فالإلى جانب سياسة الاحتكار التي طبقها برسباي كأداة ضد الإفرنج وفي نفس الوقت كسبيل لزيادة الموارد المالية اللازمة لمواجهة الأمراض التي ألمت بالاقتصاد المملوكي - واستحكمت عند منتصف القرن ٩هـ، ١٥م إلى جانب هذه السياسة - التي لم تحقق أهدافها كاملة - اتجه المماليك الشراكسة إلى غزو جزيرتي قبرص ورودس قاعدتي أعمال القرصنة المسيحية ضد مصر والشام. وإذا كانت قبرص قد سقطت في ٨٢٩ هـ - ١٤٢٦م فإن ورودس امتنعت بالرغم من تكرار الحملات عليها. وكان هدف الحملات الحربية على الجزيرتين يندرج بين أهداف المماليك لتأمين التجارة مصدر الثراء للاقتصاد المملوكي.

أما الأمر الثاني الذي اتسمت به مبادرات المماليك فهو ذو أبعاد داخلية واضحة تتصل أساساً بأوضاع التجار الإفرنج وأهل الذمة حيث ارتفعت معدلات التشدد ضدهم مع تزايد الأعمال العدوانية الصليبية ضد مصر من الشمال ومن الجنوب.

ومن ناحية: - يتضح لنا من متابعة تطور التفاعلات المملوكية الإفرنجية حدوث تطورات في مصدر التهديد الأساسي للدولة المملوكية الثانية بالمقارنة بالأولى. فالإلى جانب قبرص ورودس تبلورت أدوار أرجون وقشتالة العدائية. كما يتضح لنا أيضاً أن هناك قدرًا واضحًا من التأثير المتبادل بين هذه التفاعلات وبين التفاعلات الإفرنجية مع أطراف إسلامية أخرى (إمارات الأندلس والعثمانيين) ومن هنا مغزى وأهمية هذه المرحلة التي مثلت البداية للتداخل بين التفاعلات الإسلامية الدولية على مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال شهد النصف الأول من القرن تصاعد الهجمة ضد مصر من شمالها وجنوبها في نفس الوقت الذي اتسمت فيه الجبهة العثمانية بالسكون لانشغال العثمانيين بإعادة البناء الداخلي. وعلى العكس نجد أن النصف الثاني من القرن قد خف فيه الضغط على مصر في نفس الوقت الذي تجددت فيه بقوة الحركة العثمانية في أوروبا.

٣- إعادة بناء الدولة العثمانية والموجة الثانية من الفتوح في أوروبا:

اقتترنت عملية إعادة بناء الدولة العثمانية بعد هزمتها من تيمور لنك بتبلور دور عثماني جديد سواء في التوازنات الأوروبية - الأوروبية أو التوازنات الإسلامية. ولقد حدث التبلور عبر ثلاث مراحل متتالية:

أ) مرحلة إعادة البناء الداخلي وإعادة إقرار النفوذ الإقليمي في آسيا وأوروبا (١٤٠٥-١٤٥٠م) فما كان بمقدر الدولة العثمانية أن تعود لفتوحها قبل أن تجدد عناصر قوتها وتعيد

ترتيب أوضاعها الداخلية. وساعد على سرعة إعادة البناء أن نتائج معركة أنقرة مع تيمور لنك لم تمس قواعد الدولة غرب الأناضول وفي البلقان وأن الأسس التي وضعها السلاطين الكبار الأوائل (عثمان، أو رخان مراد الأول) كانت قوية، وإن الإمارات البلقانية لم تتحرك في الوقت المناسب عقب معركة أنقرة مباشرة ولكن جاءت حركتهم بعد أن قطع العثمانيون شوطاً كبيراً في تجديد قوة الدولة.

ولم يكن بمقدورهم إعادة فتح ما استقل من أقاليم أوروبا وحتى يعيدوا إحكام الحصار حول القسطنطينية بدون استعادة السيطرة على إمارات آسيا الصغرى التركمانية. وبالفعل كانت هذه الاستعادة هي المنطلق للتحرك نحو أوروبا من جديد. وأضحت المجر - ولمدة طويلة تالية - مصدر التحدي الأساسي للعثمانيين في أوروبا - ومع معركة كوسفو الثانية ١٤٤٨م استعاد العثمانيون ما سبق لهم فتحه في أوروبا، وبذا أعادت كوسفو الثانية ذكرى كوسفو الأولى ١٣٨٩م التي وطدت نفوذ العثمانيين في البلقان قبل غزوه تيمور لنك.

(ب) مرحلة القسطنطينية والانطلاقة الجديدة - المحدودة - للقوة العثمانية في أوروبا (١٤٥١ - ١٤٨١م).

مع فتح القسطنطينية - بعد الحصار العثماني السادس لها أغلق فصل طويل من تاريخ الصراع بين الدولة الإسلامية وبين الدولة الرومانية الشرقية وبدأت مرحلة جديدة من الدور العثماني العالمي. وساعد نجاح هذا الفتح الذي حقق غاية وهدف الخلافة الإسلامية الأولى توافر عدة عوامل داخلية وخارجية. فلقد توافرت مدفعية قوية وقوة بحرية كافية كانت المؤشر على بداية دور بحري عثماني جديد. ومن ناحية أخرى تراكمت الآثار السلبية لأوضاع الدولة البيزنطية مع ضياع كل فرصة لتعبئة مساندة من غرب أوروبا. وإلى جانب المغزى الديني والتاريخي لفتح القسطنطينية فلقد كان له مغزى سياسي وعسكري مهم أثر على طبيعة المواجهة العثمانية الأوروبية. فلقد كان هذا الفتح بداية سلسلة طويلة من الفتوح والانتصارات العثمانية وراء الحوض الشرقي للمتوسط نتيجة نمو القوة العثمانية البحرية وخروجها نحو مياه المتوسط، فلقد أدى هذا الخروج إلى صدامها مع أطراف أوروبية أخرى غير المجر العدو الرئيسي في الصدام البري - وعلى رأسهم البندقية. ولقد فشلت البندقية في منع التوسع العثماني نحو موانئ وجزر بحر إيجه والإديراتيك ومع ذلك فلقد ظل للقوة العثمانية البحرية حدودها فهي لم تختبر في معركة كبرى وفشلت في الاستيلاء على رودس ١٤٨١م ومن ثم لم يتحقق للدولة العثمانية في هذه المرحلة السيطرة الكاملة في شرق المتوسط وهو الأمر الذي تغير بعد ذلك خلال القرن ١٦م حين خاضت الدولة العثمانية بعد ضم مصر مرحلة التنافس على النفوذ في المتوسط ضد أسبانيا (كما سنرى).

ج- مرحلة توقف الاندفاع نحو الغرب وبداية الالتفاف نحو الشرق والجنوب (١٤٨١م-١٥١٢م). ٩١٨ هـ، ١٤٨١م-١٥١٢م).

منذ نهاية سلطنة محمد الفاتح وحتى بداية سلطنة سليم الأول أي خلال سلطنة بايزيد الثاني التي امتدت ٣٠ عامًا لم تزد أملاك الدولة العثمانية إلا قليلاً فلم تكن الحروب العثمانية إلا دفاعاً عن الحدود القائمة. ولذا كانت هذه المرحلة انتقالية بين تجدد وإحياء الفتح العثماني بعد هجمة تيمور لذك وبين بداية الدور العالمي للعثمانيين على الساحة الأوروبية وعلى صعيد العالم الإسلامي.

وتعد هذه المرحلة محصلة عدة عوامل اختلف تركيز المصادر على كل منها وهي تتلخص فيما يلي.

من ناحية التنافس بين ولدي محمد الفاتح بايزيد الثاني وأخيه جم على السلطنة. ولقد اتجه كل منهما إلى أطراف أوروبية في مواجهة أخيه مما أثر على حركة التوسع العثماني، وبعد أن تمكن بايزيد على حساب أخيه وفي أواخر سنوات حكمه ثارت حرب أهلية بينه وبين أولاده وخاصة سليم الأول حتى اضطر للتخلي له عن السلطنة، ولقد قيدت هذه الخلافات الداخلية من فرض التوسع العثماني.

ومن ناحية أخرى: بعد فتح القسطنطينية ظهرت روح جديدة في أوروبا ترجمت نفسها في اشتداد المقاومة الأوروبية للقوات العثمانية ولم يتمكن العثمانيون من إحراز انتصارات حاسمة على المجر طوال النصف الثاني من القرن ٩ هـ-١٥ م.

من ناحية ثالثة: حسابات بايزيد -ومن قبله محمد الفاتح- الخاصة بأن الفتوح في أوروبا لا يجب أن تتعدى الحد الذي قد يؤدي تخطيه إلى اندلاع صراع مرير مع القوى الكبرى الأوروبية أي الإمبراطورية الرومانية الغربية، ومن هنا بدأت -ولأسباب أخرى كما سنرى- بوادر الالتفاف نحو الجنوب.

٤- أنماط العلاقات الإسلامية- الإسلامية وتأثير المتغير الأوروبي

على ضوء البحث في اتجاهات التفاعلات بين مراكز القوة الإسلامية الأساسية (المملوكية والعثمانية) وبالبحث أيضاً في درجة تبلور الروابط بين أوضاع كل من الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية (غرناطة، شمال أفريقيا، آسيا المسلمة ورثة القبيلة الذهبية ومغول فارس، أفريقيا المسلمة- دول الزيلع) وبين درجة تفاعل كل منها أطراف مسيحية (أرجون وقشتالة، إمارة موسكو، مملكة الحبشة المسيحية)، وبالبحث ثالثاً في انعكاسات دور ووضع كل من المماليك والعثمانيين أو أحدهما بمفرده على تفاعلات هذه الأنساق الفرعية مع الأطراف المسيحية، سياسة المماليك والعثمانيين نحو سقوط غرناطة، سياسة المماليك نحو مسلمي الزيلع، سياسة العثمانيين نحو موسكو ومغول آسيا)، على ضوء هذا البحث خلال القرن ٩

هـ- ١٥م يمكن أن نورد الملاحظتين التاليتين: من ناحية- وعلى عكس الفترة السابقة (القرن ٨ هـ - ١٥م) نلحظ نموًا في هذه الاتجاهات والروابط والانعكاسات، ومن ناحية أخرى يتبين لنا أيضًا نمو تأثير المتغير الأوروبي على هذه الاتجاهات والروابط والانعكاسات أيضًا.

ولقد برز مدلول هذه الملاحظات من واقع خبرة النصف الثاني من القرن ٩هـ - ١٥م وبصفة خاصة منذ فتح القسطنطينية، ففي الوقت الذي كان يجري فيه الاستعداد ثم القيام بفتح القسطنطينية كانت الجهود البحرية البرتغالية مستمرة في التطور والنمو بحيث وصلت عند منتصف القرن إلى احتلال مواقع على الساحل الغربي للعالم الإسلامي، كما تزايد الخطر الأسباني على غرناطة، وكانت محاولات التحالف الإفريقية مع الحبشة مستمرة أيضًا، وذلك في الوقت الذي تزايد فيه الضغط من الشمال وخاصة من أرجون وقشالة على المماليك الشراكسة.

وبعد فتح القسطنطينية ومع استمرار الضغط العثماني على أوروبا من جهة الشرق سعيًا لعزل الأجزاء التي لم تفتح، والإضرار بتجارها ومع نتائج التوسع العثماني في القرم أيضًا استكملت أوروبا جهودها لإتمام عملية تصفية الوجود الإسلامي في الأندلس ومحاولة الالتفاف من الجنوب، وهي الجهود التي ظهرت والتي دفعت لها أيضًا السياسات المملوكية لاحتكار تجارة العبور.

وهكذا تتضح لنا ملامح التفاعلات بين أوضاع الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية المختلفة وذلك في ظل التفاعل الشامل بين العالمين الإسلامي والمسيحي وفي ظل التفاعل بين مركزي القوة في العالم الإسلامي المماليك والعثمانيين.

ويمكن إلقاء بعض الضوء على هذه الملاحظات من خلال دراسة الأنماط الأربعة التالية:

أ- نمط العلاقات المملوكية العثمانية: من عدم التعاون إلى بداية الصدام

ووضع المتغير الأوروبي فيه

تجددت القوة العثمانية عند منتصف القرن ٩هـ في نفس الوقت الذي بدأت فيه القوة المملوكية مرحلة الانحدار.

والسؤال الأساسي الذي نطرحه هنا هو: هل كانت العلاقات المملوكية العثمانية علاقات تعاونية أم صراعية؟ وكيف انعكس نمط هذه العلاقة على دور هاتين القوتين في أرجاء العالم الإسلامي وخاصة وأن بعض الفواعل الإسلامية في أطراف العالم الإسلامي كانت تمر بمرحلة انتقالية خطيرة: التصفية في الأندلس، الابتلاع في وسط وشرق أفريقيا (الحبشة)، بداية الاستقطاع في وسط وشمال غرب آسيا؟

لقد تطور نمط هذه العلاقة منذ هجمة تيمور لنك وحتى نهاية ٩ هـ من حالة عدم التعاون والتشكيك إلى حالة الحذر والترقب وصولاً إلى حالة الصدام المباشر مع تنامي التنزع على المصالح الإقليمية. بعبارة أخرى فقد ظلت الصداقة متبادلة ما بين سلطاني الدولتين ما بقيت حدودهما متباعدة، ولكن دون غياب الترقب والتوتر الحذر بين هذين الفاعلين المركزيين. وكانت الإمارات التركمانية على أطراف آسيا الصغرى وبلاد النهرين تمثل مصدرًا هامًا لهذا التوتر نظرًا لاتصالها بالعثمانيين وتحديها للمماليك وتهديدها لحدود دولتهم. ولكن من ناحية أخرى تخلل هذا التوتر مظاهر للود وللعلاقات الطيبة وخاصة حين كانت تتوالى أنباء انتصارات العثمانيين في أوروبا وعلى رأسها بالطبع فتح القسطنطينية.

ولكن أخذ الصدام يتصاعد تدريجيًا منذ ١٤٦٣م وحتى وصل إلى حد الصدام العسكري المباشر ١٤٨٣م. ولقد كان تطلع الدولة العثمانية لبسط سيطرتها على الإمارات التركمانية هو السبب المباشر للصدام حيث تقاربت الحدود العثمانية والمملوكية في شمال الشام مهينة نقاطًا للاحتكاك الإقليمي. واستمر الصدام العسكري المباشر حول إمارتي ذي القادر وقرمان منذ ١٤٨٣ وحتى ١٤٩٢م وحتى عقد صلحًا بين الدولتين. هذا ولقد لعبت بعض القوى الأوروبية دورها في اندلاع هذا النزاع الذي لم يتعد في هذه المرحلة النزاع على مناطق نفوذ مشتركة ومن ثم تم احتواؤه بعقد صلح.

ب- نمط العلاقات المملوكية- العثمانية الغرناطية: المساندة المفقودة في مرحلة

السقوط

سقطت غرناطة آخر معاقل الوجود الإسلامي في الأندلس ٨٩٧هـ- ١٤٩٢م بعد فترة من التدهور في قوة الدولة النصرانية وكانت مرحلة التدهور والسقوط نتاج مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية كما شهدت أنماطًا من التفاعلات ذات المدلولات.

إذا كانت مجموعة من العوامل قد ساعدت على استمرار غرناطة ما يقرب من القرن ونصف القرن فإن سقوطها كان محصلة اجتماع تأثير ثلاث مجموعات من العوامل. من ناحية: الخلافات الداخلية بين أولاد بني الأحمر والتي تصاعدت قرب منتصف القرن ٩هـ في شكل فتن وحروب أهلية. واستطاع الأسبان استغلال هذه الاختلافات وساعدهم على ذلك اتجاه أمراء بني الأحمر للاستعانة بهم ضد بعضهم البعض. ومن ناحية أخرى:

تنسيق أمراء الأسبان والذي وصل ١٤٧٩م إلى اتحاد مملكتي قشتالة وأراجون. وكان هذا الاتحاد بداية الطريق نحو تعبئة كل الموارد اللازمة لتصفية الوجود الإسلامي في الأندلس ومن ثم بداية دور أسباني أوروبي وعالمي خلال القرن ١٦م. وساعد على هذه التعبئة تجدد

الروح الصليبية بشدة بعد سقوط القسطنطينية ١٤٥٣م حيث أخذت البابوية تحت الممالك المسيحية في الأندلس على الحرب.

ومن ناحية ثالثة: إلى جانب تدهور القوة الذاتية لغرناطة وإلى جانب تزايد قوة الطرف المعادي واتحاده افتقدت غرناطة النصره سواء من جانب بني مرين أو المماليك أو العثمانيين. إذن لماذا النصره المفقودة من جانب مركزي القوة الإسلامية؟ في هذه المرحلة طالبت غرناطة بهذه النصره ما يقرب من الثلاث مرات منذ منتصف القرن ٩هـ حين كان القتال مع الأسبان يحكم حلقاته ويؤدي إلى هزائم. ولكن لم يتسن للمماليك تقديم العون المادي العسكري المباشر والفعال ويرجع ذلك بصفة عامة إلى عدة اعتبارات: لم تكن الدولة المملوكية دولة بحرية أساساً فضلاً عن صعوباتها في المتوسط كما سبق ورأينا، انشغالها أحياناً في حملات حربية (حملات رودس) أو نتيجة مشاكلها في شمالها الشرقي مع الإمارات التركمانية ثم العثمانيين والحرب معهم والتي لم تنته إلا في عام سقوط غرناطة.

ومع ذلك تذكر بعض المصادر استجابة مصر بتقديم بعض المدد العسكري أحياناً أو بممارسة ضغوط دبلوماسية على أسبانيا حول أوضاع مسيحي الشرق وأوضاع كنيسة القيامة. أما عن تعذر نجدة العثمانيين لأهل غرناطة فهي ترجع أيضاً لتعذر النجدة برّاً وبحراً لبعث الشقة ولانشغال العثمانيين في إعادة إحكام السيطرة على البلقان والأناضول ولعدم حيازتهم القوة البحرية اللازمة في ذلك الوقت وهو الأمر الذي تغير بعد ذلك -كما رأينا- عقب سقوط القسطنطينية.

ج- وريثة القبيلة الذهبية بين الروس والعثمانيين:

بدأت العلاقات العثمانية- الروسية ١٤٩٢م ومعها بدأت موجة مهمة من التفاعلات التي استمرت عدة قرون وأثرت على مناطق مهمة من العالم الإسلامي في وسط آسيا والقوقاز وشرق أوروبا كما أثرت على التوازنات العثمانية الأوروبية عبر هذه القرون: كيف؟

وبدون الدخول في تفاصيل تطور وضع الروس منذ اعتناقهم الأرثوذكسية ثم خضوعهم للتتار المسلمين ثم بداية نمو إمارة موسكو في ظل تفكك دولة القبيلة الذهبية إلى ثلاث إمارات: خانات القرم، قازان، استراخان يكفي التوقف عند ما يلي:

إذا كانت إمارة موسكو النامية قد أخذت تضرب خانات المغول الثلاث بعضهم ببعض حيث كان بعضهم يلجأ للتحالف مع الروس ضد البعض الآخر مما أثر على التوازن بينهم وبين موسكو، فإن الدور العثماني أخذ يتبلور في مواجهة هذا النسق من التفاعلات على النحو التالي: اصطدم العثمانيون مع خانات القرم وحتى أضحت المنطقة تحت دائرة النفوذ العثماني. وأدى هذا إلى تضيق المسافة بين مناطق الاحتكاك العثماني الروسي في هذه المرحلة. ولكن لم تثر هذه المنطقة أو غيرها في هذه المرحلة صداماً مباشراً بين الروس والعثمانيين. فلم تكن

القوة الروسية قد نمت بعد بالدرجة الكافية ولم تكن قد بدأت بعد التوسع جنوبًا وشرقًا كما حدث بعد ذلك، بعبارة أخرى يمكن القول: إن التوسع العثماني نحو هذه المناطق كان نوعًا من تجميع الشتات المسلم في مواجهة العدو المشترك الذي لم تكن خطورته قد برزت بعد.

ومن هنا نطرح السؤال التالي: ماذا فعل العثمانيون في المرحلة التالية أمام التوسع الروسي في الأراضي المسلمة في وسط آسيا والقوقاز والقرم؟

د- ممالك الزيلع الإسلامية بين ممالك مصر وبين مملكة الحبشة:

سبق أن رأينا كيف أن القرنين ٨، ٩هـ قد شهدا الجهود المملوكية للتصدي للسياسات الأوروبية المختلفة لضرب القوة المملوكية وحصارها بمختلف الطرق. ومن هذه الطرق التحالف مع مملكة الحبشة. وإذا كان مسلمو الحبشة لم ينقطع جهادهم طوال ثلاثة قرون، وبالرغم مما قد يبدو أنه لا بد وأن يكونوا في صميم العلاقات المملوكية الحبشية إلا أن تأثير الدور المملوكي على هذا الجهاد كان هامشيًا. فبالرغم من الهزائم المتكررة لمسلمي الحبشة إلا أنهم لم يطلبوا مباشرة العون من المماليك. وحين كانت مصر المملوكة تضغط بورقة نصارى مصر والعلاقة بين الكنيسة الحبشية والكنيسة المصرية للامتناع عن اضطهاد مسلمي الزيلع فإن هذا الضغط لم يغير من التدهور في وضع مسلمي الحبشة، وتضافرت عدة عوامل مكنت الحبشة من التصدي لجهادهم. وفي نفس الوقت تنامت فيه في النصف الثاني من القرن ٩هـ صور التعاون بين ملوك الحبشة والقوى الصليبية الجديدة وخاصة الأسبان والبرتغاليين ضد مصر.

رابعًا- نحو التحول في طبيعة الهجمة الأوروبية وفي توازن القوى الإسلامية: من سقوط غرناطة وحتى سقوط المماليك وبداية الهجمة الأوروبية (٨٩٧-٩٢٣هـ / ١٤٩٢-١٥١٧م).

يعد ربع القرن الممتد من سقوط غرناطة إلى سقوط دولة المماليك مرحلة انتقالية مهمة في التوازن العام والشامل بين العالم الإسلامي والمسيحي من ناحية، وفي التوازن بين مراكز القوى الإسلامية ذاتها من ناحية أخرى. وتلى هذه المرحلة مرحلة جديدة من حيث السمات الهيكلية لنظام العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين ومن حيث العوامل الدولية المؤثرة عليه وقضايا وموضوعات هذه العلاقات طوال القرون الثلاثة التالية، ويتداخل على صعيد هذه المرحلة الانتقالية تطورات مهمة لأحداث وتفاعلات سبق أن أعلن عن بدايتها في المراحل السابقة، ولقد اكتسبت هذه التطورات عمق تأثيرها منذ نهاية القرن ١٠هـ - ١٥م نتيجة مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية التي أضفت على هذه المرحلة سمتها الانتقالية بين عنصرين وجعلت منها منطلقًا نحو عصر جديد كان من أهم سماته سقوط دولة المماليك وبداية الهيمنة العثمانية العالمية بعد ضم المنطقة العربية.

ومن أهم هذه العوامل الدولية تطور الكشوف الجغرافية وتطور تكنولوجيا التسليح لدى الطرف الأوروبي وذلك في فترة مرت فيها التوازنات الأوروبية وأوضاع الأطراف الأوروبية بتطورات مهمة ساهمت في إسقاط دولة المماليك من ناحية وواجهت الطرف العثماني بتحديات جديدة من ناحية أخرى. وكان من أهم العوامل الخاصة بالعالم الإسلامي: ذلك الضعف المتنامي للمماليك، وظهور الدولة الصفوية منذ ١٥٠٣م واتجاه الحركة العثمانية نحو الشرق والجنوب حيث كان الاصطدام بالمماليك والصفويين والبرتغاليين ثم الأسبان بعد ذلك. ولقد انعكس تأثير هذه العوامل في كل مجموعة من التفاعلات المتداخلة فيما بين مراكز القوة الإسلامية الثلاثة وبينها وبين الأطراف الأوروبية وذلك على ساحة عدة أنساق فرعية دولية هي قلب العالم الإسلامي والأندلس وشمال أفريقيا، البحار الجنوبية وشرق أفريقيا وسواحل الهند. ومن هنا يبرز ومنذ هذه اللحظة وعلى عكس القرون الثلاثة الماضية دخول بعض الأنساق الفرعية في صميم التفاعلات الدولية بين المسلمين والمسيحيين، ومن أهم هذه الأنساق الهند وفارس (بعد ظهور الدولة المغولية والدولة الصفوية) ودول شمال أفريقيا بعد انتقال حدود المواجهة بين العالمين الإسلامي والمسيحي إليها منذ سقوط الأندلس، في حين تغيرت طبيعة نسق فرعي آخر وهو وسط آسيا حيث لم يعد فاعلاً بقدر ما أضى موضوعاً لتفاعلات بعد أن ظل لقرون طويلة مصدراً لحروب وتحديات عديدة لأطراف مسيحية وإسلامية على حد سواء.

١ - التغير في طبيعة الهجمة الأوروبية الجديدة: الدور الأسباني والبرتغالي

بعد سقوط غرناطة وخلال الأعوام الأخيرة من القرن ٩هـ، ١٥م شهد الدور الأسباني والبرتغالي في الأندلس وتجاه شمال أفريقيا وغربها للمسات الأخيرة التي انتقلت بهذين الدورين إلى مرحلة جديدة في مهاجمة العالم الإسلامي.

فبعد إتمام مرحلة الاسترجاع في الأندلس، وعلى ضوء التلاحم الشديد والمستمر بين أوضاع المسلمين في الأندلس وأوضاع الدول الإسلامية في شمال أفريقيا، دخل الدور الأسباني مرحلة إحكام الهجوم على هذه الدول. وبعد المحاولات المتكررة منذ بداية القرن ١٠هـ، ١٥م لسيطرة البرتغال على شواطئ غرب أفريقيا تطورت هذه المحاولات لتصل إلى ما سمي بالكشوف الجغرافية، بعبارة أخرى كان الدوران مترابطين متكاملين، يجعلان منطلقهما الأندلس المسيحية وهدفهما الشرق الإسلامي ومعبرهما شمال وغرب وجنوب أفريقيا.

ولقد أثر الدوران المترابطان المتكاملان على شبكة التفاعلات الإسلامية الدولية في هذه المرحلة وخلال القرن ١٦م بأكمله من أهم نتائجهما الإسراع بالسقوط المملوكي وتصفية الوجود الإسلامي في الأندلس وتغيير قواعد لعبة التوازنات الدولية بين العثمانيين والمماليك

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

والصفويين وبين العثمانيين والقوى البحرية الأوروبية الجديدة على نحو فتح صفحة جديدة في دور الجهاد العثماني، وهو الجهاد البحري في البحار الجنوبية أولاً ثم في المتوسط وخاصة بعد ضم مصر.

وقبل الانتقال إلى تفصيل أبعاد هذين الدورين فإنه تجدر الإشارة إلى ما يلي:
أنه إذا كانت الهجمة المسيحية الجديدة على العالم الإسلامي قد انطلقت من أقصى الغرب في الأندلس ملتفة حوله من الجنوب في نهاية القرن ١٥م فإن الاستعداد كان ينضج في نفس هذه الآونة لعملية هجوم أخرى انطلاقاً من الشرق بواسطة روسيا القيصرية وهي العملية التي بدأت كما رأينا منذ منتصف القرن ١٥م بعد تفكك الإمبراطورية التيمورية والتي وستتلور أبعادها المؤثرة في التوازنات الإسلامية المسيحية مع نهاية القرن ١٥هـ - ١٦م كما سنرى فيما بعد عند تحليلنا للصدام الروسي العثماني وانعكاسه على التفاعلات الأوروبية-العثمانية، والعثمانية مع إمارات وسط آسيا.

أ- الهجوم الأسباني على شمال أفريقيا وبداية تصفية الوجود الإسلامي في

الأندلس

بعد سقوط غرناطة دخل عصر الإسلام في الأندلس ما يسمى مرحلة الاضطهاد والتتصير والتي انتهت بالرحيل النهائي للمسلمين من الأندلس ١٠١٨هـ، ولقد اقترنت هذه المرحلة بالضعف الشامل والتفكك الذي أصاب دول المغرب الإسلامية وانتهى هذا الوضع الذي ظهر في بداية القرن ١٦م بالقضاء خلال النصف الثاني من القرن على هذه الدول (الحفصية - بنو عبد الواد - بنو مرين - بنو وطاس) والتي سبق ومارست دورها في العلاقات الأندلسية المسيحية لما يزيد على الثلاثة قرون. وقد كان لهذا التزامن بين انحلال المغرب وتفككه منذ نهاية القرن ١٥م وبين سقوط غرناطة آخر معاقل الوجود الإسلامي في الأندلس تأثيره على مصير هذه المنطقة من العالم الإسلامي شمال وجنوب غربي المتوسط حيث طغى عليها الدور الأسباني في البداية ثم الصدام العثماني الأسباني خلال القرن ١٦م.

فضلاً عن بداية عهد الانتقام من الموريسكين (مسلمى الأندلس) سواء بإكراههم على التنصر أو الخروج من البلاد انتقل الهجوم الأسباني إلى شمال أفريقيا. وكان له دوافعه وأهدافه ومن أهمها: الانتقام من موانئ المغرب العربي التي انطلقت منها هجمات المهاجرين الأندلسيين ضد السفن الأسبانية، الاستيلاء على سواحل المتوسط الجنوبية لتأمين شبه جزيرة إيبريا، ولمواجهة القوة العثمانية البحرية البازغة التي أحكمت السيطرة على شرق حوض المتوسط في بداية القرن ١٥هـ، ١٦هـ. ولقد حقق الأسبان (١٤٩٤م - ١٥١١م) نجاحات

متتالية في السيطرة على جميع النقاط الساحلية في وسط شمال أفريقيا. ولكن لم تندفع للداخل نظرًا لانجذابها إلى الميدان الأوروبي مع تصاعد التنافس الأسباني الفرنسي وخاصة مع تولي شارل الخامس وتأسيسه إمبراطورية الهابسبورج، وهي القوة التي تصارعت مع العثمانيين بعد ذلك في المتوسط.

ولكن ماذا عن سياسات دول المغرب العربي والسياسات المملوكية والعثمانية تجاه هذه التطورات:

اتخذت دول المغرب موقف الدفاع الذي فشل في التصدي للهجمات الأسبانية بل اتجه البعض منهم -دولة بني زيان- إلى التصالح مع أسبانيا واعترفوا باستيلائها على موانئ غرب الجزائر. كما لم تتوقف التجارة المغاربية-الأوروبية. ولكن من ناحية أخرى حاول بعض سلاطين المغرب وأمرأؤه الاستجداد بالممالكك (الغوري) ولكن لم يلقوا غير ما لقيته الاستجدادات السابقة قبل وبعد سقوط غرناطة. فلقد ضعفت القوة المملوكية في وقت ازداد توجهها نحو الشرق والجنوب مع تزايد الاقتراب العثماني وبداية التهديد الصفوي ومع ظهور الخطر البرتغالي الحبشي.

كذلك لم يتعد رد الفعل العثماني المساندة غير المباشرة والتي أخذت شكل مساندة أعمال الجهاد البحري العسكري ضد الأسبان في السواحل الجزائرية. وكان يقود هذه الأعمال البحاران بابا عروج وخير الدين بارباروسا اللذان أرسيا نفوذهما على حساب بني زيان. وتمكنا من طرد الأسبان من بعض المواقع. وانتهت أعمالهما تحت وطأة حملة بحرية أسبانية كبيرة استجد بها آخر حكام بني زيان لاسترداد عرشه نتيجة امتداد نفوذ هذين البحارين. وكانت المساندة العثمانية لعمليات الجهاد البحري هذه تمثل الخيط الأول في شبكة علاقات العثمانيين بغرب المتوسط ووسطه والتي امتدت بعد ذلك بعد ضم مصر والشام ١٥١٧م كما سنرى.

ب- الانتفاخ البرتغالي من الجنوب وإتمام الحصار حول مصر المملوكية: الكشف البرتغالية والأثر على التوازن العالمي والإسلامي:

بدون الدخول في تفاصيل تطور التوسع البرتغالي في سواحل المغرب الأقصى وغرب أفريقيا يمكن القول: إن هذا التوسع كان دؤوبًا ومنتظمًا ومستمرًا حتى أدى بعد ما يقرب من القرن إلى الكشف الجغرافية. ولقد عكس هذا التحرك البرتغالي ضد المسلمين الربط بين

ثلاثة محاور: ابتداء من المساهمة في استرداد الأندلس إلى الالتفاف حول العالم الإسلامي بحرًا والارتكاز على التحالف مع الحبشة لإحكام الحصار حول مصر المملوكية. بعبارة أخرى وكان لهذه الحركة البرتغالية دوافعها وأهدافها التي يصب عندها مجمل نتائج التفاعلات بين المسلمين وغيرهم ومجمل ما آلت إليه أحوال توازن القوى الإسلامية ومجمل ما آل إليه حالة الطرف الأوروبي في نهاية القرن ١٥م وأوائل القرن ١٦م.

ويكمن منطلق الحديث عن هذه الدوافع والأهداف من فهم ما حاق بالطرق الأوروبي من تطورات في نمو موارد الثروة وفي القدرات الصناعية والعسكرية والتي لم يقابلها نمو مناظر في كافة أرجاء العالم الإسلامي. وهو الأمر الذي دشّن بداية نهاية التفوق الحضاري للمسلمين. وحول تفسير دوافع وأهداف الكشوف البرتغالية فلقد اختلفت الأدبيات العربية والأجنبية من حيث إعطاء الأولوية للعوامل المادية المتصلة بالدوافع الاقتصادية أو العوامل غير المادية المتصلة بالدوافع السياسية- الدينية. ويمكن من خلال التحليل المقارن لهذه الأدبيات استكشاف أربعة تيارات حول طبيعة هذه العلاقة بين العوامل المادية وغير المادية فإذا كان البعض يبرز أولوية الدوافع السياسية الدينية الصليبية ويحذر من مقولات التنافس الاقتصادي كدافع للكشوف فإن البعض الآخر يعترف بالدوافع الدينية السياسية ولكن باعتبارها رد فعل للموجة الثانية من الفتوح الإسلامية الكبرى مع العثمانيين وما كان لها من آثار على طرق التجارة بين الشرق والغرب، ويعترف تيار ثالث بالدوافع الدينية السياسية ولكن مع ربطها بدوافع اقتصادية ولكن دون المبالغة في وزن وأهمية تلك الأخيرة. أما التيار الرابع فهو الذي يبرز أولوية الدوافع الاقتصادية.

وعلى ضوء التحليل المقارن بين هذه التيارات وعلى ضوء دراسة تطور واقع السيطرة على طرق التجارة بين الشرق والغرب وتطور واقع المواجهة السياسية العسكرية بين المسلمين وغير المسلمين يمكن القول: إن هدف ودافع الكشوف السياسية- الدينية والاقتصادية هدفان متكاملان ومترابطان. فالكشوف ومنذ بدايتها في أوائل القرن ١٥م وحتى اكتمال دورتها في النهاية لم تكن إلا أداة تنفيذ الهجمة الأوروبية الثانية على قلب العالم الإسلامي بعد أن نجح استرداد الأندلس والذي اعتبر أول كسر في حلقة إحكام النفاق العالم الإسلامي حول قلب العالم المسيحي في أوروبا. وكان هذا الإحكام قد تحقق مع فتوحات الأتراك العثمانيين في أوروبا. بعبارة أخرى كانت الكشوف أداة جديدة لاستكمال هدف الصليبية التقليدية (حرب الإسلام وحماية المسيحيين) ولكن بأسلوب جديد استجابة لظروف أوروبية وظروف إسلامية ولأوضاع دولية متطورة. فلقد أضحى السبيل الأساسي لتدعيم مصادر القوة الذاتية للأطراف الأوروبية المسيحية وفي نفس الوقت ضرب العالم الإسلامي هو الحصار الاقتصادي والقضاء على منبع ثراء هذا العالم وقوته في هذه المرحلة أي التجارة بل وتحويل هذا المنبع لتغذية

مصادر القوة الأوروبية. ولهذا يظهر من دوافع بداية الكشوف ثم تطورها ارتباط شديد بين السيطرة على الإسلام وضربه وبين بعد التجارة في العلاقات الدولية المسيحية-الإسلامية، وهو الارتباط النابع من المحتوى الجديد الذي أضحت لهذه العلاقات وذلك في ظل التطورات في طبيعة لأطراف الأوروبية المسيحية مع بداية عصر النهضة، حيث ظهرت قوى اقتصادية متنافسة أخذت بعد ذلك دفعات متتالية من النمو خلال القرون الثلاثة التالية التي تعاقبت خلالها بعض هذه القوى على الهيمنة على النظام الأوروبي، وهو الأمر الذي صبغ الصليبية التقليدية بصفات متنوعة لتحقيق نفس الهدف التقليدي ولكن في ظل تطورات الرأسمالية التجارية ثم الصناعية ومن ثم في إطار الاستعمار التجاري أولاً ثم الاستعمار المباشر الذي مارسه هذه القوى التي وصل بعضها إلى مرتبة الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى.

ولقد أثمر هذا الارتباط بين بعدي السيطرة وضرب الإسلام والتجارة في هذه المرحلة الانتقالية بين عصرين والتي امتدت منذ نهاية القرن ١٥م وحتى أوائل القرن ١٦م نتيجتين جوهريتين أثرتا على التوازن العالمي وتوازن القوى الإسلامية نحو المرحلة الجديدة التي استغرقت القرون الثلاثة التالية، بحيث يمكن القول بأنه كان هناك تفاعل واضح بين المرحلة الانتقالية في التوازن الدولي وبين مرحلة انتقالية في توازن القوى الإسلامية، وبأن الأحداث الخارجية والعالمية بصفة عامة تؤكد أهمية وضع ودور العالم الإسلامي في التاريخ العالمي. فمن ناحية كان هناك انتقال الصدام الإسلامي-المسيحي من الصعيد البري الذي تحمل عبئه الأساس المماليك إلى الصعيد البحري الذي تحمل عبئه العثمانيون بعد أن انتقل التوازن الدولي من البر في أوروبا إلى البحار حول العالم الإسلامي (وقبل الانتقال إلى الهجوم المباشر على أرضه).

ومن ناحية أخرى كان هناك انتقال توازنات القوى الإسلامية (الصفوية-العثمانية-المملوكية) إلى مرحلة جديدة ومن ثم لم يكن سقوط المماليك نتاج أسباب داخلية فقط سهلت المهمة أمام العثمانيين الذين أرادوا التوسع ولكن نتيجة تغيرات في توازن القوى الدولية من حولهم (ظهور الصفويين- ظهور البرتغاليين) على نحو خلق الدافع لدى العثمانيين للتوجه نحو الجنوب. إذن كيف تفاعلت هذه القوى الإسلامية مع هذه الهجمة الجديدة وكيف تأثرت التوازنات بها؟

٢- التفاعلات الإسلامية-الإسلامية في ظل الانتفاخ المسيحي من الجنوب: النزاع

العثماني-المملوكي-الصفوي والتغير في توازن القوى الإسلامية.

في نفس الوقت الذي كانت فيه نتائج تطور الكشوف الجغرافية الأوروبية تمهد للإعلان عن توازن دولي جديد عند منعطف القرن ١٦م كان قلب العالم الإسلامي يشهد بدوره نتيجة تداخل وتفاعل ضعف المماليك وظهور الدولة الصفوية واتجاه العثمانيين نحو الجنوب والشرق

تطورات مهمة تعده أيضاً لبداية توازن جديد في القوى الإسلامية. وهنا يثور أماننا سؤالاً: من ناحية: إلى أي حد تأثر تشكيل هذا التوازن الجديد بآثار بداية الهجمة الأوروبية الجديدة؟ ومن ناحية أخرى: هل أثر نمط العلاقات بين مراكز القوة الإسلامية الثلاثة على نتائج المواجهة والتصدي للتحركات البرتغالية؟ وهل أدركت هذه المراكز خطورة هذه التحركات؟ وهل كانت العلاقات بينها تسمح بإعداد رد الفعل المناسب والفاعل في هذه المرحلة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة -التي تقع في صميم محاولة فهم نمط العلاقات الإسلامية- المسيحية في هذه المرحلة- تعكس سمة خاصة ومميزة للتفاعلات الإسلامية- الإسلامية وهي التداخل والتشابك الشديد ليس بين السياسات المملوكية والعثمانية فقط ولكن أيضاً الصفوية حيث لم تنفصل التفاعلات بين طرفين منهما على التفاعلات بين الطرفين الآخرين بعد ظهور ونمو الدولة الصفوية كفاعل إسلامي جديد في هذه المرحلة الحرجة من الخطر الخارجي على العالم الإسلامي برمته.

ففي نفس الوقت الذي كانت فيه العلاقات المملوكية العثمانية تمر بمرحلة هدوء مؤقت بعد مرحلة الصدام المباشر الأولى (١٤٨١-١٤٩١م) اكتمل تأسيس دولة إسلامية جديدة هي الدولة الصفوية الشيعية ١٥٠٣م، وبهذا شهدت بداية القرن ١٠هـ- ١٦م تجاوز ثلاث قوى إسلامية كبرى متفاوتة القوة: العثمانية الناضجة، المملوكية المتهاوية، الصفوية النامية، وإلى جانبهم كانت الدولة الإسلامية المغولية في الهند والتي اكتملت تطورها وقوتها منذ ١٥٢٦م - كما سنرى بعد ذلك- تتهاوى لتصبح أحد ركائز توازن القوى الإسلامية حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. وعلى عكس الوضع في فارس والهند والتي شهدت بروز دول لعبت دورها في السياسات الإسلامية الدولية خلال القرون التالية نجد أن خانات وسط آسيا (وكذلك خانات شرق أوروبا المسلمة) استمرت أسيرة النزاعات الإقليمية فيما بينها وفي مواجهة روسيا النامية، ولذا فمع نتائج الكشوف الجغرافية ومع تطورات الجهود العثمانية انتقل تماماً مركز التاريخ العالمي بعيداً عن هذه المنطقة التي سبق ولعبت دورها منذ منتصف القرن ١٣م حيث إن العثمانيين قد اتجهوا إلى الجنوب لأسباب عدة ولم يتجهوا إلى وسط آسيا، كما لم يكن نفوذهم لدى خانات القرم أو حوض الفولجا إلا اسمياً مما أفسح المجال بقوة لروسيا للنمو والاتساع على حساب هذه الخانات تدريجياً وحتى وصل اتساعها إلى حد الصدام المباشر مع العثمانيين أنفسهم. ولقد كانت العلاقات بين الدول الثلاث الكبرى الإسلامية في هذه المرحلة الانتقالية شبيهة بالعلاقات في إطار نظام لتوازن القوى غير المستقر حيث كانت كل قوة تسعى للقضاء على القوتين الأخرتين وتخشى كل منهما من التدخل ضد إحداها خوفاً من تدخل الأخرى. إذن لماذا ظهر هذا النمط من العلاقات وكيف انتهى وما مدلوله بالنسبة لمستقبل العلاقات الإسلامية- الإسلامية بعد ذلك؟ وكيف كان تأثير المتبادل بينه وبين العلاقات

الإسلامية- المسيحية؟ هل لعب العامل الخارجي دوراً في تشكيله؟ وهل أثر هذا النمط بدوره على نتائج المواجهة الإسلامية- المسيحية في هذه المرحلة الحرجة؟ أي هل نجح في حماية منطقة الشرق الإسلامي من التدخل الخارجي في هذه المرحلة؟

وتقتضي الإجابة على هذه الأسئلة تناول أسباب ونتائج كل من الصدام المملوكي- العثماني، والعثماني الصفوي والتداخل بينهما وبين العلاقات المملوكية الصفوية وذلك على النحو الذي يوضح أمرين:

من ناحية: وزن العوامل الخارجية (غير المسلمة) بين العوامل الداخلية والإقليمية المؤثرة على هذه التفاعلات المتشابكة (مثلاً إلى حد كان الخطر البرتغالي الأسباني هو الدافع وراء التوجه العثماني نحو الجنوب والشرق).

ومن ناحية أخرى: حقيقة أبعاد ودوافع الدور العثماني الجديد في منطقة الشرق الإسلامي حيث أثار هذا الدور (ضم مصر والشام ثم باقي الدول العربية والصدام مع الصفويين) تفسيرات مختلفة بقدر ما أثارت أيضاً التفاعلات العثمانية- المملوكية- الصفوية تفسيرات مختلفة، ولقد كان من أهم أسباب اختلاف هذه التفسيرات طبيعة المصادر التاريخية الأولية المستخدمة حيث إن المصادر التركية قدمت تفسيرات تختلف عن المصادر العربية- المصرية وهذا ما سنبرزه في موضوعه من التحليل المقارن بين التيارات التي انقسمت بينها الأدبيات المختلفة.

أ- فشل الجهود المملوكية في القضاء على التهديد البرتغالي:

تعددت سبل وقنوات المقاومة المملوكية للتهديد البرتغالي في المحيط الهندي ومدخل البحر الأحمر الجنوبي والذي وصل إلى شواطئ الهند. وانقسمت هذه السبل بين مجموعتين أساسيتين دبلوماسية وعسكرية.

الأدوات الدبلوماسية: تصاعدت أعمال القرصنة الصليبية ضد الموانئ المصرية والشامية في أوائل القرن ١٦م (١٥٠٥- ١٥١١م). وكان الهدف هو إعاقة الممالك عن بناء القوة البحرية اللازمة لمحاربة البرتغاليين في التفاهم حيث كان هذا البناء يستلزم استيراد المواد الضرورية اللازمة (الخشب، الحديد، النحاس). وفي مواجهة هذا الضغط من الشمال لجأ الممالك إلى أداتين دبلوماسيتين وهما: محاولة تعبئة مساندة البندقية وإرسال السفارات إلى دول الأوروبية، والتهديد بورقة أهل الذمة والتجار الأوروبيين. ولكن لم يدعم التحالف المملوكي البندقي قدرة مصر على التصدي للبرتغال حيث كان مجرد تكتيك من البندقية لحماية مصالحها في مواجهة منافسة البرتغاليين الناشئة. ومن ناحية أخرى لم تتجح ورقة الضغط بأوضاع أهل الذمة في تحجيم هجمات الفرنج البحرية.

الأداة العسكرية: في غمار الجهود الدبلوماسية اللازمة لمساندة بناء القدرة العسكرية البحرية تكرر الصدام المباشر بين الطرفين في جولتين أساسيتين ما قبل معركة ديو وما بعدها حيث تعد هذه المعركة -ديو البحرية ١٥٠٩م- نقطة فاصلة بعد هزيمة المماليك فيها. ولقد أحاط بالجولتين تفاعلات المماليك مع الممالك الإسلامية في الهند وحكام اليمن وعدن ومع العثمانيين ومع الحبشة. ولم تسفر عن القضاء على البرتغاليين في المحيط الهندي والخليج، ولكن أدت إلى منع توغلهم في البحر الحمر حيث إن السياسة المملوكية انتقلت من سياسة الهجوم التي تأكد فشلها في معركة ديو إلى سياسة الدفاع. ولقد أكمل العثمانيون -بعد ذلك سياسة الدفاع هذه. وكان مرجع هذه النتيجة المحدودة عوامل عدة يتصل قدر منها بأثار التعاون البرتغالي الحبشي من ناحية وتهاوي فرص وإمكانات التعاون المملوكي مع أمراء اليمن والهند وعدن من ناحية أخرى في وقت لم تكن فيه قدرات الدولة المملوكية تمكنها من القيام بمفردتها بمهمة التصدي للبرتغاليين. ولقد نتج عدم التضامن بين هذه القوى الإقليمية الإسلامية التي يتهدها خطر مشترك عن عدم اعتبارات داخلية تتصل بأوضاع اليمن ذاتها (التنافس بين الظاهرين والزهادين) واتجاه بعض الولاة في عدن للتعاون مع البرتغاليين ضد المماليك، هذا ولقد أكملت المناوشات المملوكية مع العثمانيين ومع الصفويين الحلقة الأخيرة من مصير دولة المماليك ومع بيان ضآلة قدرتهم على مواجهة الخطر البرتغالي في ظل الأوضاع الإقليمية والداخلية السائدة.

ب- سقوط دولة المماليك في ظل الخطر البرتغالي والتفاعلات المملوكية العثمانية

الصفوية

هنا تتور مجموعة من الأسئلة التي تعرض إشكاليات بحثية هامة: لماذا أسقط العثمانيون المماليك في مصر والشام؟ وهو السقوط الذي كان بمثابة أول حلقة في دائرة الضم العثماني للدول العربية (والتي اكتملت خلال النصف الأول من القرن ١٦م) -كما سنرى- بعبارة أخرى أكثر شمولاً ما هي أسباب التوجه العثماني نحو الجنوب والشرق حيث كان الصدام مع المماليك والصفويين؟ وهل كان ذلك التوجه تنفيذاً لاستراتيجية عثمانية كبرى، وهل حفظ مصالح الإسلام؟ وتتضح أهمية الإجابة على هذه الأسئلة نظراً لاختلاف اتجاهات الإجابة عليها في الأدبيات المتنوعة التي تناولت هذا الموضوع جزئياً أو كلياً، وتنقسم هذه التوجهات إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة الأولى تذهب إلى تصميم العثمانيين على ضم مصر والشام تدعيماً لنفوذهم في مواجهة الصفويين وفي مواجهة أوروبا، خاصة بعد ميل المماليك للاتصال بالصفويين عقب معركة جالديران ١٥١٤م.

أما المجموعة الثانية فتري أن السبب هو رغبة العثمانيين في حماية الشرق الإسلامي والتجارة الإسلامية من الخطر البرتغالي بعد أن اتضح عجز المماليك عن مواجهته بمفردهم أو حتى بالتحالف مع قوى إقليمية إسلامية أخرى.

ويفرض التداخل بين رؤى ومدركات وسياسات هذه الأطراف الإسلامية الثلاثة العثمانية-المملوكية-الصفوية طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تطرح في مجموعها إشكالية العلاقة بين عامل الخطر الخارجي وبين تشكيل توازنات القوى الإسلامية.

أولاً: ما هي أسباب الصراع بين العثمانيين والصفويين؟

ثانياً: ما هي طبيعة العلاقة بين الصفويين والمماليك، وهل ظهر تقارب أو تعاون أو تحالف بينهم؟ وفي مواجهة من: العثمانيين أم البرتغاليين؟

ثالثاً: كيف تطورت العلاقة بين العثمانيين والمماليك؟ هل كان هناك فرصة للتحالف في مواجهة كل من الصفويين والبرتغاليين؟ وهل ساند العثمانيون المماليك في مواجهة البرتغاليين؟ ولماذا وصل الأمر إلى القتال بين الطرفين؟ وهل كان هناك مخطط عثماني مسبق لضرب الصفويين ثم التفرغ للمماليك تحقيقاً للسيطرة والهيمنة على العالم الإسلامي؟

وسنحاول الإجابة على هذه الأسئلة فيما يلي:

أولاً: الصراع العثماني الصفوي: هل هو الدافع للتوجه نحو الجنوب؟

ولقد بدأ الصدام العسكري المباشر بين الطرفين بعد أن اكتمل نمو القوة الصفوية الشيعية (١٥٠٠-١٥١٤م) على نحو أدى إلى متاخمة حدودها لحدود الدولة العثمانية السنية وذلك في نفس الوقت الذي تزايد فيه الخطر البرتغالي وفشل المماليك في استئصاله، ووقع هذا الصدام في موقعة جالديران في تبريز ٩٢٠هـ - ١٥١٤م بعد أن تولى السلطان سليم الأول الحكم بعد والده بايزيد الثاني (٩١٨هـ - ١٥١٢م).

١- ويتفق تيار كبير من التحليلات على أن السبب الأساسي للصدام بين الطرفين هو ظهور الصفويين كقوة شيعية موجهة ضد الأغلبية السنية. هذا وتظهر في نفس الوقت تنويعات بين روافد هذه التحليلات حول سبب الصدام المباشر: هل هو تحرش الصفويين أم إصرار سليم على ضربهم والتوسع جنوباً في الدول العربية؟ حيث إن الشاه بعد أن فرض المذهب الشيعي في بلاد فارس والعراق بالقوة اتجه إلى نشره في شرق الأناضول أي في أقاليم عثمانية مع تحريضها على الثورة على العثمانيين، وزاد هذا النشاط في نهاية حكم بايزيد الثاني (الذي كان يحرص على مظاهر الود الشكلية مع الصفويين) حيث اندلعت ثورة شيعية خطيرة في الأناضول ١٥١١م، وبعد إخمادها وتولي سليم الأول السلطنة ١٥١٢م تحرك بجيشه للقضاء على الصفويين. وتوغل شرقاً في إيران حتى التقى الطرفان في جالديران واستولى سليم على تبريز ولكنه لم يتابع انتصاراته لإتمام إسقاط الدولة الصفوية لأسباب

عديدة، من أهمها: تمرد بعض الانكشارية ونقص المؤن والمعدات وتدهور المناخ واتجاه نظره إلى المماليك.

هذا ويرفض تيار آخر من التحليلات أن يكون الصراع الشيعي- السني هو سبب الصراع الكبير الذي عم العالم الإسلامي في بداية القرن ١٠هـ- ١٦م أي يرفض تصوير الحرب العثمانية الصفوية وما أعقبها من غزو سليم لمصر والشام على أنه سلسلة متصلة الحلقات لتطويق المذهب الشيعي، ويدلل هذا التيار على ذلك بأن مثل هذا التصوير إنما يتجاهل وجود سياسة أو اتجاه عثماني قائمًا بذاته نحو الشام ومصر، كما يتجاهل عامل التسابق بين العثمانيين ودولة البرتغال حول الوصول إلى البحار العربية، كما يدل على ذلك أيضًا بأنه لو كان هدف العثمانيين هو إحكام الحصار على الشام للقضاء عليهم لأعطى سليم الأولوية لإتمام السيطرة على العراق وما كان اتجه لقتال المماليك السنية المذهب، ولذا ينطلق هذا التيار من أن هذا الصراع الصفوي العثماني إنما يندرج في نطاق التوجه الاستراتيجي العثماني العالمي والذي كان يفرض الاتجاه نحو الجنوب والشرق في هذه المرحلة لتحقيق أهداف التوسع العثمانية، بعبارة أخرى، يرى أن البعد العقيدي المذهبي ليس هو العامل الأساسي حيث إن هناك عوامل تتصل بالصراع السياسي، ولهذا يرى تيار ثالث في الصراع العثماني الصفوي صراعًا سياسيًا واستراتيجيًا واقتصاديًا ذا صبغة دينية لأنه ارتكز على الوسائل الأيديولوجية وخاصة التعبئة الدينية وهو صراع من أجل السيطرة على العالم الإسلامي انعكس بالتشتت والفرقة على أوضاع المسلمين منذ القرن ١٠هـ- ١٦م لأنه لم يتم حسمه في جولته الأولى أو جولاته المتعاقبة التي استمرت لما يزيد عن القرنين وهو الأمر الذي انعكس سلبيًا على قوى الطرفين وزاد قابليتهما للاختراق الخارجي من جانب قوى غير إسلامية.

خلاصة القول: إن التحرك العثماني نحو الصفويين اندرج تحت استراتيجية عثمانية جديدة نحو الشرق الإسلامي في وقت امتلأ فيه هذا الشرق بدوافع لهذه الحركة بحيث أضحت الأخيرة لازمة لتحقيق أهداف ومصالح عثمانية متنوعة يغلفها العداء المذهبي الشيعي- السني بل ويوجد لها المبرر. فإلى جانب الرغبة في منع الانتشار الشيعي كانت هناك الرغبة في قطع سبل التحالف بين الصفويين وبين البندقية وبينهم وبين البرتغاليين ضد العثمانيين وكذلك قطع سبل التحالف بين المماليك والصفويين. إذن ماذا كان منحنى العلاقات الصفوية المملوكية؟

ثانيًا: العلاقات الصفوية المملوكية بين العثمانيين وبين البنادقة والبرتغاليين: يثور بصدد هذه العلاقات سؤال مزدوج: لماذا التوتر الذي أحاط بهذه العلاقات؟ وهل اتجه الطرفان في مرحلة ما نحو نوع من التحالف المعلن أو الخفي؟ في الربع الأخير من عمر دولة المماليك والربع الأول من عمر دولة الصفويين ساد التوتر بينهما والذي تصاعد لدرجة الصدام

العسكري على حدود المواجهة بينهما في الشام بعد استيلاء الصفويين على بغداد ٩١٤هـ - ١٥٠٨م وبعد اتجاههم لاستنارة الإفرنج ضد المماليك. ولقد أجمعت العديد من الكتابات على أن الدولة الصفوية قد تطلعت للتحالف ضد العثمانيين وضد المماليك مع الدول الأوروبية (مثلاً اتصالات الشاه مع البندقية بعد معركة ديو البحرية مستغلة التنافس البندقي - البرتغالي على المصالح التجارية في المنطقة).

ولكن منذ تولي سليم الأول وتبلور اهتمامه بالشرق والجنوب وتصادم صدامه مع الصفويين تطورت العلاقات المملوكية - الصفوية. ولكن اختلفت الكتابات حول تكييفها قبل وبعد معركة جالديران حياداً مملوكياً بين الصفويين والعثمانيين أم تحالفاً مملوكياً مع الصفويين ضد العثمانيين؟ أيًا كانت حقيقة طبيعة هذه العلاقات وتوقيتها ودوافعها فإنه كان لها تأثيرها السلبي على العلاقات المملوكية العثمانية. ويمكن القول على ضوء المقارنة بين التحليلات: إن المماليك قد انتقلوا من الحياد (قبل موقعة جالديران) إلى التحالف الخفي بعدها) وخاصة بعد ضم العثمانيين لإمارة ذي القادر ١٥١٥م أي حدث هذا الانتقال من جراء خوف المماليك من النمو السريع للقوة العثمانية وتقديمهم نحوهم، وبذا تغلبت حسابات المصالح الآنية أي الحفاظ على بقاء دولة المماليك على حسابات المصالح بعيدة المدى (أي التصدي المشترك للبرتغاليين أعداء كل من المماليك والعثمانيين بل والصفويين أيضاً).

ثالثاً: العلاقات العثمانية المملوكية: من التعاون في مواجهة البرتغال إلى الصدام: بعد هزيمة ديو البحرية طلب الغوري من العثمانيين المساعدة لإعداد حملة بحرية ثانية ضد البرتغاليين الذين تصاعد خطرهم. واستجاب العثمانيون. ولكن وبعد معركة جالديران واتجاه السلطان سليم الأول نحو المماليك تحول انتباه الغوري إلى الشمال للتصدي للعثمانيين. وكان للعثمانيين حساباتهم الاستراتيجية نحو الصفويين ونحو المماليك لتأكيد السيطرة العثمانية على العالم الإسلامي.

وإذا كانت الأدبيات المختلفة قد تباين تقويمها لمغزى الصدام العثماني المملوكي والذي أنهى عصر دولة المماليك (اتهام للعثمانيين بخدمة مصالحهم وليس مصالح الإسلام، اتهام المماليك لعدم التعاون مع العثمانيين لمواجهة البرتغاليين) فإنه يمكن النظر للقضية بمنظار آخر محوره كيفية حماية مصالح الأمة وعلى ضوء طبيعة توازنات القوى الإسلامية - الإسلامية، وبين المسلمين وغير المسلمين في بداية القرن ١٠هـ - ١٦م. وبهذا الصدد يمكن أن نورد الملاحظات التالية:

١- لم يكن بوسع المماليك الاستمرار في مقاومة البرتغاليين ليس نظراً لعدم مساعدة العثمانيين فقط ولكن نظراً لاستحكام حلقات الضعف الداخلي الذي أصاب

دولة المماليك خلال القرن ٩هـ وأضحى يحول دون استمرارها في دورها القيادي السابق.

٢- اقتضت مواجهة الخطر البرتغالي تكاتف الدول الإسلامية الكبرى وهو ما لم يحدث. وكان على أكثر هذه الدول قوة التحرك للتصدي لأعباء هذه المواجهة حتى ولو عن طريق إعادة تشكيل توازنات القوى الإسلامية وهذا هو ما نفذه العثمانيون. ومن ثم فكان التحرك العثماني نحو دولة المماليك هو حماية للإسلام وليس حماية لمصالح العثمانيين فقط. أو بعبارة أخرى تطابقت في هذه المرحلة استراتيجية أقوى الدول الإسلامية مع متطلبات حماية الأمة من خطر خارجي.

٣- ومن ثم فإنه مهما كانت الاختلافات بين التحليلات حول نوايا السلطان سليم الأول والسلطان الغوري وتكتيكاتهما في مواجهة بعضهما البعض فإنها جميعاً من قبيل التفصيلات التي لا يمكن أن تخفي عدة حقائق أساسية مترابطة تتصل بأبعاد العلاقة بين كيفية إعادة تشكيل توازن القوى الإسلامية وبين عامل الخطر الخارجي على العالم الإسلامي. فإذا كان التحرك العثماني نحو الجنوب قد أثار على صعيد العلاقات الدولية الإسلامية كل إشكاليات تحقيق وحدة الدول الإسلامية عن طريق الضم فإن هذه الحالة التي تعد نمطاً طبيعياً من الممارسات في هذه المرحلة -سواء بالنسبة للمسلمين أو غيرهم- كان لها مبرراتها ودوافعها وأهدافها والعوامل التي ساعدت على نجاحها على نحو يبرز بدرجة مهمة أثر عامل الخطر الخارجي على العلاقات الإسلامية- الإسلامية، كما يبرز حتمية وضرورة التعاقب في مراكز القوة الإسلامية التي تقدر على تحمل أعباء قيادة الأمة في مواجهة أعدائها.

٤- ولذا فإنه عند النظر في مسألة التحول في التوسع العثماني نحو الجنوب لا يمكن أن نكتفي بتفسير أحادي الأبعاد (مواجهة الشيعة، أو شخصية سليم الأول، وتغلب العنصر التركي على العرب، أو صعوبة التوسع في أوروبا، والتصدي لأطماع البرتغال والأسبان). ولهذا فإن التفسير الأصوب هو ما يأخذ في الاعتبار بدرجات متكاملة مختلف هذه الأبعاد ولكن مع التمييز بين ثلاثة: التوجهات والأهداف الاستراتيجية العثمانية من ناحية، العوامل المبررة لهذا التوسع من ناحية أخرى، وبين العوامل والظروف التي هيأت نجاحه من ناحية ثالثة.

فمن ناحية: مما لا شك فيه أن الدولة العثمانية بعد مرحلة التوسع الأوروبي كانت قد وصلت إلى مرحلة لا بد وأن تتعكس في شكل توجهات وأهداف استراتيجية ذات نطاق عالمي وليس إقليمي فقط. وكان ضم الدول العربية والتصدي للصفويين يحقق هذه الأهداف. وكانت تلك الأخيرة تدعم بالأساس مصالح الأمة الإسلامية في مجموعها في مواجهة الغير. وعلى

رأس هذه الأهداف حماية الجناح الجنوبي للإمبراطورية من خطر الالتفاف الأوروبي والزحف الشيعي وإحكام السيطرة على الطرق البحرية والبرية للتجارة العالمية، وكانت جميع هذه الأهداف تخدم هدفاً استراتيجياً أعلى وهو استمرار التوسع في أوروبا ولكن على أسس جديدة.

ومن ناحية أخرى: كان ظهور القوة الصفوية الشيعية واحتمالات التحالف المملوكي معها من أهم المبررات التي استندت إليها الدولة العثمانية لتبرير توسعها في الجنوب. وكان هذا التوسع والنجاح فيه يكسب الدولة العثمانية شرعية سياسية جديدة على صعيد الدول الإسلامية.

ومن ناحية ثالثة: ساعدت مجموعة من العوامل على تحقيق الأهداف العثمانية وكان على رأس هذه العوامل تدهور أحوال المماليك، التفوق البحري العثماني، والتفوق العسكري بصفة عامة. ومن العوامل المساعدة الأخرى - والتي تغيرت بعمق خلال القرنين الأخيرين من عصر الدولة العثمانية هو عدم تدخل طرف أوروبي خارجي ضد التوسع العثماني جنوباً سواء بعمل عسكري مباشر أو غير مباشر. ولهذا يثار السؤال لماذا؟ يرجع هذا في جانب كبير فيه إلى طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها المجتمعات والنظم الأوروبية وتوازنات القوى الأوروبية في بداية القرن ١٦م والتي استطاع العثمانيون - وطوال القرن ١٦م - استغلالها على نحو أحدث انقلاباً في السياسات الدولية كما سنرى - في الجزء التالي من المشروع "العصر العثماني".

المراجع

أولاً المراجع العربية:

١ - الكتب العربية:

- ١- ابتسام مرعي خلف الله: العلاقة بين الخلافة الموحدية والشرق الإسلامي (٥٢٤هـ - ٩٣٦م) (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥).
- ٢- د. إبراهيم العدوي: تاريخ الإسلام وأبعاده السياسية.
- ٣- د. إبراهيم شحاتة حسن: أطوار العلاقات المغربية العثمانية (١٥١٠-١٩٤٧) (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١).
- ٤- د. إبراهيم طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الشراكسة (١٣٨٢-١٥١٧م)، (القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٠).
- ٥- ابن حجر العسقلاني: أنباه الغمر بأنباء العمر، الجزء الأول (٧٧٣هـ - ٧٩٩هـ)، ط٢، د.ت، د.ن.
- ٦- أبو العباس أحمد القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الأنشأ، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢م)، ١٤ جزء.
- ٧- أبو الفداء إسماعيل ابن كثير: البداية والنهاية في التاريخ، (القاهرة: مطبعة السعادة، د.ت).
- ٨- د. أحمد الخولي: الدولة الصفوية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١م).
- ٩- أحمد دراج: المماليك والإفرنج في القرن ٩هـ - الخامس عشر الميلادي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦١).
- ١٠- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٨٢).

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ١١- د. أحمد عبد الكريم سليمان: تيمور لنك ودولة المماليك الشراكسة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٥).
- ١٢- د. أحمد محمود الساداتي: تاريخ الدولة الإسلامية بآسيا وحضاراتها، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧).
- ١٣- د. أحمد مختار العبادي، د. السيد عبد العزيز سالم: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، (جامعة بيروت العربية، ١٩٧٢).
- ١٤- _____، د. السيد عبد العزيز سالم: دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، د.ت.).
- ١٥- آرنست باركر، آثار الحروب الصليبية.
- ١٦- أرنولد توينبي: العالم الإسلامي والغرب، (بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط١، ١٩٦٠).
- ١٧- الشيخ إبراهيم بن عامر بن علي المالكي: قلائد العقيان في مفاخر آل عثمان، طبع بمصر، ١٣١٧هـ.
- ١٨- أمين شاكور، سعيد العريان، محمد مصطفى عطا: تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء أتاتورك (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥).
- ١٩- أنطونيو دوميتقيز هورتز، برنارد بنثيت، تاريخ مسلمي الأندلس (الموريسكيون): حياة ومأساة أقلية، ترجمة عبد العال صالح طه، تقديم محمد محيي الدين الأصفر (الدوحة: دار الأشراف، ط١، ١٤٠٨-١٩٨٨).
- ٢٠- بارتولد تشبوار: العالم الإسلامي في العصر المغولي، ترجمة خالد أسعد عيسى (دمشق: دار حسان، ١٤٠٢-١٩٨٢).
- ٢١- بدر الدين محمود العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد أمين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧) ج١، ج٢.
- ٢٢- برنارد لويس: "السياسة والحرب في الإسلام" في شاخت وبوزورث، تترت الإسلام، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة، أغسطس ١٩٧٨.
- ٢٣- برتولد شبولد: العالم الإسلامي في العصر المغولي، ترجمة خالد أسعد عيسى، مراجعة وتقديم د. سهيل زكار (دمشق: دار حسان، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢).
- ٢٤- د. بديع جمعة، د. أحمد الخولي: تاريخ الصوفييين وحضارتهم (الجزء الأول)، (بيروت: دار الرائد العربي، ط١، ١٩٧٦).
- ٢٥- بشير حمود كاظم: التهديد البرتغالي لتجارة البحر الأحمر.
- ٢٦- تلخيص التاريخ العثماني، تعريب شاكور الحنبلي (القاهرة: المكتبة الهاشمية، ١٣٣١هـ).
- ٢٧- توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٧٠).
- ٢٨- د. توفيق اسكندر: سفارة ببيرو ديبدو ومعاودة تنازل مصر عن قبرص، تاريخ مصر في محفوظات البندقية، وثائق غير منشورة، السلسلة الأولى، المعاهدات رقم ١، (القاهرة: مكتبة ومطبعة المصري، ١٩٥٦).
- ٢٩- د. جمال الدين الشبال: التاريخ الإسلامي، أثره في الفكر التاريخي الأوربي في عصر النهضة، (بيروت: دار الثقافة، د.ت.).

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ٣٠- جوج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة عمر الإسكندري، (القاهرة: مركز كتب الشرق الأوسط، ١٩٥٧).
- ٣١- حسن لبيب: تاريخ الأتراك العثمانيين، (القاهرة: مطبعة الواعظ، ١٩١٧).
- ٣٢- حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، (القاهرة: مطبعة حجازي، ط٢، ١٩٣٨).
- ٣٣- خالد زيادة: من المماليك إلى العثمانيين: الفقيه في مرحلة الانتقال بين عصرين، مجلة الاجتهاد.
- ٣٤- د. رأفت الغنيمي الشيخ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (القاهرة: دار الثقافة، ١٤٠٧ - ١٩٨٦).
- ٣٥- د. رجب محمد عبد الحليم: انتشار الإسلام بين المغول، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦).
- ٣٦- _____: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥).
- ٣٧- رياض زاهر: شمال إفريقيا في العصر الحديث، (القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٧).
- ٣٨- زيادة أبو غنيمة، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، (عمان: دار الفرقان، د.ت).
- ٣٩- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٦٠).
- ٤٠- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: بحوث في تاريخ الإسلام وحضارته، (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧).
- ٤١- _____: العصر المملوكي في مصر والشام، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٧٦ ج٧).
- ٤٢- _____: مصر في عهد دولة المماليك البحرية، (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٥٩).
- ٤٣- _____: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت).
- ٤٤- د. سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩).
- ٤٥- د. سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥، (القاهرة: منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، ط٣، ١٩٧٨).
- ٤٦- شكيب أرسلان: خلاصة تاريخ الأندلس، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٤٠٣ - ١٩٨٣).
- ٤٧- شوقي أبو خليل: عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي، (دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨).
- ٤٨- د. صلاح العقاد: المغرب في بداية العصور الحديثة، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية - ١٩٦٣).
- ٤٩- عادل سعيد البشتاوي: الأندلسيون المواركة: دراسة في تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة، (القاهرة: د.ن، ط١، ١٩٨٣).
- ٥٠- د. عبد العزيز محمود عبد الدايم: الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك الجراكسة في مياه المتوسط، في: رؤوف عباس (محرر): مصر وعالم البحر المتوسط، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٦).
- ٥١- د. عبد العليم أبو هيكل: المشرق العربي من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، (القاهرة: دار الثقافة العربية، د.ت).
- ٥٢- د. عبد المنعم ماجد: العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، (بيروت: مكتبة الجامعة العربية، ط١، ١٩٦٦).

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ٥٣- _____ : نظم دولة سلاطين المماليك في مصر، (القاهرة: الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٧٩).
- ٥٤- د. عصام عبد الرؤوف الفقي، الدولة الإسلامية المستقلة في الشرق، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧).
- ٥٥- عطا الله جليان: الإسلام وأبعاد الغزو الأوربي، (بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، ط١، ١٩٨٦).
- ٥٦- د. علي حون: العثمانيون والروس، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٢).
- ٥٧- د. عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦م - ١٩٢٢م)، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤).
- ٥٨- د. فاروق عثمان أباطة: أثر تحول طرق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن ١٦م، (القاهرة: دار المعارف - ١٩٨٤).
- ٥٩- د. فايد حامد عاشور: العلاقات السياسية بين المغول والمماليك في الدولة المملوكية الأولى، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤).
- ٦٠- ف. بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، ط٥، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣).
- ٦١- _____ : تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢).
- ٦٢- كلود كاهان: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام وحتى بداية الإمبراطورية العثمانية، (بيروت، دار الحقيقة، ط٣، ١٩٨٣).
- ٦٣- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية "الأترك العثمانيين وحضارتهم"، الجزء الثالث، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٩).
- ٦٤- ل. أ. سيديو: تاريخ العرب العام، ترجمة عادل زعيتر، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي، ١٩٤٨).
- ٦٥- د. محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية، (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ٦٦- د. محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي، (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨١).
- ٦٧- محمد العروسي المطوي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، (دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٢).
- ٦٨- د. محمد جمال الدين سرور: دولة بني قلاوون في مصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٧).
- ٦٩- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، (بيروت: مطبعة مكتب صادر، ١٩٥٢).
- ٧٠- د. محمد عبد اللطيف البحرودي: فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، (القاهرة: دار التراث، ط١، ١٣٩٩ - ١٩٧٩).
- ٧١- د. محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، (القاهرة: دار الصحوة للنشر، ط١، ١٤٠٨ - ١٩٨٧).
- ٧٢- محمد عبد الله عنان: مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، (ط١، ١٩٢٩).
- ٧٣- _____ : نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م).

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ٧٤- محمد عبد المنعم الواقد: الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت).
- ٧٥- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، (بيروت: دار النفائس، ط٤، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨).
- ٧٦- محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة وتقديم د. أحمد السعيد سليمان، (القاهرة: دار الكاتب العربي-المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٧).
- ٧٧- د. محمد كمال شبانة: يوسف الأول بن الأحمر سلطان غرناطة (٧٣٣هـ-٧٥٥هـ)، (القاهرة: البيان العربي، ١٩٦٩).
- ٧٨- محمد ماهر حماده: الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي (٦٥٦هـ-٩٢٢هـ)، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
- ٧٩- د. محمد مصطفى رمضان: العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزء الأول، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٤٠٥-١٩٨٦).
- ٨٠- د. محمد مصطفى زيادة: المحاولات الحربية للإستيلاء على جزيرة رودس.
- ٨١- محمد ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية دراسة وثائقية في الخلافة العثمانية (١٢٩٩-١٩٢٣)، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
- ٨٢- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) ج٤.
- ٨٣- محمد شاكر: الكشوف الجغرافية: دوافعها، حقيقتها، (بيروت: منشورات المكتب الإسلامي، ١٩٣٢-١٩٧٣).
- ٨٤- محمود عنان: مؤرخون مصر الإسلامية في القرن ١٥م.
- ٨٥- د. نعمان الطيب سليمان: جهود المماليك في تصفية الوجود الصليبي والمغولي، (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٨٤).
- ٨٦- د. نظير حسان سعداوي: الحرب والسلام زمن العدوان الصليبي، (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٦١).
- ٨٧- د. وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية والقاجارية، (القاهرة: المركز العربي الدولي، ١٩٩٠).
- ٨٨- د. وفاء محمد علي: جهود المماليك الحربية ضد الصليبية والمغول، (القاهرة: دن، ط١، ١٩٨٥).
- ٨٩- وليم بوير: تاريخ دولة المماليك في مصر ١٢٦٠-١٥١٧، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن، (مصر: مطبعة المعارف بالفجالة، ط١، ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م).

٢- الدوريات العربية

- ١- د. إبراهيم علي طرخان: الإسلام والمماليك الأسبانية بالحشة في العصور الوسطى، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثامن، ١٩٥٩.
- ٢- الشاطر البصلي عبد الجليل: الصراع بين الدولة العثمانية وحكومة البرتغال في المحيط الهندي وشرق إفريقيا والبحر الأحمر، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد ١٢، ١٩٦٤-١٩٦٥.
- ٣- د. حسنين ربيع: بحر الحجاز في العصور الوسطى، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، عدد ١، ١٣٧٩هـ.

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ٤- د. عبد الجليل التميمي: العلاقات العربية-العثمانية بعد فتح القسطنطينية ١٤٥٣م، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد ١، ٢.
- ٥- د. عبد العزيز الأهواني: سفارة سياسية من غرناطة إلى القاهرة في القرن التاسع الهجري (٨٤٤هـ)، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد السادس الجزء الأول، مايو ١٩٥٤.
- ٦- د. مختار العبادي: دولة سلاطين المماليك الأتراك في الهند، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٢، ١٩٦٤-١٩٦٥.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

١- الكتب الأجنبية:

- 1-Arnold Toynbee, The Ottoman Empire 's Place in World History. In: Kemal Karpat (ed) the Ottoman State and its Place in world History (Leiden, E.G. Brill, 1974).
- 2- Aziz Swial Atiya: The Crusade in later Middle Ages (Methuen, London, 1938).
- 3- Bernard Lewis, Arabs in Elipse.
- 4- _____, Arabs in History.
- 5- _____, Islam in History (Alcore Press, London).
- 6-B. Spuler, "Central Asia from the 16 th Century to the Russian conquests", in: P.M.Holt et, al., The Cambridge History of Islam Vol.1; The Central Islamic Lands, (Cambridge university Press, 1970).
- 7- Edward Creasy, History of the Ottoman Turks. (Khayats, Beirut 1968).
- 8- E. Mortimer, Faith and Power; The Politics of Islam.
- 9- Erich W.Bethman, Bridge to Islam, (George Allan. Unwin Ltd. Universal, London).
- 10- Goel Carmichael, the Shaping of The Arabs (George Allan and Unwin Ltd, London. 1967).
- 11- H.J. Kissling & F.R.G. Bagley, the Ottoman Empire to 1774, in: H.J . Kissling et. Al. (eds), the Muslim World (III). The last Great Muslim Empires (Brill, Leiden E,J. 1969).
- 12- J. Glubb, The Lost Centuries: From the Muslim Empires to the Renaissance of Europe (1145-1453). (Holder and Stoughton).
- 13- J. Saunders (ed.), The Muslim World on The Eve of Europe Expansion (Prentice Hall, N.J., 1966).
- 14- J. Thayer Addisson, The Christian Approach to the Muslim (Colombia University Press, New York, 1942).
- 15- Landan Rom, Islam and the Arabs (George Allen, London. 1958)
- 16- M. G. Hodgson, The Venture of Islam (University of Chicago Press, Chicago 1971, Vol II).
- 17- Norman Daniel, Islam, Europe and Empire (The University Press Edin Burgh Colted, 1966).
- 18- P.M.Holt, The Age of The Crusades.
- 19- S.F. Mahmoud, The Story of Islam (Oxford University Press, Karachi, 1960).
- 20- S.M. Imamuddin, Modern History of the Middle East and North Africa, Najma& Sons, Dacca (East Pakistan). 1960.

٢- الدوريات الأجنبية

- 1- Andrew Ethenkreutz, "Strategic Implications of the State Trade between Geneoa and Mamluk Egypt in the Second Half of the Thirteenth Century", in: A.L. Udawitch (ed). The Islamic Middle East, 700-1900, Studies in Economic and Social History (The Darwin press, Princeton, 1981).
- 2-Andrew Hess, The Evolution of Ottoman Seaborne Empire in the Age the Oceanic Discovers (1453-1525), American Historical Review, Dec. 1970.
- 3- Andrew Hess, The Ottoman Conquest of Egypt and Beginning of the Sixteenth Century World War, International Journal of Middle East Studies, 1973.
- 4- Halil Inalcik, The Question of The Emergence the Safavids of Persia and the Mamluk of Egypt and Syria in the Early Sixteenth Century.
- 5- Dr. Hassanein Rabie, Political Relations Between the Safavids of Persia and the Mamluk of Egypt and Syria in the Early Sixteenth Century.
- 6- J. Saunders, The problem of Islamic Decadence, Journal of world History, Vol. 7. No 3. 1963.

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

(٥)

خبرة العصر العثماني:

"من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية"

أ.د. نادية محمود مصطفى

مقدمة:

مع بداية الربع الثاني من القرن ١٠هـ - ١٦م تجسدت تحولات في علاقات القوى الإسلامية النابعة من التطورات في الفواعل الإسلامية، وفي الفواعل الأوروبية ومن ثم في التفاعلات الإسلامية المسيحية على نحو ساهم في تشكيل طبيعة "العصر العثماني".

أولاً- سمات التطورات في الفواعل الإسلامية:

وهي تنقسم إلى سمات تتصل بهيكل القوى الإسلامية، وسمات لأبعاد دور الفاعل الإسلامي المركزي، وسمات الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية في الدول الإسلامية.

١- هيكل القوى الإسلامية: مركزية القوة العثمانية:

تتعدد في الأدبيات المختلفة تسميات هذه المرحلة بالنظر إلى هذا الهيكل، ولكنها تعكس جميعاً اتجاهًا عامًا يبرز بصورة واضحة التطور الذي حدث نحو تعددية إسلامية دولية نتيجة ظهور ثلاثة مراكز متزامنة للقوة الإسلامية ومستقلة عن بعضها وهي العثمانية، الصفوية، المغولية.

ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه للحديث عن توازن ثلاثي للقوة الإسلامية لا يمكن أن يخفي أن هذه المرحلة (التي امتدت ما يقرب من القرون الأربعة منذ الضم العثماني للوطن العربي وحتى سقوط الدولة العثمانية) تعد من منظور التاريخ الإسلامي العام "المرحلة العثمانية" أي التي لعبت فيها الدولة العثمانية دور الفاعل المركزي في العالم الإسلامي وفي التفاعلات الإسلامية المسيحية الدولية. فما من واحدة من القوتين الأخريين كانت تقارن من حيث عناصر القوة بالدولة العثمانية أو توافرت لها خصائص الفاعل المهيمن سواء من حيث عناصر القوة المادية أو من حيث القدرة على ممارسة النفوذ والسلطة.

٢- أبعاد دور الفاعل الإسلامي المركزي:

أثر دور الدولة العثمانية في تشكيل العلاقات بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي في مرحلة مهمة من تطور كل من الطرفين، ولقد أثار هذا الدور أبعادًا مهمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- هل أضحت الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية؟ وهل كان العثمانيون يهتمون بلقب الخلافة الإسلامية؟ وهل كانوا يعتبرون أنفسهم خلفاء لدولة إسلامية؟ ومنذ متى؟ وما هي الدوافع وما هي المزايا؟

ب- الدور العثماني العالمي بعد الدور الإقليمي: تطورت الدولة العثمانية منذ نشأتها وتطورها من إمارة التخوم إلى الدولة إلى القوة الإقليمية إلى الإمبراطورية العالمية بعد ضمها الوطن العربي، وهو التطور الذي لم يتحقق على هذا النحو لفواعل إسلامية أخرى. ومع هذا التطور تعددت محاور الجغرافيا السياسية التي دارت حولها التفاعلات الدولية التي شاركت فيها الدولة العثمانية بدور أساسي في مواجهة طرف غير مسلم، فهناك التفاعلات حول فتح أراضي غير مسلمة (ساحتها أوروبا أساساً)، وهناك التنافس مع قوى مسيحية دفاعاً عن أراضي مسلمة (شمال أفريقيا، آسيا الوسطى، والقوقاز)، وهناك ضم مناطق إسلامية أو مد النفوذ إليها على نحو أثار مشكلات ممتدة مع القوى المسيحية المتنافسة حول هذه المناطق (الوطن العربي) وهناك أخيراً الصراع المسلح مع قوى إسلامية (الصفويين). ولقد تطورت أنماط التفاعلات حول هذه المحاور مع تطور حال الطرف العثماني وحال الأطراف الأوروبية المنافسة وحال المناطق المعنية وذلك عبر عدة مراحل فرعية غلب التفوق العثماني على الأولى منها (القرن ١٠ هـ و ١٦ م)، ثم برز الضعف والتآكل في مصادر القوة العثمانية في مرحلة تالية امتدت حتى أواخر القرن ١٨ م حيث بدأت مرحلة الانهيار والسقوط.

٣- الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية في الدول الإسلامية

إذا كان عصر القوة أو الفتوح الإسلامية الكبرى قد اقترن بأوضاع داخلية متميزة وإذا كان عصر القوة أو الفتوح العثمانية قد اقترن أيضاً بأوضاع داخلية متميزة، فإن عصر التدهور والضعف والذي بدأ منذ أوائل القرن ١٧ م ووصل إلى قمته في نهاية القرن ١٨ م قد اقترن ليس فقط بتغييرات في الطرف الآخر غير المسلم والتي نمت قوته ولكن اقترن بتغييرات داخلية مجتمعية خطيرة كان جزء مهم منها انعكاس لتطورات تاريخية دولية هامة. وبالمثل بالنسبة لمراحل قوة ثم تدهور مراكز القوة الإسلامية الأخرى المستقلة عن الدولة العثمانية وبالنسبة لأسباب التراجع والضعف في العالم الإسلامي بصفة عامة منذ القرن ١٧ م

والتي تبدأ منها جميعاً جذور علاقات التبعية وعلاقات القوى غير المتكافئة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي والتي تتسم بها العلاقات المعاصرة بين هذين الطرفين. ومن ثم فإن القرون الأربعة التي استغرقها العصر العثماني والتي استغرقتها بصفة خاصة تطورات الدولة العثمانية إنما تعد ساحة مهمة لاختيار نمط التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية وتأثيره على توازن القوى الدولية من خلال تأثيره على صعود ثم هبوط مراكز القوة العالمية. وإذا كان صعود ثم سقوط الخلافت السابقة الأموية والعباسية وكذلك الدولة المملوكية قد حظي أيضاً بالاهتمام بدراسة نمط هذا التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية إلا أن العصر العثماني يكسب خاصية إضافية حيث شهد اهتماماً ليس بصعود وهبوط مراكز القوة الإسلامية فقط ولكن بحالة العالم الإسلامي بصفة عامة في مواجهة الغرب.

ومن ثم فإن خبرة التطور في الأوضاع الداخلية بصفة خاصة وخبرة تطور وضعية العالم الإسلامي بصفة عامة في هذه المرحلة الحساسة من تطور النظام الدولي لا بد وأن تقدم إضافة للدراسات النظامية حول أسباب تطور النظم الدولية وأسباب صعود وسقوط الدول الكبرى وذلك من منظار الأوضاع الداخلية في مجتمعات ونظم أضحت تتصادم بين مصادر الشرعية الدينية والشرعية السياسية من أهم إشكالياتها.

ثانياً- سمات التطورات في الفواعل الأوروبية

تنقسم هذه السمات بدورها إلى عدة مجموعات أثرت على نمط التفاعلات الأوروبية الإسلامية خلال الموجة الثانية من الهجوم الأوروبي على هذا العالم، فما هي هذه السمات وكيف جاء هذا التأثير؟

١ - التطورات الداخلية في المجتمعات والنظم الأوروبية:

بعد أن كان العثمانيون يتوسعون على حساب دول ضعيفة كالبيزنطية وممالك البلقان، بدأ الصراع أيضاً مع دول وسط غرب أوروبا وكانت هذه الدول قد دخلت مرحلة جديدة من التنظيم في ظل الدول القومية وآثار الثورة الصناعية وتطور الرأسمالية. وهذه التطورات هي التي انتقلت معها هذه الدول من وضع الدول الصغيرة إلى وضع الإمبراطوريات الكبرى الاستعمارية وذلك في ظل التطور من مرحلة الكشوف والاستعمار التجاري والتوسع في العالم على أساس قاعدة حرية التجارة إلى مرحلة التوسع استناداً للسيطرة على الأسواق أي مرحلة الاستعمار الرأسمالي التقليدي. ولقد اقترنت هذه التطورات بعملية التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية المختلفة التي تعاقبت كل منها على الهيمنة والسيادة على النظام الأوروبي

ابتداء من عصر التفوق الأسباني البرتغالي في القرن ١٥م، ١٦م إلى عصر التفوق البريطاني في القرن ١٨م، ١٩م.

٢- التطورات في حالة العلاقات الأوروبية- الأوروبية وتوازن القوى الإسلامية- المسيحية بعد مؤتمر وستفاليا.

كان للتغيرات في المجتمعات والنظم الأوروبية انعكاساتها على توازن القوى الأوروبية على القارة بقدر ما كان لها انعكاساتها على التوازنات الأوروبية حول مناطق التنافس الاستعماري ومن ثم تراكت آثار هذه الانعكاسات على توازن القوى الشامل بين الطرفين الإسلامي والمسيحي. وهذه الانعكاسات لم تحدث بصورة واحدة حيث إن التغيرات في الطرف الأوروبي لم تحدث طفرة واحدة، كيف؟

من ناحية: إذا كانت عناصر القوى الأوروبية النامية في القرن ١٦م لم تجعل من الأوروبيين طوال هذا القرن مصدر تهديد أساسي للقوة الإسلامية المترامية الأطراف إلا أن النهضة الأوروبية كان لها آثار بعيدة المدى لعل أولها هو آثار الكشوف الجغرافية في العالم الجديد. ثم مع ازدياد نمو الغرب منذ نهاية القرن ١٦م أضحت دولة تمثل قوى عالمية متنافسة أثرت بقوة على إعادة تشكيل أراضي الإسلام. ومن ثم أضحت القوى العالمية الإسلامية كله يواجه لحظة تاريخية جديدة في علاقاته مع الغرب الجديد.

ومن ناحية أخرى: وبعد انشغال الأوروبيين بالصراعات التي اندلعت بين قومياتهم الناشئة في أوروبا وحول المستعمرات في الهند وفي العالم الجديد وبعد الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت والتي اشتركت فيها كل دول أوروبا وانتهت بصلح وستفاليا ١٦٤٨م بعد تسوية كل هذه الأوضاع التي شغلت الأوروبيين بدأ اتجاههم نحو قلب العالم الإسلامي.

من ناحية ثالثة: لم يأخذ هذا الاتجاه شكلاً واحداً هو الهجوم المباشر منذ البداية ولكن اتخذ درجات متصاعدة من الهجوم على الأطراف ثم على القلب وذلك في ظل تطور تنافس الدول الأوروبية على التوسع الخارجي، فبعد منافسة هولندا وفرنسا وبريطانيا لكل من البرتغال وأسبانيا في المحيط الأطلنطي والعالم الجديد والبحار الجنوبية وحول الهند (١٥٨٨- ١٧٦٣م) تطور التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية من مرحلة التنافس الإنجليزي الفرنسي الذي اشتد في أواخر القرن ١٨م إلى مرحلة الهيمنة البريطانية خارج القارة الأوروبية.

ومن ناحية رابعة: وبالرغم من أن أطر التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى هي التي شكلت دوافع وأدوات وأهداف اتجاهها نحو العالم الإسلامي فلقد كان يجمع بينها خلفية مشتركة وهي الرغبة في الاشتراك في حرب الأتراك والتي مثلت أساس أغلب

المحاولات لتحقيق وحدة أوروبية أو عصبية أمم وهي التي لم تخف بقاء أثر الفكر الصليبي بها.

ومن ناحية أخيرة: انعكست التطورات في طبيعة دور ووزن الطرف الأوروبي ليس على اتجاه تحركه نحو العالم الإسلامي فقط ولكن انعكست وبقوة على وزن وتأثير الطرف الأوروبي في العلاقات بين الدول الإسلامية. فبعد أن كانت الدول الإسلامية وخاصة العثمانية والمملوكية- تستطيع توظيف الخلافات والتوازنات الأوروبية لخدمة مصالحها أضحت عامل التدخل الخارجي في العلاقات بين الدول الإسلامية ذا تأثير سلبي متزايد.

ثالثاً- أهمية المرحلة وإشكاليات التحليل وأقسامه:

على ضوء المجموعتين السابقتين من سمات التطور يتضح لنا التزامن والتشابك بين تطورات عميقة كانت تحدث على صعيد الطرفين الإسلامي والمسيحي. فإذا كان القرنان ١٦، ١٧ م قد شهدا بداية إرساء عناصر القوة الأوروبية الجديدة فقد أرسى فيهما أيضاً قواعد التحول في المصير الإسلامي في العصر الحديث، وإذا كان القرنان ١٨، ١٩ م قد شهدا تفجر وهيمنة القوة العالمية الأوروبية فإنه قد تم خلالهما رسم الخريطة السياسية والاجتماعية للعالم الإسلامي والتي عرفها ابتداء من القرن ٢٠ م.

والدولة العثمانية باعتبارها الفاعل الإسلامي المركزي في هذه المرحلة قدمت تفاعلاتها نموذجاً واضحاً على هذا التداخل والتشابك بين التطورات على الصعيدين الأوروبي والإسلامي. فإن الدولة العثمانية منذ بدايتها وحتى النهاية قدمت أنماطاً خاصة من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي دخلت تطوراتها في علاقة قوية مع تاريخ أوروبا، حيث إن التاريخ العثماني قد أثر وتأثر بمسار الأحداث في وسط وغرب أوروبا بل إن ظهور وسقوط الدولة العثمانية ذاتها كان محكوماً بدرجة كبيرة بالقوى الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت مسار التاريخ الأوروبي.

ومن هنا تتبع أهمية هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية الإسلامية- المسيحية وأهمية الإشكاليات التي تطرحها. ومن أهم هذه الإشكاليات التي تمثل خلفية التحليل في الفصول التالية يمكن أن نوجز ما يلي:

أ- تناقض المقولات حول أثر الدور العثماني العالمي على العالم الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي، وهل حقق هذا الدور بعثاً وتضامناً جديداً في مواجهة الخطر الأوروبي الجديد؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة التركية على العرب؟ هل حمى هذا الدور العالم الإسلامي من الاستعمار الغربي أم كان عامل خمود وتأخر للعالم الإسلامي بصفة خاصة؟

ب- طبيعة التطور في توظيف الدور العثماني للتوازنات الأوروبية ووضع الدولة العثمانية في هذه التوازنات. فبعد أن كان هذا التوظيف إيجابياً لخدمة أهداف ومصالح الفتوح العثمانية خارج أوروبا وعلى صعيدها أضحى لاحقاً قاصراً على خدمة عملية الدفاع عن تماسك ووحدة الإمبراطورية ثم خدمة عملية البقاء والاستمرار والحيلولة دون السقوط. وبعد أن كانت الدولة العثمانية عاملاً فعالاً ومؤثراً في تشكيل هذه التوازنات وتحريكها لصالح العثمانيين أضحى طرفاً متأرجحاً في تحالفاته مع القوى الأوروبية (القرن ١٨م) ثم وصلت إلى حد أن أضحى موضوعاً لهذه التوازنات والتنافسات بين القوى الأوروبية خارج أوروبا خلال القرن ١٩م وأوائل العشرين.

ج- التداخل الشديد بين نمط توازنات القوى الأوروبية وبين نمط توازنات القوى الإسلامية الكبرى وتأثير هذا التداخل على نمط العلاقات الإسلامية المسيحية بحيث تزايد وزن ودور الطرف الخارجي في التفاعلات بين الدول الإسلامية وفي قدرتها على مواجهة الخطر الأوروبي الجديد، وكان من أبرز المجالات التي اختبرت هذا التدخل وتأثيراته الصراع العثماني الصفوي وما أحاط به من تفاعلات عثمانية-أوروبية وعربية-أوروبية.

د- مدلولات اتجاه وطبيعة التطور في العلاقات السلمية، الدبلوماسية منها والتجارية، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وذلك في ظل سياق التطور من حالة القوة والهيمنة العثمانية إلى حالة الضعف والتدهور العثماني، ومن ثم مدلول كل منهما بالنسبة لأثر ونتائج هذه العلاقات السلمية على المصالح الإسلامية. وإذا كانت المقولات قد تعددت أيضاً حول الآثار السلبية للتنظيمات العثمانية التي جعلت من مشكلة القوميات والطوائف الدينية واحدة من أهم أسباب ضعف وانهيار الإمبراطورية العثمانية، فإنه يصبح من الضروري تحديد وزن العامل الخارجي في توظيف بل وإظهار هذه الآثار السلبية ومدى مسئوليتها بالمقارنة بعوامل أخرى داخلية في هذه العملية.

وأخيراً فإن الدراسة تنقسم بين ثلاث مراحل أساسية في التفاعلات الإسلامية-المسيحية آخذين في الاعتبار التطورات الداخلية والإقليمية وانعكاساتها على طبيعة التفاعلات التنظيمية، الكلية منها والفرعية، والتي حدثت في ظلها الانتقال من مركزية الدور العثماني في النظام الدولي إلى مشاركته في نظام القوى الأوروبية في إطار انتشار القوة ثم في إطار السلام البريطاني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

الجزء الأول: نظام القوة والهيمنة الإسلامية الدور العثماني العالمي مع بداية

الاستعمار التجاري الأوروبي (١٥٢٠-١٥٧١م)

وكان ضم المنطقة العربية آخر وأهم دعائم دور جديد للعثمانيين حيث أضحى إمبراطوريتهم القوة الإسلامية الأولى والتي قامت بدور عالمي مهم في عهد سليمان القانوني

(١٥٢٠-١٥٦٦م) فكانت مركز العالم وأقوى دولة. وإلى جانب خصائصه الشخصية توافرت لها عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والإدارية والتي كانت تفوق ما لدى الدول الأوروبية المعاصرة لها.

وإلى جانب مؤشر الفتوحات والسيادة العسكرية والبرية كانت هناك مؤشرات أخرى على تفوق مركز الدولة العثمانية في النظام الدولي آنذاك، ومن أهم هذه المؤشرات كانت التقاليد الدبلوماسية. فمثلاً كان التمثيل الدبلوماسي بينها وبين دول أوروبا من جانب واحد حيث كانت لا ترسل سفراء إلى هذه الدول كما كانت شروط استقبال سفراء هذه الدول في العاصمة العثمانية تعكس عدم المساواة بين العثمانيين وبين هذه الدول.

ومن أهم المؤشرات أيضاً على تفوق الدولة العثمانية دورها المؤثر على العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى حيث أضحت عاملاً أساسياً في توازن القوى الأوروبية، ولقد استقوت بعض هذه الدول (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة غيرها من القوى الأوروبية (إمبراطورية شارل الخامس) المتنافسة على السيادة في أوروبا.

ومن ثم فإن سمة مهمة من سمات التفاعلات الدولية الإسلامية في هذه المرحلة والمراحل التالية أيضاً- هو التداخل بين نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وبين نظائرها على ساحة الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية (في حوض المتوسط، شمال أفريقيا، في المحيط الهندي والبحر الأحمر وفي آسيا) ذلك نظراً للتداخل بين التوازنات الأوروبية- الأوروبية (الفرنسية الأسبانية بصفة خاصة في هذه المرحلة) من ناحية وبين التوازنات بين القوى الإسلامية العثمانية- الصفوية بصفة خاصة من ناحية أخرى.

ولقد تبلورت هذه التفاعلات المتداخلة أثناء سعي الدولة العثمانية لتدعيم ومد نطاق توسعاتها وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى: تأمين حدودها الشمالية الغربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا، وتحقيق السيادة البحرية في حوض المتوسط، الحفاظ على توازن مستقر مع الصفويين إن لم يمكن القضاء عليهم.

ولقد ترتب على هذه الأهداف أن ارتبطت محاور الحركة العثمانية في أرجاء العالم مع بعضها البعض على نحو أبرز كيف أن الدولة العثمانية قد أضحت في هذه المرحلة محور الحركة العالمية وفاعلاً أساسياً في التفاعلات الدولية، فلقد استطاعت وبمناج إدارة الصراع مع الأطراف المسيحية على صعيد جميع محاور هذه الحركة. هذا وستتم دراسة هذه التفاعلات خلال القرن ١٠هـ، ١٦م الذي برزت فيه هيمنة الدور العثماني العالمي على مستويين: مستوى التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وفي البحر المتوسط، ومستوى التفاعلات العثمانية الصفوية، والعثمانية المغولية في ارتباطاتها بالتوازنات الأوروبية- العثمانية حول البحار الجنوبية وآسيا. وهذا المستوى الأخير يتضمن أبعاد الدور

العثماني في أحد الأنساق الفرعية الإسلامية وهو آسيا الوسطى والقوقاز وفي مواجهة إحدى القوى الأوروبية الصاعدة أي روسيا.

ويهدف التحليل على المستويين إلى الإجابة على عدة أسئلة:

كيف انعكس الدور العثماني في التوازنات الأوروبية بين فرنسا وأسبانيا على الصدام العثماني الأوروبي في أرجاء العالم الإسلامي؟

وهل استطاع الدور العثماني حماية العالم الإسلامي من الهجمة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط والبحار الجنوبية؟ وكيف؟

أولاً- الدولة العثمانية والتوازن الأوروبي بين الهابسبورج والبوربون:

كانت فرنسا وأسبانيا من أقوى الدول المتنافسة على الصدارة خلال النصف الأول من القرن ١٦م ولقد استقرت فرنسا بالدولة العثمانية على أسبانيا ومن ثم بدأ مع سليمان القانوني ومن بعده بعد ذلك تعاون عثماني فرنسي يحركه عداة مشترك لأسرة الهابسبورج، وإذا كان هذا النمط من العلاقات المسيحية- الإسلامية أي استقواء طرف مسيحي على آخر بالتحالف مع طرف إسلامي قد عرفته العلاقات العثمانية الأوروبية من قبل خلال مرحلة الفتوح العثمانية قبل سقوط القسطنطينية إلا أنه كان هناك مجموعة من المتغيرات الجديدة التي اكتسب معها الدور العثماني في التوازنات الأوروبية خلال القرن ١٠هـ، ١٦م طابعاً هاماً وجديداً فإن سليمان القانوني كان يواجه أطرافاً أوروبية جديدة وليس ورثة الإمبراطورية البيزنطية المتهالكة- وذلك بعد أن انتقل التوازن الأوروبي إلى ممالك غرب أوروبا، وكانت هذه الممالك تدخل طوراً جديداً في تطورها نحو دعم قواها الذاتية ونحو تغيير توازن القوى مع العالم الإسلامي.

ولقد انعكس بقوة موقف الدولة العثمانية بين الهابسبورج والبوربون على نمط العلاقات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وعلى ساحة البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

١- الفتوحات العثمانية في أوروبا ونمط العلاقات العثمانية الأوروبية

التوظيف الإيجابي للصراع الأسباني الفرنسي.

بعد أربعين عاماً من توقف الفتوح في أوروبا سواء مع بايزيد الثاني أو مع سليم الأول الذي ركز جهوده نحو الجنوب جاءت فتوح سليمان القانوني واصطدم خلالها بإمبراطورية الهابسبورج وعلى رأسها شارل الخامس واستمر هذه الصدام بعد ذلك بين الطرفين لمدة قرن ونصف القرن.

وبالنظر إلى التفاعلات الدبلوماسية التي تخللت المعارك العسكرية وكانت الدولة العثمانية طرفاً أساسياً في التوازنات الأوروبية، وظهر ذلك على صعيد مستويين متداخلين مترابطين وإن كان الثاني هو أكثرهما أهمية.

المستوى الأول: هو استنقواء أطراف أوروبية ضعيفة بالدولة العثمانية ضد أطراف أوروبية قوية ومعادية للطرفين، ولقد قدم النزاع على عرش البحر المثل الواضح على هذا؛ حيث كان تفجر هذا النزاع يدفع بالمسألة المجرية إلى قلب السياسات الأوروبية. ولقد أدى تدخل سليمان القانوني عسكرياً في المرة الأولى (١٥٢٦ - ١٥٢٧م)، وفي المرة الثانية (١٥٤١ - ١٥٤٧م) للتمكين للطرف المجري المعادي للهابسبورج وذلك في مقابل دفع الجزية والاعتراف بالسيادة العثمانية، هذا وتجدر الإشارة أنه إذا كانت الاختلافات الأوروبية على عرش المجر قد مهدت الطريق أمام سليمان القانوني إلا أن عوامل القوة العثمانية (تفوق المدفعية، النظام العسكري المحكم، تفوق العدد) هي التي حددت مصير عاصمة المجر وسقوطها ١٥٢١م، وعلى العكس وبالرغم من ضعف رد فعل وعدم مساندة الممالك الأوروبية لملك النمسا حين حصار سليمان لها فإن عوامل أخرى ساهمت في فشل حصار فيينا وعلى رأسها ترك جزء كبير من المدفعية العثمانية في المجر بسبب وعورة الطريق وصعوبة الأحوال الجوية، وقوة الدفاعات عن المدينة التي كان سقوطها سيفتح قلب أوروبا أمام العثمانيين.

المستوى الثاني: استنقواء أطراف أوروبية كبرى (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة نظائرها (إسبانيا) ومن ثم لعبت الدولة العثمانية دورها في تشكيل التوازن في أوروبا. فلقد رأى فرانسوا الأول ملك فرنسا أن الإمبراطورية العثمانية هي القوة الوحيدة التي تضمن استمرار الدول الأوروبية القائمة والمتنافسة مع الإمبراطور شارل الخامس والذي أحاطت إمبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات عدا البحر، في المقابل كان التحالف مع فرنسا في نظر العثمانيين يعد بمثابة حجر الزاوية في سياستهم الأوروبية من أجل مواجهة شارل الخامس الذي أعلن دائماً أن هدفه الأساسي هو القضاء على الدولة العثمانية والذي كان ينظم مقاومة الزحف العثماني على النمسا وقلب أوروبا وفي حوض المتوسط أيضاً.

ومن ثم فإن معاهدة ١٥٣٥ - ١٥٣٦م والتي عقدت بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني قد حظيت باهتمام كبير من جانب دارسي العلاقات الدولية الإسلامية. ولقد اعتبرها البعض نقطة تحول أساسية في إدارة العلاقات الدولية الإسلامية حيث أوضحت اتجاه المسلمين إلى تبني مبدأ العلاقات السلمية مع المسيحيين وهي النقطة التي تلاها خطوات أخرى في عصور متتالية بينت جميعها -وفق هذا المصدر- ابتعاد المسلمين عن النظرية التقليدية الشرعية في العلاقات الدولية وهي النظرية التي تقوم على أساس الجهاد ورفض الاعتراف بالدول غير الإسلامية ورفض تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية ورفض امتداد الصلح مع غير المسلمين لأجل يتعدى عشر سنوات.

إلا أن النظر إلى هذه الواقعة في سياقها التاريخي الكلي السابق على حدوثها والتالي يبرز لنا مدلولات أخرى لهذه الواقعة:

١- كان هدف السياسة العثمانية في هذه المرحلة إضعاف الهابسبورج وإبقاء أوروبا مقسمة والحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضدها، وكان التعاون مع فرنسا سبيلها الأساسي إلى هذا، وإلى جانب الصراع الديني الذي تفجر في أوروبا كانت فرنسا هي الطرف الأساسي الذي استحث سليمان على الهجوم على المجر والنمسا وشاركت في الجولات العسكرية ضد شارل الخامس وأخيه وخاصة في حوض المتوسط - كما سنرى - وذلك لإحكام الضغط على إمبراطور أسبانيا ليخفف الضغط على فرنسا. وقد استجاب سليمان لهذا التحالف وخاصة بعد فشل حصاره الأول لفينا وأوشك على فتح جبهة فارس من جديد، وبعد أن تزايدت المنافسة مع أسبانيا في حوض المتوسط وشمال أفريقيا - كما سنرى -.

ومع هذا فلم تحل هذه الرغبة المتبادلة في التعاون بين الطرفين العثماني والفرنسي دون أحدهما والتصالح مع شارل الخامس كلما سنحت الفرصة التي تخدم المصالح الخاصة لأي منهما وكانت فرنسا تبرهن على تغلب التزاماتها الصليبية تحت ضغوط الرأي العام.

وبالرغم من هذه التأرجحات في الموقف الفرنسي فإن هذا لم يحل بين السياسة العثمانية وهدفها الأساسي أي بقاء أوروبا مقسمة وساعدها على ذلك أيضاً مساندة الحركة البروتستانتية في ألمانيا وتشجيعها في حركتها ضد البابا والإمبراطور شارل، وحفزها على التعاون مع ملك فرنسا (حيث اتخذ هذا الأخير موقفاً ضد الحركة الكاثوليكية المضادة للبروتستانتية) ولقد كان الضغط العثماني العسكري على الهابسبورج (١٥٢١ - ١٥٥٥ م) من أهم العوامل التي دعمت من قوى الحركة البروتستانتية وأدت في النهاية للاعتراف بها في أوروبا.

٢- ولكن هل كان تحقيق هذه الأهداف العثمانية السياسية يستلزم في ظل طبيعة هذا الإطار السياسي في أوروبا عقد معاهدة ١٥٣٥ مع فرنسا. ولقد عرفت باسم معاهدة الامتيازات (في حين أن أصل التسمية هو معاهدة الصداقة والتجارة) وتقتضي الإجابة على هذا السؤال تحليل طبيعة بنود هذه المعاهدة وآثارها السياسية والاقتصادية بالنسبة للمصالح الإسلامية والعثمانية لمعرفة ما إذا كانت تعني خضوعاً من جانب السلطان العثماني على حساب المصالح الإسلامية.

أ- المعاهدة امتداد لتقاليد المعاهدات المصرية الإفرنجية في العصر المملوكي وكما أن تاريخ الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية أقدم من هذا - حيث يرجع إلى عصر الخليفة هارون الرشيد - إلا أن هناك اتفاقاً بين عدة مصادر على أن معاهدة ١٥٣٥ م تمثل نقلة نوعية فمن ناحية: يرى البعض أن معاهدة ١٥٣٥ م كانت أول معاهدة تعددت فيها الامتيازات الممنوحة في بلاد الدولة العلية، وكان المبدأ الجديد المقابل في معاهدة ١٥٣٥ م هو تمتع

الفرنسيين بحرية الانتقال أي بحق التجارة والسكن والإقامة والاشتغال بحثاً عن السلع في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

كما نصت على إقامة سلام فاعل ومضمون بين السلطان والملك مدة حياتهما وليس عشر سنوات فقط، كما ألقى الفرنسيون من الضريبة المفروضة على الذميين ومنحوا حق ممارسة شعائرهم الدينية وحق محاكمتهم بموجب قوانينهم.

ب- وعلى ضوء المقارنة بين التقويمات المختلفة لمضمون المعاهدة وعلاقتها بالأسس الإسلامية، وبالنظر إلى الإطار السياسي التاريخي للمعاهدة يمكن القول إن امتيازات المعاهدة لم تكن رد فعل لقوة غربية متفوقة كما لم تكن سياسة متعمدة تهدف إلى تعبئة مساندة قوة غربية ضد تحديات كيانات إسلامية أخرى (كما سيحدث بعد ذلك في القرنين التاليين) ولكنها كانت تعبيراً عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة ولذا فهي لم تكن تخل عن الجهاد ولم تكن تنازل عن حق ولكن كانت تكتيكية سياسياً لتطويع أدوات الجهاد ضد أعداء الإسلام وفقاً لظروف العدو وللظروف السياسية (أي تقسيم المعارضة المسيحية واستنزاف جهودها في مواجهات داخلية بين الهابسبورج والبوربون وبين الكاثوليك والبروتستانت) كان هناك مصالح وأهداف اقتصادية أيضاً تخدمها وتحققها هذه المعاهدة.

فمن ناحية: ومع اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي هدد التجارة في شرق المتوسط بتحويلها إلى المحيطين الهندي والأطلسي كان من الضروري بالنسبة للدولة العثمانية التي تهتم بتنمية التجارة وحماية مصالح تجارها أن تعمل على حماية التجارة بين الشرق والغرب وتضمن استمرار تفوقها ونموها عبر الأراضي العثمانية (وخاصة عبر الأراضي العربية بعد ضمها) وذلك لاستمرار توفير الموارد المالية من عائدات التجارة والتي تمثل المصدر الأساسي للخزانة العثمانية وذلك لمواجهة آثار الأزمة الناجمة عن بداية التحول (طرق التجارة عقب اكتشاف رأس الرجاء الصالح) والتي أخذت تتفاقم ابتداء من منتصف القرن ١٦م.

ومن ناحية أخرى لم تكن الدولة العثمانية في تحركها هذا تتنطلق فقط من حسابات سياستها الأوروبية، وحسابات مصالحها الاقتصادية فقط ولكن كانت تتنطلق من إدراك ووعي لطبيعة المنافسات الخارجية بين القوى الأوروبية في هذه المرحلة التاريخية من الحلقة الأولى من التنافس الاستعماري، وبالفعل فلقد دعمت الامتيازات من الوضع التنافسي لفرنسا في مواجهة الأعداء المشتركة للدولتين.

ولكن كان للعملة وجه آخر فبقدر ما حققت الدولة العثمانية من خلال وضعها كدولة قوية ومانحة مصالحها والاقتصادية بقدر ما ساهمت أيضاً -وفق ما يقوله البعض- ليس في المساندة السياسية للملكيات القومية والحركة البروتستانتية المناهضة لهيمنة الهابسبورج على

أوروبا فقط في مساندة النمو الماركنتلي لبعض القوى الأوروبية من خلال فتح أسواق الشرق الأدنى أمامها، وهو النمو الذي كان الخطوة السابقة على النمو الرأسمالي، ومن هنا مبعث الجدل حول أثر هذه المعاهدة أو هذا التحالف الفرنسي العثماني على توازن القوى الإسلامية الأوروبية ولو في الأجل الطويل نسبياً.

وإذا كان من الممكن وفق التحليل السابق كله القول بأن الدولة العثمانية القوية المهيمنة التي كانت تقدم الامتيازات كمنحة ويعمل إرادي منفرد كانت أيضاً قادرة على جعل كل ما تمنحه من امتيازات ينعكس بإيجابية على ميزان القوى بينها وبين الدول الأوروبية، إلا أن هذه الصورة التي تحققت في عهد سليمان القانوني تغيرت تدريجياً بعد ذلك مع دخول هذه الدولة مرحلة الضعف من ناحية ومع تنامي قوة ونمو وتوسع الدول الأوروبية من ناحية أخرى، ومن ثم تحولت قواعد اللعبة ونتائجها لتصبح هذه الامتيازات التي امتدت لدول أوروبية أخرى بعد قرن واحد أهم مظاهر ضعف الإمبراطورية العثمانية ثم أخذ أهم أسباب انهيارها.

الصدام العثماني - الأسباني في حوض المتوسط:

شهد هذا النسق الفرعي صداماً قوياً ومباشراً بين العثمانيين - بالتعاون مع فرنسا - وبين أسبانيا وكانت أدواته الأساسية القوة البحرية وذلك في نفس الوقت الذي عجزت فيه الممالك الأوروبية بقيادة شارل الخامس عن توجيه ضربة فاعلة لجيوش سليمان القانوني على أراضي أوروبا، كان موضوع هذا الصراع الذي ظل مشتتلاً حتى تجمد في نهاية القرن ١٦م ذا أبعاد ثلاثة متداخلة ومتراصة: الفتوح العثمانية (أو محاولاتها) للقواعد البحرية للدول المسيحية في حوض المتوسط الشرقي (رودس - مالطة) والأوسط (إيطاليا) استمرار تهديد أسبانيا والبرتغال لشمال أفريقيا وامتداد النفوذ العثماني إليه استكمالاً لضم الدول العربية، وأخيراً استمرار تصفية الوجود الإسلامي في الأندلس ومحاولات النصر العثمانية.

وتقدم التفاعلات الدولية حول هذه الأبعاد الثلاثة مدلولات مهمة بالنسبة لنمط العلاقات العثمانية الأوروبية على نحو يستكمل مدلولات الفتوح العثمانية في أوروبا، وبالنسبة لنمط العلاقات العثمانية مع دويلات شمال أفريقيا على نحو يبرز مدى تأثير عامل الخطر الخارجي على العلاقات الإسلامية - الإسلامية. وسنكتفي في هذا الموضوع بالبعد الأول على أن يتم تناول البعدين الثاني والثالث في الجزئية التالية.

إن، ماذا عن أهم ملامح الصدام في شرق المتوسط؟

مع فتح العثمانيين لرودس ١٥٢٢م استكملت البحرية العثمانية تفوقها في شرق المتوسط والذي بدأت السعي إلى تحقيقه منذ أواخر القرن ٩ - ١٥م كما سبق ورأينا، كان هذا التفوق لازماً وضرورياً في عملية المواجهة مع الأسبان، هذا ولقد سقطت هذه الجزيرة بعد مقاومة

شديدة من فرسان القديس يوحنا ورحلوا عنها إلى مالطة وفق شروط التسليم التي شهدت عديداً من المصادر إنها كانت عادلة ومتسامحة.

وعلى العكس فشلت محاولة فتح جزيرة مالطة ١٥٦٥م، وكان الاستيلاء على هذه الجزيرة يدعم التفوق الاستراتيجي للدولة التي تريد إتمام السيطرة على حوض المتوسط، كما يضمن النجاح للعمليات ضد جنوب إيطاليا وصقلية وهما الموقعان اللذان تسيطر عليهما أسبانيا ويمثلان تهديداً مستمراً للوجود الإسلامي في المتوسط وشمال أفريقيا.

ولهذا فإن فرسان القديس يوحنا تلقوا مساندة كبيرة من شارل الخامس الذي أدرك مدى أهمية موقعهم الجديد في التصدي للقوة البحرية العثمانية. وكان فشل الحصار العثماني لمالطة بداية توقف الزحف العثماني في المتوسط ووسط أوروبا وهو التوقف الذي تأكد منذ ١٥٧١م بعد معركة ليبانتو البحرية التي هزم فيها أسطول أوروبي أسطول العثمانيين، ولكن بعد أن كان النفوذ العثماني الذي امتد إلى شمال أفريقيا قد أضحى حائلاً ضد الهجمة الأسبانية - كما سنرى -.

ثانياً- العلاقة العثمانية مع الدول الإسلامية في ظل انعكاسات التوازنات العثمانية-

الأوروبية

لم تكن الحروب والدبلوماسية في أوروبا -وبالرغم من مركزيتها- هي الشاغل الوحيد للعثمانيين فلقد استكمل الدور العثماني امتداده إلى باقي أرجاء العالم الإسلامي حيث تصدى في بعض هذه الأرجاء وبجاح لمحاولات الهجوم الأوروبية المسيحية والتي اتخذت إما أسلوباً مباشراً أو غير مباشر، كما تصادم في أرجاء أخرى مع إحدى القوى الإسلامية الكبرى في هذه المرحلة وهي الدولة الصفوية وهو الصدام الذي لعبت من حوله بعض القوى الأوروبية (أسبانيا) دورها.

هذا ويمكن تحليل هذا الدور من خلال تناول التفاعلات الدولية حول عدة نظم فرعية قدمت خبرة كل منها مدلولات مهمة حول العلاقات الإسلامية- المسيحية وحول تأثيرها المتبادل مع العلاقات الإسلامية- الإسلامية وهذه النظم هي شمال أفريقيا والأندلس، البحر الأحمر والمحيط الهندي، والدولة الصفوية، والدولة المغولية الهندية، وآسيا الوسطى والقوقاز. وإذا كان النظام الأولان يطرحان كيفية امتداد السيطرة العثمانية على باقي أرجاء الوطن العربي وحيث وقع الصدام أساساً مع أسبانيا والبرتغال على التوالي، فإن النظام الثالث يطرح موضوع الحروب الصفوية العثمانية ودور الطرف الخارجي منها، أما نظام تفاعلات الدولة المغولية الهندية فهو وإن كان لا ينفصل في جانب كبير عن نظام تفاعلات البحر الأحمر والمحيط الهندي إلا أنه يقدم خبرة مختلفة عن نتيجة التفاعلات العثمانية البرتغالية، وأخيراً فإن

نظام التفاعلات حول إمارات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية يطرح نمطاً جديداً من التفاعلات العثمانية مع طرف أوروبي جديد وهو روسيا.

١ - استكمال امتداد السيطرة العثمانية على الدول العربية وإيقاف الزحف الأسباني - البرتغالي عليها.

فإن التوسع العثماني في العالم العربي قد جاء في إطار الاستجابة للتحديات الكبرى التي واجهتها مناطقه المختلفة. وإذا كان ضم مصر والشام قد تم بالقوة العسكرية (وكذلك العراق ١٥٣٤ خلال الصراع الصفوي كما سنرى) فإن ضم اليمن والسواحل شرق أفريقيا العربية قد تم على هذا النحو في حين دخلت المناطق الأخرى وخاصة الحجاز وشمال أفريقيا بصورة سلمية عن طريق إعلان الولاء وبصورة تتابعية بعد الاكتساب العسكري والبري والبحري للمناطق الأولى.

وتوالى حلقات الضم في ظل التهديدات الأسبانية والبرتغالية وسيؤكد لنا تحليل هذه العملية ما سبق توضيحه من قبل وهو أن ضم العثمانيين للدول العربية انبعث من التزامات الدور العالمي للقوة الإسلامية الكبرى في مواجهة التحديات للمسلمين. ومن هنا أهمية دراسة كيف كان الخطر الخارجي عاملاً هاماً وأساسياً في تشكيل التفاعلات الإسلامية - الإسلامية في هذه المرحلة.

أ- الضم العثماني في شمال أفريقيا والصراع العثماني - الأسباني في المتوسط بين وقف الزحف الأسباني وبين عدم نصرته مسلمي الأندلس.

ومن ثم ظل البحر المتوسط وبالرغم من الطرق البحرية الجديدة - يلعب دوراً هاماً في السياسة العالمية بحيث أضحت محور السياسات الدولية ومن حوله حتى نهاية الربع الثالث من القرن هو الصراع العثماني الأسباني والذي لم تلعب فيه الدويلات الإسلامية المغربية الضعيفة دوراً أساسياً بمفردها حيث إن القوتين المتصارعتين العثمانية والأسبانية قد اعتمدتا على العصبية المحلية في البداية إلا أن الصراع بينهما أضحت مباشرة بعد ذلك حين قررت الدولة العثمانية ضرورة ضم شمال أفريقيا إلى الإمبراطورية العثمانية بعد أن نجحت في تدعيم قوتها البحرية أمام أساطيل أسبانيا والبندقية.

وإذا كانت السياسة العثمانية قد تحركت نحو هذه المنطقة في نفس الوقت الذي نشطت فيه حركة رجال البحر المغارية لحماية مواليهم وسواحلهم ولتأمين وصول العرب والمهاجرين من الأندلس فإن ذلك التحرك كان على ضوء حساباتها لضرورة تحقيق تفوقها البحري لدعم سلطانها على أوروبا وآسيا وأفريقيا.

ويتضح لنا من متابعة التفاعلات خلال امتداد النفوذ العثماني لشمال أفريقيا عدة أنماط مهمة من العلاقات الدولية بين أطرافها من المسلمين وغير المسلمين.

أ- أول هذه الأنماط خاص بالتحالف بين طرف مسلم ضعيف وآخر غير مسلم في مواجهة مسلم قوي، وانبتق هذا النمط من حالة الضعف الذي اعترى الدول المغربية في أوائل القرن ١٦م في نفس الوقت الذي واجهوا فيه كل من الأسبان والعثمانيين ولقد كان هذا الضعف العام من أهم العوامل التي شكلت أحداث الصراع العثماني الأسباني في حوض المتوسط. ولقد ظلت العصبية المحلية في شرق ووسط المغرب العربي تحاول توحيد جهودها مع الأسبان خشية النفوذ الجديد لرجال البحر المتحالفين مع العثمانيين، وكان من أبرز هذه المحاولات استنجد الحفصيين في تونس بشارل الخامس، ولمدة ربع قرن تقريباً أدت الخلافات بين الأمراء الحفصيين المتتاليين على السلطة إلى تأرجحهم بين التحالف مع الأتراك أو مع الأسبان، وتوالت المعارك الأسبانية مع خلفاء برباروسا حتى تمكن النفوذ العثماني من تونس ١٥٦٩م ولم يتمكن هذا النفوذ نهائياً إلا بعد معركة حاسمة ١٥٧٤م أضحت بعدها تونس ولاية عثمانية.

ب- ثاني هذه الأنماط خاص بطبيعة العلاقة بين أطراف إسلامية ضعيفة وقوية في مواجهة تهديد خارجي من طرف غير مسلم ويعبر عن هذا النمط العلاقات السعدية-الوطاسية، والعلاقات السعدية-العثمانية في تشابكها مع علاقات كل من هذه الأطراف مع البرتغال وأسبانيا. فلقد قدمت سياسات مراكش وعلى عكس سياسات بني زيان والحفصيين في الجزائر وتونس نمطاً آخر من التفاعلات وذلك في فترة انهيار حكم الوطاسيين وظهور حكم الأشراف السعديين (٩١٠هـ - ١٥٠٥م / ٩٦٠هـ - ١٥٥٣م).

فإذا كان السعديون قد تصدوا بنجاح لقتال البرتغاليين فلقد اتهموا الوطاسيون بالفشل في وقف التقدم الأوروبي حتى تمكنوا من إسقاط حكمهم. وبذا انتقل السعديون إلى تحدي العثمانيين الذين سبق وناصروا الوطاسيون عليهم.

ولقد تأثرت بعمق العلاقات العثمانية السعدية بحقيقة التوازنات العثمانية-الأسبانية في المنطقة خلال هذه الفترة الأخيرة من الصراع العثماني الأسباني في المتوسط (١٥٥٤-١٥٧٤م) فبالرغم من جهاد كل من القوتين الإسلاميتين بمفرده ضد الأسبان وضد البرتغال إلا أن رفض السعديين للخضوع للعثمانيين حال دون تضامنها في مواجهة أسبانيا والبرتغال. حيث اتجه السعديون للتحالف مع أسبانيا في مواجهة البرتغال.

كما حاولت الأخيرة استغلال النزاعات الداخلية بين أمراء الأسرة السعدية. وبعد إتمام السيطرة السعدية على مراكش بعد موقعة وادي المخازن الشهيرة ١٥٧٨ ضد البرتغاليين وبعد إتمام السيطرة العثمانية على وسط وشرق المغرب العربي (تونس والجزائر) دخل الصراع العثماني الأسباني مرحلة الجمود، وظلت مراكش دولة شمال أفريقيا الوحيدة خارج نطاق السيطرة العثمانية.

ج- أما النمط الثالث فهو الذي أبرزته العلاقات بين القوة الإسلامية المهيمنة أي الدولة العثمانية وبين مصدر التهديد الخارجي لهذه المنطقة أي أسبانيا، فإن هذه القوة العثمانية قد حمت شمال أفريقيا كله من الاحتلال الأسباني وتصدت لموجة العداء الصليبية التي حركها شارل الخامس والتي كانت تكمل حركة فرديناند الثاني، وتجمع العديد من المصادر العربية والغربية على حد سواء على هذه النتيجة للدور العثماني في هذه المنطقة من العالم الإسلامي. وبعد معركة ليبانتو ١٥٧١م وبعد معركة إعادة استرداد تونس ١٥٧٤م انتهت آخر حلقة مهمة في تاريخ الصراع الأسباني- العثماني في المتوسط وتجمد الوضع بعدها على أن يكون الساحل الشمالي له أوروبياً مسيحياً وأن يكون الساحل الجنوبي عربياً إسلامياً مع استمرار مقاومة القوى المسيحية لهذا الوضع لمدة ثلاثة قرون وحتى بداية عصر الاستعمار التقليدي. وفي مقابل هذه النتيجة فشل العثمانيون في نصرة مسلمي الأندلس، ولقد ظلت مطروحة ولمدة طويلة قضية طبيعة الدور العثماني في مواجهة اضطهاد مسلمي الأندلس (الموريسكيون) والتي تفجرت منذ سقوط غرناطة وامتدت حتى نمت عملية الطرد النهائي في بداية القرن السابع عشر (١٦٠٩م) ويمكن في هذا الصدد أن نميز بين ثلاث مراحل: مرحلة سليمان القانوني: المساندة جاءت خلالها في صورة غير مباشرة وتتلخص أساساً في تضيق الخناق على أسبانيا والضغط عليها براً وبحراً.

ويرجع هذا النمط من المساندة إلى اتجاه الجهد العثماني الأساسي ليتحدى أسبانيا في قلب شرق أوروبا من ناحية وحول شواطئ شمال أفريقيا من ناحية أخرى، وكان النجاح في هذا التحدي يعد في حد ذاته شرطاً مسبقاً لإمكانية المساندة المباشرة لمسلمي الأندلس.

- ومع دخول سياسة أسبانيا تجاه الموريسكيين مرحلة جديدة- أي إجبار المسلمين ليس على التنصير فقط ولكن على ترك لغتهم العربية وكل مظاهر وسلوكياتهم العربية الإسلامية وإخضاعهم لمحاكم التفتيش- ناشد الموريسكيون العثمانيين لتقديم المساعدة لهم بعد أن ضاقت عليهم الحلقة (في العقدين السادس والسابع من القرن ١٦م). وحين قامت ثورة الموريسكيين على الهابسبورج ١٥٦٨م والتي تم قمعها ١٥٧٠م اتهمهم الأسبان بأنهم طابور خامس ساعد العثمانيين خلال تقدمهم في شمال أفريقيا وكما ساندوا قضية البروتستانت في أوروبا. هذا ولم يساند العثمانيون مباشرة ثورة الموريسكيين لانشغالهم في الإعداد لغزو قبرص (١٥٧٠م) ومعركة ليبانتو (١٥٧١م)، بل اتجه العثمانيون لتوظيف تحرك الموريسكيين وتحرك البروتستانت كسبيل لمواجهة الأسبان من خلال انشغالهم بمشاكلهم الداخلية سواء في أوروبا أو في الأندلس. ومع تزايد اتجاه العلاقة بين العثمانيين وبين الأسبان في المتوسط نحو توازن القوى، ومع تزايد اهتمام العثمانيين بالجهة الصفوية على حساب المتوسطية كان لا بد وأن تدخل بقايا الوجود الإسلامي في الأندلس مرحلة التصفية وذلك بالطرد نهائياً بدون مستمدة من

أكبر قوة إسلامية. واقتصر رد الفعل العثماني على مطالبة ملك فرنسا بأن تنقل سفنها الأندلسيين المطرودين. ولقد تنوعت مواقف الأدبيات العربية التاريخية ما بين متهم للعثمانيين بالتخاذل عن نصرته مسلمي الأندلس وبين مدافع ومبرر لهذا الموقف العثماني.

ب- الصراع العثماني البرتغالي في البحار الجنوبية بين النجاح في البحر الأحمر والفشل في المحيط الهندي.

كان للتصدي العثماني للبرتغال في البحار الجنوبية انعكاس على التفاعلات العثمانية مع أطراف إسلامية متعددة انقسمت بين ثلاثة محاور مترابطة: الحجاز واليمن وعدن، الإمارات العربية المسلمة على ساحل شرق أفريقيا، الممالك الإسلامية في الهند. وكانت الحركة العثمانية متعددة الأهداف: حماية الأماكن المقدسة في الحجاز، تحرير طرق التجارة التي أغلقها البرتغاليين في وجه المسلمين، تطويق الصفويين من الجنوب بعد اتجاههم للتقارب مع البرتغاليين وبعد فشل الحملة العثمانية في السيطرة عليهم. ولقد اندرجت هذه الأهداف في نطاق الاستراتيجية العالمية العثمانية ووضع البحار الجنوبية فيها بعد فتح مصر والشام. ولتحقيق أهدافهم شرع العثمانيون في ضم الحجاز واليمن وضم سواكن ومصوع وهرر ومحاولة إخضاع الحبشة وذلك بعد أن انشغل العثمانيون بالحروب في أوروبا ومع الصفويين (١٥١٧-١٥٣٨م). ولقد تنوعت أنماط التفاعلات العثمانية مع هذه الأطراف الإسلامية على نحو يبرز القيود والعقبات التي أثرت على النتيجة النهائية للمواجهة مع البرتغال.

فمن ناحية: حين خضعت الحجاز سلمياً للعثمانيين كانت اليمن أشد البلاد العربية مقاومة لامتداد الحكم العثماني عليها، واستمرت هذه المقاومة عنيفة (١٥٣٨-١٥٦٩م) في نفس المرحلة التي شهد فيها الصراع العثماني البرتغاليين جولات حاسمة في المحيط الهندي والخليج العربي، ولم يستطع العثمانيون فرض السيادة العثمانية على اليمن (ولكن مع الاعتراف بالزعامة المحلية) إلا بعد حملة ١٥٦٩م التي استغرقت عدة سنوات، وكما تتعدد التفسيرات للتحرك العثماني نحو اليمن وخاصة التصدي للزحف البرتغاليين ومحاولة توحيد اليمن بعد فرض البرتغاليين معاهدة على عدن ١٥٣٠م، تتعدد أيضاً العوامل التي أثمرت تلك المقاومة العنيفة اليمنية ضد العثمانيين - إلا أن هذه المقاومة أثرت سلبياً على نتائج التصدي العثماني للبرتغاليين في المحيط الهندي والمنطلق من الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر.

ومن ناحية أخرى: كان الوضع على سواحل شرق أفريقيا مختلفاً بالنسبة لفرض الحركة العثمانية. فلقد قدم العثمانيون المساندة لأمرأء ساحل شرق أفريقيا المسلمين للتصدي للتحالف البرتغالي الحبشي. وكان ذلك الأخير يهدد المصالح العثمانية في المنطقة كما يهدد بالطبع الوجود الإسلامي في شرق أفريقيا، فلقد جاءت المساندة العثمانية في وقت حاسم من الحرب الحبشية البرتغالية ضد جهاد مسلمي الزليغ. ولكن لم تتجح هذه المساندة في منع هزيمة

المجاهدين (٩٥٠هـ - ١٥٤٣م) بدأ انتهت الجولة الأخيرة والأقوى من صراع استمر ثلاثة قرون وتقدم خبرة الصراع بين الممالك الإسلامية في شرق أفريقيا وبين الحبشة خلال هذه القرون الكثير من المدلولات حول العوامل التي أدت إلى حسم هذا الصراع لصالح الحبشة. ومن أهمها عدم توحيد هذه الممالك لجهودها في مواجهة الخطر المشترك وعدم توافر المساندة اللازمة من القوة الإسلامية الكبرى المجاورة مصر في ظل المماليك أو العثمانيين.

ولذا انتقل العثمانيون إلى مرحلة الهجوم المباشر على البرتغاليين في مصوع وسواكن والذيلغ (١٥٥٧م - ١٥٥٩م). وبالرغم من أن العثمانيين لم يتمكنوا من إحياء جهاد الإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا إلا أن سيطرتهم على الموانئ المهمة حالت دون البرتغاليين والاتصال المباشر بالأحباش، ولقد ساعدت الخلافات المذهبية البرتغالية الحبشية - على انتهاء النفوذ البرتغالي ١٦٣٢م (والذي انحسر بصفة عامة في المحيط الهندي والخليج العربي لصالح نمو القوة الهولندية). وظلت السيطرة العثمانية على البحر الأحمر قائمة حتى أخذت تضعف خلال القرن ١٨م.

٢- العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية في آسيا والتوازنات العثمانية- الأوروبية: تمثل الدولة الصفوية والدولة المغولية في الهند مع الدولة العثمانية أركان توازن القوى الثلاثي الذي قام عليه نظام العلاقات بين الدول الإسلامية، ولقد كان التغلغل البرتغالي في البحار الجنوبية عاملاً قوياً شكّل العلاقات فيما بينها وبين قوى أوروبية كبرى أخرى، كما قدمت علاقات الدولة العثمانية بإمارات آسيا الإسلامية نمطاً آخر للتفاعلات ساهمت فيه روسيا كطرف تبلورت قدراته في هذه المرحلة وبدأ دوره يؤثر بصورة ملموسة على توازنات القوى حول هذه المنطقة حتى أضحت روسيا في القرن ١٧م طرفاً فاعلاً في التوازنات الأوروبية الكبرى، وفي التفاعلات العثمانية الأوروبية في أوروبا وفي آسيا.

أ- الحروب الصفوية العثمانية بين التوازنات العثمانية الأوروبية والعلاقات الصفوية الأوروبية:

شهد القرن ١٠هـ، ١٦م (بعد معركة جالديران) ثلاث جولات كبرى بين (العثمانيين والصفويين) (٩٤١هـ - ١٥٣٤م، ٩٥٥هـ - ١٥٤٨م، ٩٦١هـ - ١٥٥٣م)، ولم يكن للعلاقات الصفوية الأوروبية (اتصال الشاه بالأسبان ضد العثمانيين) تأثير فاعل على نتائجها أو مسارها خلال هذه المرحلة (على عكس مراحل تالية) كما سنرى، وفي المقابل تأثر اندلاع هذه الجولات بحالة المواجهة العثمانية في أوروبا، وبدرجة ما تثيره الدولة الصفوية من تحديات.

ولقد ترتب على الجولات الكبرى نتائج إقليمية متنوعة ذات مدلولات بالنسبة لقدرات ودوافع الطرفين:

- فلقد بدأت الجولة العسكرية الأولى بالاستيلاء على تبريز (عاصمة الدولة الصفوية) ثم بغداد ٩٤١هـ - ١٥٣٤م وبذا امتد الحكم العثماني إلى الأجزاء الشمالية والوسطى من العراق، كما أعلنت البصرة خضوعها للسيطرة العثمانية ١٥٤٨ - ١٥٤٩م حتى تم ضمها ١٥٤٦ - ١٥٤٧م. هذا ولقد ظلت العراق هي ساحة الصراع بين العثمانيين والصفويين طوال النصف الثاني من القرن ١٦، ١٧ أما الجولة الثالثة من هذه المرحلة ٩٦١هـ - ١٥٥٣م فقد كانت حول السيطرة على أرمينيا الصغرى وانتهت بعقد صلح بين الطرفين أدت إلى استقرار السلام بينهما لفترة طويلة.

ولكن لم تسقط الدولة الصفوية بعد هذه الجولات وإن خسرت فيها بعض مناطق سيطرتها، وفي المقابل استنزفت هذه الجولات قدرات العثمانيين على الجبهة الأوروبية فعدا الصعوبات المتعددة على الجبهة الصفوية، ونظراً لطبيعة النظام العسكري العثماني المركزي لم يكن بمقدور العثمانيين التحرك على الجبهتين الصفوية والأوروبية في آن واحد. ومن ثم كانت الحملات العثمانية على الجبهة الصفوية، تعني تخفيف الضغط العثماني على الهابسبورج في أوروبا. وبالرغم من مركزية ومحورية الجبهة الأوروبية بالنسبة للسلطان سليمان القانوني إلا أن أهداف العثمانيين على الجبهة الصفوية (الإسراع بتوجيه ضربة إلى الدول الصفوية قبل أن تتدعم قدراتها وركائزها الداخلية، تدعيم السيطرة على أهم طرق التجارة بين الهند والشرق الأوسط ومن ثم احتواء أهم مصادر الثروة الإيرانية أي طريق تجارة الحرير) كانت تدفعهم نحوها، بعبارة أخرى فإن هذه المرحلة من الصراع (الذي استمر قرابة القرون الثلاثة) تبرز التفاعل بين العوامل الاستراتيجية والاقتصادية وليس العقيدية فقط - التي لعبت دورها في قرارات الحرب والتصالح بين الطرفين.

ب- الصدام العثماني - البرتغالي وأوضاع الهند الإسلامية: من ممالك الساحل إلى الدولة المغولية الهندية.

اقتترنت جهود العثمانيين لأحكام السيطرة على شبه الجزيرة العربية والشواطئ الشرقية والغربية للبحر الأحمر بصدامهم المباشر مع البرتغال في المحيط الهندي والخليج العربي وحول سواحل الهند، فقد كانت السيطرة على البحر الأحمر لإبعاد الخطر البرتغالي عن الأماكن المقدسة وعن طريق التجارة لا تتفصل عن هدف آخر للبحرية العثمانية وهو تصفية الوجود البحري البرتغالي في المحيط الهندي وسواحل الهند.

هذا ولقد تحمل العثمانيون المجهود البحري في المحيط الهندي بعد فتح عدن ١٥٣٨م ولكن دون نجاح وترتب على هذا الوضع تفاعلات مع الممالك الإسلامية الهندية، كما استحضر هذا الوضع -ولو بصورة غير مباشرة- دور طرف إسلامي جديد وهو الإمبراطورية المغولية الهندية.

من ناحية: إذا كان الهجوم العثماني في المحيط الهندي قد فشل في القضاء على النفوذ البرتغالي الذي استمر حتى بدأ يتراجع منذ ١٥٨٠م لصالح قوى أوروبية أخرى فإن هذا الفشل ترتب على عدة عوامل تتلخص أهم هذه العوامل في اثنين: أولهما- تورطت القوى العثمانية في حروب متعددة في أوروبا وشمال أفريقيا والبحر الأحمر ومع الصفويين ومن ثم لم تستطع أن تولي المحيط الهندي الجهد اللازم لتحقيق نتائج فعالة. فإن الاستغراق العثماني في الجهود البحرية لحفظ التوازن في صالحهم في غرب المتوسط، نال من جهود إعداد أسطول فعال خاص بالبحار الجنوبية وذلك في نفس الوقت الذي استمرت فيه البرتغال في تدعيم قواها في هذه المنطقة.

وثانيهما- فشل تعاون القوى الإسلامية الهندية مع الجهود العثمانية لمواجهة الخطر البرتغالي، فبالرغم من أن الحملة العثمانية إلى الهند ١٥٣٨م كانت بناء على استتجاد حاكم إمارة كجرات الإسلامية حيث كانت كجرات ومنذ معركة ديو أول الإمارات الهندية الساحلية، التي استهدفها البرتغاليون نظراً لموقعها وراثتها، إلا أن حاكمها الجديد اتفق مع البرتغاليين ولم يتعاون مع الأسطول العثماني خوفاً من السيطرة العثمانية ولعدم ثقته بالعثمانيين بعد ما فعلوه في اليمن. وهذا ولقد كان انقسام الإمارات الإسلامية الهندية عاملاً أساسياً مساعداً للبرتغاليين في تثبيت أقدامهم على الساحل الهندي مستغلين الحروب الداخلية فيما بين هذه الإمارات وبينها وبين الإمارات الهندوكية، وبالرغم من أن ظهور البرتغاليين كان مدعاة لإبرام عدة تحالفات بين هذه الإمارات إلا أنها انهارت بنفس السرعة التي عقدت بها، حيث كانت بعض الإمارات تنضم إلى الجانب البرتغالي ضد الأخرى أو تستعين به ضد بعضها البعض.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد استطاعت التأثير على علاقات القوى في شمال أفريقيا على نحو خدم صراعها البحري مع الهابسبورج وحمى هذه المنطقة من الاستعمار إلا أن هذا الدور لم يتكرر بالنسبة للسواحل الهندية في مواجهة البرتغال. ولذا استمر امتداد وتوطد النفوذ البرتغالي مع نهاية القرن ١٦م. ونظراً لتوازن القوى الأوروبية تمت السيطرة على المنطقة بأكملها. كذلك لم يتمكن العثمانيون من الالتفاف حول الصفويين من جهة البحر ليحسموا الصراع معهم وليحولوا دون تحالفهم مع القوى الأوروبية ومن ثم امتد هذا الصراع الذي أصبح منفذاً هاماً لتغلغل القوى الأوروبية في المنطقة.

وفي المقابل أخذت قوة إسلامية فتيحة -وهي الدولة المولوية في الهند- تلعب دورها - الذي استمر لمدة قرنين- في سياسات شبه القارة الهندية- فهل أثرت على مسار التفاعلات الدولية حولها وكيف؟

ومن ناحية أخرى أخذت الدولة المغولية في الهند تلعب دورها في التفاعلات حول البحار الجنوبية:

تغير وضع التجزئة في الهند في ظل الإمبراطورية المغولية التي أرسى أساسها ١٥٢٦م في كابول محمد بابر حفيد تيمور لئك وكانت توسعات بابر في شبه القارة الهندية بإماراتها الإسلامية وغير الإسلامية نواة الإمبراطورية التي دعم أركانها خلفاؤه نتيجة استمرارهم في التوسع الذي وصل أقصاه في عهد أكبر حفيد بابر (١٥٥٦-١٦٠٢م).

هذا ولقد كان للإمبراطورية المغولية في الهند دورها في العلاقات بين مراكز القوى الإسلامية الكبرى أي الصفوية والعثمانية كما لعبت دورها في مواجهة البرتغاليين: كيف؟ ففي حين تحالفت إمارة كجرات الإسلامية الهندية مع العثمانيين عند تحرك الدولة المغولية البازغة نحوها فإن تلك الأخيرة اتجهت إلى طلب المساعدة من الشاه الصفوي لإعادة تأسيس قواعدها بعد أن احتدمت الخلافات بين أجنحة الأسرة المغولية وبصفة عامة يمكن القول: إن العثمانيين لم يفكروا في ضم الهند كما أن ملوك المغول في الهند لم يطلبوا من السلطان العثماني الاعتراف بهم.

أما عن دور الدولة المغولية في مقاومة النفوذ البرتغالي فلم يكن قويا وفاعلاً بالقدر الذي يقضي عليه في هذه المرحلة، بل أن سياسات أحد أشهر سلاطينهم وهو شاه أكبر قد أثارت التساؤلات وتعددت التحليلات حول عواقبها في هذه المرحلة وخلال القرون التالية على وضع الإسلام والمسلمين من الهنود في شبه القارة الهندية وعلى علاقتهم بالقوميات والديانات المختلفة على هذه الساحة وعلى علاقتهم أيضاً بالأطراف الأوروبية الساعية للسيطرة على هذه المنطقة (سواحلها في البداية ثم قلبها بعد ذلك).

- كان الخطر البرتغالي أحد عوامل تشكيل العلاقات بين الدولة المغولية والإمارات الإسلامية الكبرى وخاصة إمارة كجرات. فبالرغم من المناورة بين التهديد البرتغالي من البحر وبين التوسع المغولي من الشمال وذلك من خلال الاستجداد بالعثمانيين إلا أن الضعف الذي دب في هذه الإمارة والانقسامات بين أمرائها جعلها هدفاً سهلاً لكل من المغول والبرتغاليين. فاستمر تدعيم النفوذ البرتغالي على الساحل وحتى قضى الشاه أكبر على دولة كجرات (١٥٧٤م - ٩٨٠هـ).

ما الذي فعله الشاه أكبر في مواجهة البرتغاليين؟

اختلفت الاتجاهات حول تقويم أثر الإمبراطورية المغولية على وضع الإسلام في الهند وعلى مقاومة محاولات السيطرة الغربية، ففي حين رأى البعض أنه كان لقيامها أعظم الأثر في التمكين للإسلام وحضارته فإن البعض الآخر رأى أنها أتاحت للبرتغاليين الفرصة لنجاح مشروعاتهم وتحطمت على سواحلها وفي البحار القريبة منها كل مشروعات المسلمين

الأخرى. وإذا كان الاتجاه الأول يستند إلى التراث الحضاري المتنوع الذي خلفه الأباطرة المغول إلا أن الاتجاه الثاني ينطلق من بؤرة أخرى وهي سياسات "أكبر" الداخلية المنبثقة عن رؤيته الدينية وانعكاساتهم على العلاقات مع البرتغاليين. ولقد كانت سياسات الإمبراطور "أكبر" ورؤيته هذه موضع اهتمام من "أرخوا" لهذه المرحلة ولكن على نحو أبرز الاختلاف حول تقييم مضمون هذه السياسات ودوافعها ومبرراتها ومغزاها بالنسبة لصحة إسلام هذا الإمبراطور، وكان في قلب هذا الجدل إعلان "أكبر" عما أسماه "الدين الإلهي" الذي مزج بين أصول الإسلام والهندوكية، فماذا كان التيار العام من المسلمين الهنود وغيرهم من المعاصرين له وغير المعاصرين اتهموا السلطان بالكفر والإلحاد، وإذا كانت بعض المصادر الغربية أيضاً قد رأت فيه خروجاً عن الإسلام وقواعده وممارساته العقيدية والحياتية فإن اتجاهات أخرى - يمثلها الكثير من الغربيين والهندوك المعاصرين - قدراً وافياً بشيراً بنهضة وحركة إحياء هندية كبرى لإنشاء إمبراطورية هندية قوية وموحدة، ويكفي في هذا الموضوع تسجيل رفض ذلك الاتجاه المدافع عن "أكبر" تحت مبرر أوضاع الهند الخاصة، حيث إنه فارق كبير بين التسامح مع غير المسلمين والمرونة السياسية وبين الخروج عن أصول الإسلام وقواعده بل والتخلي عن هدف نشره والدعوة إليه بل والسماح بالتنصير والتبشير. ولذا يجب أيضاً تسجيل عدم صحة المقارنة - كما قام البعض - بين السياسات العثمانية في البلقان التي وصفت بالتسامح والمرونة والتساهل تجاه الملل وأهل الذمة وبين سياسات "أكبر".

وعلى صعيد آخر نلاحظ أن أهداف "الدين الإلهي" قد اقترنت بمهادنة البرتغاليين وعدم استثارة عدائهم ومع ذلك فهو لم يحقق هدفه السياسي من هذه المهادنة لأن الحرية التي أعطاهم للبعوث البرتغالية للتبشير ولأن الحوارات الممتدة مع الجيزويت حول المسيحية لم تلغ لدى البرتغاليين - الأهداف السياسية لهذه البعثات الدينية، ولهذا لم يساعد البرتغاليون السلطان أكبر ضد أعدائه أمراء الهندوك كما تمكنوا من حماية مصالحهم الاقتصادية في مواجهة مصالح القوى الأوروبية الأخرى المنافسة إلى حين بدأت هذه القوى بدورها إنشاء مراكز نفوذ وتجارة على السواحل الهندية الغربية.

ج - الخانات المسلمة ورثة القبيلة الذهبية وورثة الإيلخانيين: بين التوسع الروسي والصدام العثماني - الروسي - الصفوي.

اتجه العثمانيون جنوباً نحو المنطقة العربية ونجحوا في حمايتها من الخطر الأسباني والبرتغالي، إلا أنهم لم يمنعوا خطر التوسع الروسي الذي تأكدت ملامحه من منتصف القرن ١٠ هـ على حساب ورثة القبيلة الذهبية أولاً ثم على حساب ورثة الإيلخانيين في القفقاس وآسيا الوسطى وحتى اكتملت السيطرة الروسية على هذه الأرجاء المسلمة جميعها عند نهاية القرن ١٩ م.

وإذا نتسأل: كيف لم يتمكن العثمانيون من حماية هذه الإمارات المغولية من خطر التوسع الروسي المتنامي؟ كيف كان نمط العلاقات فيما بين هذه الإمارات بعضها البعض وفيما بينها وبين الدولة العثمانية وبينها وبين روسيا القيصرية مصدر التهديد الأساسي؟ بالنظر إلى طبيعة العلاقات بين الأنساق الفرعية الثلاثة لمسلمي التتار (ورثة القبيلة الذهبية، وفي القوقاز وفي آسيا الوسطى) وبالنظر إلى طبيعة السياسة العثمانية تجاههم وبالنظر إلى الصدام العثماني الروسي حولها والصدام الروسي الصفوي خلال القرنين ١٧م و١٨م يمكن أن نلاحظ ما يلي:

فمن ناحية: لم يلعب العثمانيون دورًا حاسمًا في إنقاذ إمارات التتار المسلمة الثلاث ورثة القبيلة الذهبية في شرق أوروبا وفي حوض الفولجا وهي قازان وأستراخان والقبائل العظمى ١٥٠٢م لصالح القرم بالتحالف مع موسكو سقطت قازان وأستراخان في يد موسكو ١٥٥٢م واتجهت القرم للتحالف مع العثمانيين ضد موسكو حتى سقطت بدورها ١٧٧٤م بعد قرنين من التحالفات والتحالفات المضادة وضمت نهائيًا إلى روسيا ١٧٨٣م.

ومن ناحية أخرى: امتد النفوذ العثماني إلى إمارات منطقة القوقاز التي كانت منطقة المواجهة مع الصفويين، وقد لعب المتغير الروسي دوره في هذه التفاعلات ولم تدخل السيطرة الروسية على هذه الأرجاء مرحلة حاسمة إلا مع بطرس الأكبر. وتطورت التفاعلات العثمانية- الصفوية الروسية حولها وحتى اكتملت السيطرة الروسية في منتصف القرن ١٩م بعد جهاد مستميت من شعوب القوقاز ضد الروس.

ومن ناحية ثالثة: ظلت منطقة آسيا الوسطى بعيدة عن سيطرة النفوذ العثماني إلا أنها كانت ساحة مهمة للتفاعلات الصفوية الروسية والتي أبرزت مصدر التهديد الروسي القيصري لهذه المنطقة وللنفوذ الإيراني الساعي نحوها. وكان اكتمال السيطرة الروسية على القوقاز في منتصف القرن ١٩م بمثابة نقطة الانطلاق نحو ضم روسيا لآسيا الوسطى والذي اكتمل بدوره مع نهاية القرن ١٩م في ظل المنافسة الروسية البريطانية في وسط آسيا وبعد فشل روسيا في مشروعاتها الأوروبية عقب حرب القرن ١٨٥٦م.

وتقدم التفاعلات حول هذه الأنساق ساحة أخرى من الساحات التي برز فيها نمط التأثير السلبي للنزاعات بين أطراف مسلمة والاستعانة بعضهم ضد البعض بطرف غير مسلم (روسيا) وعدم فعالية دور الطرف المسلم الأكثر نفوذاً (العثمانيون أو الصفويون) في حماية هذه الكيانات المتنازعة والمفككة من اجتياح وتوسع الطرف غير المسلم -فهذا سيناريو آخر- ولو في سياق زمني ومكاني مختلف لما سبق وحدث في القرنين ١٤م، ١٥م في الأندلس وفي الممالك الإسلامية في أفريقيا في مواجهة الحبشة.

الجزء الثاني: نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية العالمية إلى الدور الأول

من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية.

تبلورت سمات هذا النظام خلال عدة مراحل فرعية امتدت من نهاية القرن ١٠هـ- ١٦م، نهاية عصر الهيمنة العثمانية وقمة ما وصلت إليه القوة العثمانية إلى القرن ١١هـ- ١٧م، عصر الصعود الأوروبي وآخر التوسعات العثمانية، إلى القرن ١٢هـ- ١٨م عصر بداية الدفاع ورد الفعل العثماني وتقلص عناصر القوة العثمانية بل والقوة الإسلامية في مجموعها في مواجهة هجوم أوروبي متجدد.

ولقد كان لهذا النظام الممتد سماته الهيكلية التي انعكست على نمط التفاعلات العثمانية الأوروبية على الساحة الأوروبية وحول أرجاء العالم الإسلامي، كما انعكست على نمط التفاعلات بين الدول الإسلامية ودرجة تأثرها بالعامل الخارجي.

١- فلقد أخذت في التآكل عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اجتمعت للدولة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانوني، ولقد كان لهذا التآكل سماته ومؤثراته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية عن الخبو والضعف في القوة العثمانية ومن ثم دخلت

العلاقات الدولية الإسلامية المسيحية برمتها مرحلة جديدة من الممارسة التي أثارته علامة استفهام حول مصير ما يسمى "المنظور التقليدي الإسلامي" عن "العلاقات الدولية في الإسلام" وحول الحاجة إلى منظور جديد.

فعلى الصعيد العسكري وعمليات الفتوح توقف منذ نهاية القرن ١٧م خطر الفتح العثماني الذي كان يهدد قلب أوروبا، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكري الأوروبي الذي اقتصر في هذه المرحلة على رد الهجوم العثماني على رودس ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للإمبراطورية حتى نهاية القرن ١٢هـ - ١٨م، حين انتقلت المواجهة إلى أراضي الإمبراطورية ذاتها ومن ثم فقد العثمانيون ولأول مرة أرضاً إسلامية (القرم) لصالح روسيا ١٧٧٤م كذلك لم يعد بمقدور الإمبراطورية الدفاع عن أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبي ضد طرف أوروبي آخر، وذلك في وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات.

وعلى الصعيد الدبلوماسي: دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثماني - كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا، هذا في نفس الوقت الذي مرت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدات) نقطة تحول مهمة لما أسفرت عنه من تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني.

وعلى الصعيد الاقتصادي: شهدت العلاقات العثمانية الاقتصادية الأوروبية تغيرات مهمة حيث أخذت الإمبراطورية تتحرك نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا، ولقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الدبلوماسية فإذا كان التباين الذي أخذ يظهر بين أسس القوة العثمانية ونظائرها الأوروبية، قد لعب دوراً حاسماً في الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والإسلامي، فإن التنازلات في العلائق الاقتصادية مثل التنازلات في العلائق الدبلوماسية فتحت الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية، وهو الاندماج الذي تحقق بالكامل في القرن ١٩م - كما سنرى. ولقد كانت هذه السمات محصلة التطورات في الدولة العثمانية والتي أفصحت عن الجذور الداخلية الهيكلية للخبو والانحدار في القوة العثمانية من ناحية، والتطورات العميقة في أوضاع الدول الأوروبية والتوازنات فيما بينها وفي استراتيجيتها العالمية من ناحية أخرى.

٢- ولقد انعكست هذه السمات وهذا المسار على الدور العثماني خارج أوروبا أي على السياسات العثمانية نحو العالم الإسلامي وتفاعلاتها مع الدول الأوروبية حول أرجائه.

فإذا كانت الهيمنة العثمانية قد اقترنت بدور عثماني متفوق في أرجاء العالم الإسلامي أثر على آفاق الهجمة الأوروبية عليه خلال القرن ١٠هـ - ١٦م، فإن الخبو والانحدار في

القوة العثمانية العالمية قد اقترن أيضاً بنمط من التفاعلات العثمانية الأوروبية حول هذه الأرجاء، وبنمط من العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الإسلامية على نحو كون جانباً مما سمي الدور الأول من المسألة الشرقية. فمن ناحية: تقلصت قدرات ودوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر أرجاء العالم الإسلامي للتصدي للهجمات الأوروبية والتي تركزت حتى نهاية القرن ١٨م على هوامش هذا العالم، وعلى البحار والمحيطات من حوله وليس على قلبه كما حدث خلال القرن ١٩م، ولقد لعب الدور الأوروبي دوره في تشكيل مسار ونتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول الإسلامية الأخرى وخاصة الصفوية، والمغولية، والسعدية فقد كان العالم الإسلامي في مجموعه في مرحلة من الدفاع أمام الضغط الغربي المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، ولكن هذا الضغط بدوره كان ذو طبيعة خاصة تتفق وطبيعة هذه المرحلة من التوسع الأوروبي خارج أوروبا والصدام العثماني الأوروبي على الساحة الأوروبية، ولذا ظل حجم ووزن تأثير المتغير الأوروبي على التفاعلات الإسلامية- الإسلامية ذا طبيعة محدودة اختلفت بعد ذلك خلال القرن ١٩م أي مع عصر الاستعمار التقليدي.

ومن ناحية أخرى: ظل قلب العالم الإسلامي أي الولايات العربية تحت الحكم العثماني، بمنأى -في هذه المرحلة- عن ساحة المنافسات والعداوات بين الدول الأوروبية خارج القارة الأوروبية.

ولقد كان للأوضاع الداخلية العثمانية من ناحية، وطبيعة مرحلة التطور في التوسع الأوروبي من ناحية أخرى أثرهما أيضاً على تشكيل السمات العامة للتفاعلات مع وحول الولايات العربية التابعة للحكم العثماني والدول الإسلامية المستقلة.

خلاصة القول: إننا سنجد أن سمات التفاعلات النظامية الدولية العثمانية- الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وحول أرجاء العالم الإسلامي قد تداخلت بعمق -خلال هذه المرحلة- كما تشكلت أيضاً تحت تأثير مجموعتين من العوامل العثمانية الداخلية والأوروبية ناهيك عن الأوضاع الخاصة للمناطق موطن التفاعل.

فعلى سبيل المثال نجد أنه بقدر ما أدى التدهور الداخلي في الدولة العثمانية إلى جمود توسعاتها الأوروبية بقدر ما انعكس أيضاً على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ومع الصفويين، كذلك وبقدر ما انعكست التوسعات الأوروبية في البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية بقدر ما كان لها مدلولاتها أيضاً بالنسبة للأبعاد وآفاق التنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي.

وسنقسم هذا الجزء إلى مبحثين، الأول خاص بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة، والثاني ينصب على هذه التفاعلات حول أرجاء العالم الإسلامي.

أولاً- نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية: تقلص وانهاء التهديد العثماني لأوروبا

بين ضغط النمسا وروسيا

شهد نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا ثلاث نقاط تحول رئيسية وهي معاهدة ويستفارك ١٦٠٦م، ومعاهدة كارلوفيتز ١٦٩٩م، ومعاهدة كوكينايجا ١٧٧٤م. ولقد كان لتطور التوازنات الأوروبية بين هذه التواريخ الحاسمة مدلولات مهمة بالنسبة لطبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية خلال هذه المرحلة الحساسة من إعادة تشكيل توازن القوى بين الإسلام والمسيحية، وتوازن القوى الأوروبية ذاتها أيضاً، ومن هنا أهمية متابعة مراحل التطور في هذه العلاقة ومدلولاتها من جانب وتحليل العوامل التي أفرزت التقلص في القوة العالمية العثمانية من جانب آخر.

١- مراحل تأثير التوازنات الأوروبية على العلاقات العثمانية الأوروبية:

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين تقدم لنا الإجابة على السؤال التالي: كيف ولماذا حدث التطور في علاقة الدولة العثمانية بالنظام الأوروبي على النحو الذي مهد لاندماجها بوضع تابع بعد أن كانت تهدده -كطرف تدخل خارجي- من وضع القوة؟ المرحلة الأولى: تعثر الفتوح العثمانية وفشل توظيف التوازنات الأوروبية من أجل دفعها.

بعد تصالح فرنسا مع أسبانيا في منتصف القرن ١٦م لإنهاء الصراع بينهما في أوروبا أضحت إنجلترا المتحدي للهيمنة الأسبانية، ومن ثم أضحت هدفاً للدبلوماسية العثمانية في مواجهة الهابسبورج، وفي نفس الوقت أخذت روسيا -في شرق أوروبا- تلعب دورها في التوازنات لصالح الهابسبورج ضد العثمانيين. ولقد لعبت العوامل المذهبية (الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت) إلى جانب العوامل السياسية والاقتصادية المتصلة بالصراع التجاري وصراع المستعمرات دورها في تشكيل هذه التوازنات.

وإذا كان السلطان سليمان القانوني قد استطاع أن يوظف لصالح فتوحه في شرق أوروبا وحوض المتوسط صراع الهابسبورج البوربون، إلا أن التحالف العثماني الإنجليزي الجديد وحالة التوازنات في أوروبا خلال القرن ١٧م لم تسمح للعثمانيين بإعادة الكرة ويتضح ذلك جلياً من تحليل جولات الصدام المتتالية بين الدولة العثمانية والنمسا طوال هذا القرن. فمن ناحية: لم يستطع العثمانيون إحراز نصر حاسم على النمسا يحدث تحول في توازن القوى في وسط أوروبا في نفس الوقت الذي ظهرت فيه مشاكل داخلية عثمانية، فضلاً عن استنفاد القدرات العثمانية على الجبهة الصفوية، وكانت لغة معاهدة صلح ويستفارك ١٦٠٦ مع النمسا ومضمونها بمثابة انعكاس لتأثير السياسات الدولية والأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة.

ومن ناحية أخرى: تدعمت - خلال النصف الثاني من القرن - أواصر العلاقات العثمانية الإنجليزية (امتيازات عثمانية جديدة، مساندة عسكرية بحرية إنجليزية ضد البنادقة) لدرجة الحديث عن تحالف بين الطرفين ضد فرنسا وأسبانيا. ولكن لم يؤت هذا التحالف - الذي جاء بمبادرة عثمانية - ثماره في مواجهة البندقية التي تلقت مساندة من كل القوى الأوروبية والبابا، ومن ناحية ثالثة: وبالرغم من حركة الإصلاح الداخلية العثمانية - منذ بداية النصف الثاني من القرن - والتي كسرت جمود الجبهة النمساوية إلا أن العثمانيين لم يحرزوا نصراً، وكان فشل حصار فيينا ١٦٨٣ أبرز الدلائل على ازدياد أركان التحالف الأوروبي تماسكاً في مواجهة تجدد روح الفتوح العثمانية. فلقد كان الحلف المقدس الذي تكون ١٦٨٤م - بعد فك الحصار على النمسا - والذي شاركت فيه روسيا بمثابة أول خطوة جماعية لأوروبا لإخراج العثمانيين من أوروبا. ولذا كانت معاهدة كارلو فيتز ١٦٩٩ - التي قننت نتائج الحروب العثمانية مع الحلف المقدس (١٦٨٣م - ١٦٩٩م) - بمثابة نقطة تحول مهمة ذات مدلولات مهمة بالنسبة لمدى التحول في نتائج وآثار التوازنات الأوروبية على الفتوح العثمانية.

المرحلة الثانية: توقف الفتوح العثمانية وبداية الهجوم الأوروبي

أولاً- توظيف التوازنات الأوروبية من أجل الدفاع:

١- كان لصلح كارلوفيتز مدلولات عديدة باعتباره نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية ومن ثم في نمط التفاعلات بين هذين الطرفين على نحو شكل مسار ونتائج تفاعلات القرن ١٨م.

فمن ناحية: كانت المعاهدة أول معاهدة توقعها الدولة العثمانية كقوة مهزومة احتاجت خلال التفاوض إلى وساطة دول أوروبية من أجل تخفيف نتائج الفشل العسكري بالوسائل الدبلوماسية أي توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الممتلكات.

ومن ناحية أخرى: كانت التنازلات الإقليمية من جانب الدولة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة، بمثابة الخطوة الأولى في الانسحاب من أوروبا حيث اجتمعت الدول الأوروبية منذ ذلك الحين ضد الدولة العلية من أجل تقسيمها، ولم تعد الدولة العثمانية قادرة على الدفاع عن ممتلكاتها في أوروبا بدون حلفاء أوروبيين، ومن ثم أضحت عليها الاعتماد على محددات توازن القوى الأوروبية.

ومن ناحية ثالثة: انتهى خطر التهديد العثماني الذي أحاط بأوروبا لمدة ثلاثة قرون حيث واجه العثمانيون حقيقة التفوق الذي أضحت عليه "الإفرنج" وحقيقة الضعف النسبي في قوتهم ومن ثم انتقلوا إلى الدفاع وخاصة في مواجهة طرف أوروبي تبلورت قوته وعداؤه أي الطرف الروسي.

ومن ناحية رابعة: تم بحث بنود المعاهدة وإقرارها في مؤتمر دولي أوروبي حضرته - لأول مرة- الدولة العثمانية مع الأطراف المتنازعة معها إلى جانب حضور إنجلترا وهولندا كقوى وسيطة، وكان هذا الأسلوب -بعد ويستفارك- بمثابة خطوة أخرى -أكثر عمقاً ودلالة بالنسبة لتطور أساليب إدارة العلاقات التبادلية الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين الممالك الأوروبية نحو التبادلية الدبلوماسية الكاملة.

٢- ويتضح لنا من تطور العلاقات العثمانية الأوروبية خلال هذا القرن بعض النماذج التي تبين لنا تأثير التوازنات الأوروبية من ناحية وتوظيف الامتيازات العثمانية من ناحية أخرى.

فمن ناحية: ساعدت التوازنات الأوروبية على حماية المصالح العثمانية وخاصة في مواجهة التهديد الروسي، فلقد انتقل لروسيا منذ منتصف القرن ١٨م مهمة التصدي للترك بعد أن أدى الهابسبورج دورهم في هذه المهمة ما يزيد عن القرنين ونصف القرن، وتعددت الجولات العسكرية للصراع العثماني الروسي وكذلك المعاهدات وحتى كانت حرب ١٧٦٨م التي حقق الروس خلالها انتصارات حاسمة توجتها معاهدة كوكينارجا ١٧٧٤م، وإذا كانت الدولة العلية قد استطاعت أن توظف التوازنات الأوروبية وخاصة الفرنسية- الإنجليزية ضد الروسية لتقليص المكاسب الروسية ما قبل كوكينارجا، فإن المعاهدة الأخيرة تمثل نقطة تحول خطيرة في تاريخ انحدار الدور العثماني العالمي وفي تاريخ التوازنات العثمانية الأوروبية، وهو الانحدار الذي كان محصلة لتنامي القوة الروسية. ولمحدودية نتائج توظيف التوازنات ولتزايد المشاكل الداخلية العثمانية.

ومن ناحية أخرى: لم تنجح في وقف هذا التدهور سياسات الامتيازات العثمانية المقدمة إلى القوى الأوروبية بل كانت هذه الامتيازات نتاجاً لهذا التدهور. فلقد أضحت لهذه الامتيازات مغزى آخر غير مغزى الامتيازات عند بدايتها مع فرنسا ١٥٣٥م، فلقد أضحت سبيلاً للمساندة من أجل حماية الممتلكات (امتيازات لفرنسا ١٧٤٠م) أو بمثابة تنازلات تحت ضغط الهزيمة (امتيازات لروسيا ١٧٧٤م).

ثانياً- تقلص القوة العثمانية العالمية بين تأثير المتغيرات العثمانية وتأثير المتغيرات الأوروبية.

اتضح من تحليل المرحلتين السابقتين عدة مؤشرات سلوكية مهمة عن التطور من مرحلة القوة والهيمنة العثمانية إلى مرحلة الضعف وبداية التراجع والتقلص في هذه الهيمنة، وهذه المؤشرات كانت: طبيعة العلاقات السلمية والدبلوماسية، طبيعة وشروط الامتيازات الممنوحة، وأهداف توظيف التوازنات الأوروبية- الأوروبية، وتعد هذه المؤشرات محصلة للتغيير في عناصر القوة العثمانية وعناصر قوة الطرف الآخر الأوروبي.

وإذا كان تحديد معايير القوة للدولة القائدة أو المهيمنة على النظام من أهم مشاكل دراسة النظم الدولية وتطورها فإن اكتشاف وتحديد أسباب التحول بعيداً عن هذا الدور ليست أقل صعوبة، وتقدم الحالة العثمانية خلال مرحلة التدهور والانحدار نموذجاً هاماً على ذلك لا بد وأن يجذب اهتمام الدارسين لأسباب صعود ثم هبوط الإمبراطوريات، ومع ذلك (وفقاً لبعض أهم المصادر المتخصصة في الدراسات العثمانية) فإن هذه الحالة لم تلق الدراسة الجدية الكافية حيث لم يتركز الاهتمام على تحليل عمليات الخبو والانهيال بقدر ما تركز على مجرد تصنيف وتعديد العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الوضع. والجدير بالذكر أن هذه العوامل المشار إليها في هذه المصادر هي عوامل داخلية أساساً وهي الخاصة بالتاريخ السياسي بالدرجة الأولى أكثر من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الداخلي، هذا وتذكر مصادر أخرى أكثر حداثة من الأولى أن دراسة التاريخ العثماني لم تحز الأهمية الكافية ليس لأسباب تاريخية فقط ولكن لاعتبارات أكاديمية وفكرية أخرى؛ حيث إن نموذج الدولة العثمانية يدفع الباحث للغوص والبحث في مجالات علم اجتماع التاريخ، وعلم السكان التاريخي، والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي المقارن، والتحديث والتنمية بصفة عامة، وبالرغم من أن هذه المجالات تدخل في صميم دراسات النظم المقارنة والحكومات فإن دراسة العلاقات الدولية لا يمكن أن تفصل البعد الداخلي عن الأبعاد الخارجية الخاصة بالأطراف غير المسلمة المتعاملة مع الإمبراطورية العثمانية، فكما أنه لا يمكن أن تقتصر الدراسة على التطورات السياسية الاجتماعية الخاصة بقلب الإمبراطورية في الأناضول وعلاقته بأرجاء الإمبراطورية، فإنه لا يمكن أيضاً أن تقتصر فقط على تفوق الغرب العسكري والاقتصادي، فالوجهان متداخلان حيث إن بعض المتغيرات الداخلية ذات جذور خارجية، كما أن ضغوطاً خارجية عديدة ذات تأثيرات داخلية متعددة، وهو ما يمثل جهداً ضخماً تعجز عنه كثير من الجهود العلمية فتقتصر على دراسة جانب واحد فقط.

فمن ناحية، نجد أنه من أهم سمات الأدبيات العربية والأجنبية في تاريخ تطور الدولة العثمانية خلال القرنين ١٧، ١٨ تلك الإشارة الدائمة إلى آثار الأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة وإلى آثار محاولات إصلاحها على العلاقات العثمانية الأوروبية وهو ما يدفع للتساؤل عن طبيعة المتغيرات العثمانية التي كانت وراء تقلص القوة العثمانية العالمية وإنهاء دورها كقوة عظمى.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت أحد أهم صور التدخل الغربي في العالم الإسلامي في بداية عصر النهضة الأوروبية هو نموذج الغزو البرتغالي للمحيط الهندي وبداية السيطرة على تجارة المتوسط إلا أن العالم الإسلامي استمر طوال القرن ١٦م كأكبر وأقدر كتلة في العالم حيث إن عناصر القوة الغربية المتولدة عن عصر النهضة لم تكن قد وصلت بعد إلى الدرجة

الكافية القادرة على قلب ميزان القوى العالمي، ولكن ومنذ نهاية القرن ١٦م أخذت تتراكم بصورة مستمرة تطورات جذرية في الحياة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية الغربية بحيث نتج عنها خلال قرنين تفوق عالمي للقوى الأوروبية المسيحية ويدفع هذا للتساؤل عن طبيعة المتغيرات الأوروبية التي أدت إلى هذا التحول في هيكل النظام الدولي وعملياته واسمه؟

ومن ثم يبرز لنا من ناحية ثالثة سؤال مركب يطرح إشكالية تفسير التطور الذي حاق ليس فقط بوضع الدولة العثمانية في النظام الدولي ولكن بوضع العالم الإسلامي برمته والذي دخل منذ القرن ١٨م مرحلة الخبو ومرحلة الدفاع، ويتلخص السؤال كالاتي: ما الذي حدث حتى لا يشارك العالم الإسلامي الذي كان مركز القوة العالمية في التصورات العميقة خلال القرن ١٧، ١٨ والتي قادت العالم برمته إلى عصر جديد؟ هل المسؤولية ترجع إلى فشل داخلي أساساً ولماذا؟ أم ترجع إلى أحداث خارجية لم تظهر من قبل؟

إن هذا السؤال المركب إنما يطرح في الواقع كل أبعاد العلاقة بين الداخلي والخارجي في تفسير التراجع في الدور العثماني العالمي بل وفي دور العالم الإسلامي بصفة عامة ليس في هذه المرحلة فحسب بل وفي المراحل التالية وحتى سقوط الخلافة العثمانية وتقسيم العالم الإسلامي بين قوى الاستعمار التقليدي. وإذا كانت المدارس الفكرية المتعددة الإسلامية والاستشرافية على حد سواء قد اختلفت في الإجابة على هذا السؤال، إلا أن التحليل في هذا الموضوع إنما ينصب على التعريف بطبيعة التغيرات العثمانية والأوروبية التي أحدثت تأثيرها في السمات والعمليات النظامية الدولية في هذه المرحلة الانتقالية بين القوة والهيمنة وبين الضعف والانهيال. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السمات ليست الخاصة بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة فقط ولكن الخاصة أيضاً بالتفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة أو المستقلة عنه والتي سنتناولها فيما يلي:

أ- المتغيرات العثمانية: بين مظاهر الضعف الذاتي وأسبابه وبين محاولات الإصلاح.

ولقد كان السياق الذي وقع في نطاقه صلح ويستفارك ١٦٠٦م بمثابة الكشف الأول للنقاب عن تدهور الأوضاع الداخلية العثمانية وآثارها السلبية على الإنجاز الخارجي بعد سليمان القانوني. فلقد تولى من بعده عدد كبير من السلاطين الضعاف وتعاقبت دورات اشتداد الضعف وعدم الاستقرار الداخلي ودورات الإصلاح، وتخلل هذه الدورات محاولات التقدم في أوروبا ولو بصعوبة أو الدفاع والحفاظ على الأراضي العثمانية.

وبالنظر إلى دراسات عربية واستشرافية ركزت على عوامل الخبو والانهيال ومحاولات الإصلاح خلال القرنين ١٧ و ١٨م (التي نقلت عن كتابات المؤرخين الأتراك المعاصرين لهذه المرحلة) يمكن أن نوجز عدة مجموعات من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي عملت تأثيراتها على النظام العثماني خلال القرن ١٧-١٨م حين أخذ يشهد

تطورات عميقة هزت أركانه وهياكله القديمة التي استند عليها من قبل في عملية توسعه ونموه وحتى الوصول إلى مرحلة الدولة العالمية.

وتثير دراسة هذه العوامل ضرورة التمييز بين مستوى الأسباب والنتائج.

وتتلخص أهم العوامل السياسية في تدهور خصائص السلطة ابتداء من السلاطين إلى البيروقراطية إلى القضاء. وترتب على ذلك انتشار الفوضى والفساد. وكان الفساد الآفة التي دمرت القدرات المختلفة. أما العوامل المتصلة بتداعي نظام القوة العسكرية العثمانية فتثير قضية ضعف نظام الانكشارية من حيث أسبابها ومن حيث آثارها السلبية على السياسات الداخلية.

كما تثير من ناحية أخرى قضية الإصلاحات العثمانية برمتها عند بدايتها. فلقد كان جوهر أول عمليات الإصلاح في بداية القرن ١٨م الإصلاح العسكري من خلال النقل من الغرب وهو الأمر الذي واجه مشاكل عدة ولم يحرز نتائجه المرجوة أي وقف الهزائم العسكرية. ذلك لأن تدهور نظام الجيش لم يكن إلا جزءاً من إطار كلي ومن ثم لم يكن إصلاح الجيش بمفرده هو السبيل لمنع الهزائم الخارجية العسكرية والدبلوماسية.

أما عن العوامل الاقتصادية فلقد كان في جوهرها الأبعاد المالية، ومن مظاهرها ارتفاع نفقات المعيشة، التضخم، سوء إدارة الميزانية، ارتفاع الضرائب على الرعية، ارتفاع تكلفة الجيش، استنزاف الإيرادات العامة في نفقات غير رشيدة وغير قانونية أو بسبب الفساد، تدهور الريف وترك الفلاحين للقرى.

ولقد كان لهذه العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية على مركز الدولة العثمانية في الأناضول كما كان لها آثارها على العلاقة بين المركز وبين الولايات التابعة للحكم العثماني. وفي نفس الوقت كان للعملة وجه آخر وهو مسئولية تفكك العلاقة بين المركز وهذه الولايات عن الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية تحت تأثير عاملين هما: وضع الأقليات الدينية والقومية وسوء نظام الحكم العثماني للولايات مما أدى إلى ظهور حركات انفصالية واستقلالية، ولقد تلاعبت قوى التدخل الخارجي بهذين العاملين في معرض هجومها على الدولة العثمانية من الداخل.

ب- المتغيرات الأوروبية: تبلور عناصر القوة الأوروبية وتزايد الضغط الخارجي على الدولة العثمانية.

يتلخص البحث في تأثير هذه المتغيرات في المقولة الثلاثية الأبعاد التالية:

* تحدد انتهاء التوسع العثماني في أوروبا بالتفوق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري المتعاضم لـ"دار الحرب".

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

* كان للتطور في الدور الاقتصادي العالمي لأوروبا آثاره السلبية على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية.

* ومع ذلك حفظت الإمبراطورية قلبها الأوروبي لمدة ما يزيد عن القرنين كما ظل قلبها العربي بعيداً عن الهجمة المباشرة بسبب طبيعة التوازنات والنزاعات الأوروبية على القارة وحول البحار.

١- التطور في عناصر القوة الأوروبية:

تنوعت التقييمات الاستشراقية لدرجة وأسباب التدهور والضعف الذي أصاب العالم الإسلامي بصفة عامة خلال القرنين ١٧، ١٨م - كما سنرى- ولكن هناك درجة من الاتفاق بين بعض التحليلات المتخصصة في الدراسات العثمانية أن الضعف العثماني (الاقتصادي والفكري) في هذه المرحلة - وخاصة القرن ١٨م- لم يكن مطلقاً أو جذرياً ولكن كان نسبياً بسبب التغيرات في النظام الدولي، فالتغير النوعي في قدرات الطرف الأوروبي والذي نقله من عصر الإمارات الإقطاعية إلى عصر الدول القومية ذات الحركة العالمية، هذا التغير هو الذي أبرز هذا الضعف العثماني.

ففي حين تراكت الإنجازات الأوروبية خلال القرنين ١٦، ١٧م ظلت الإمبراطورية العثمانية غير قادرة على تطوير نظامها القديم، بل أن الضعف الداخلي لهذا النظام لم يجعلها قادرة مع نهاية القرن ١٨م- على مواجهة نتائج تراكم عناصر القوة الأوروبية خلال القرنين ١٦، ١٧م.

ولكن ونظراً لسيطرة العثمانيين على أراضيهم الأوروبية فإن الدولة العثمانية استمرت قوية جداً ولو في شكل مختلف عما كان قائماً في ظل أقصى قوة وصلت إليها من قبل في القرن ١٦م.

٢- الصعود في القدرة الاقتصادية الأوروبية وآثارها السلبية على الاقتصاد العثماني:

تمثلت أهم أبعاد هذا الصعود في أمرين:

أولهما: التطور في الدور الأوروبي في الاقتصاد العالمي والذي اقترن بتطوير أساليب الصدام مع العالم الإسلامي وبالانتكاسات السياسية التي أصابت الدولة العثمانية.

وثانيهما: انعكاس التفوق الاقتصادي الأوروبي داخل الإمبراطورية ذاتها على ضوء خصائص الامتيازات وعواقبها.

ويتصل البعد الأول بتحول طرق التجارة العالمية عن المرور داخل أراضي الإمبراطورية بعد أن كانت الدولة العثمانية عند منتصف القرن ١٦م تسيطر بمفردها على الطرق التجارية البحرية من المحيط الهندي إلى المتوسط.

ومن ثم فقدت الدولة العثمانية جزءاً كبيراً من التجارة العالمية بعد أن أضحت المياه المتوسطة مياه داخلية بعيدة عن تيار التجارة العالمية، هذا وكان الجغرافيون العثمانيون قد حذروا منذ نهاية القرن ١٦م من مخاطر المراكز الأوروبية التجارية على سواحل الهند والخليج، كما نبهوا إلى ضرورة إحكام السيطرة العثمانية على شواطئ اليمن وما يمر بها من تجارة وإفان يطول الأمد قبل أن يحكم الأوروبيون أراضي الإسلام.

وفي المقابل تضاعفت عدة مرات تجارة أوروبا. ولا يرجع هذا الوضع إلى احتكار القوى الأوروبية لطرق التجارة البحرية المفتوحة فقط ولكن يرجع أيضاً إلى عدة اعتبارات أخرى من أهمها: فقدان الدولة العثمانية السيطرة على بعض أهم مناطق وطرق التجارة في أرجائها مثل البحر الأسود لصالح الدول الأوروبية وذلك تحت ستار الامتيازات الممنوحة بها عقب الهزائم العثمانية المتوالية، لم يجتمع للعثمانيين الشروط اللازمة لتحقيق التوسع الاقتصادي حيث لم يكن لديهم خبرة بتقاليد التجارة العالمية ولم يستغلوا المزايا التي تحققت لهم بفضل فتوحاتهم وخاصة في الوطن العربي.

ولقد لعبت الشركات الأوروبية للتجارة دوراً متزايد الأهمية في التجارة الخارجية للإمبراطورية العثمانية في حين لم يلعب الأتراك دوراً أساسياً في هذه التجارة ولو على الأقل كمجرد وسيط.

ولقد كان لجميع هذه الأبعاد المتداخلة علاقاتها أيضاً بالعملة العثمانية، ومن ثم تفاقمت الأزمة المالية التي كانت الدولة تعاني منها تحت تأثير اعتبارات داخلية (وخاصة أعباء الجيش العثماني).

أما البعد الثاني فيتصل بخصائص وعواقب الامتيازات، فبقدر ما عكس تطور هذه الامتيازات خلال القرنين ١٧، ١٨م التغيير في موازين القوى السياسية العالمية - كما سبق ورأينا - بقدر ما كان لها انعكاساتها ومدلولاتها الاقتصادية.

ولقد أبرزت التطورات الدولية في القرن ١٨م تفوق الدور الغربي في التجارة الدولية للإمبراطورية وذلك نظراً للتغيرات العميقة في التجمعات الأوروبية والتي دفعتها نحو مزيد من التوسع الخارجي. ولما كانت الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية أداة خدمة هذا التوسع فلقد كانت التسهيلات التي وفرتها الامتيازات تخدم مرحلة التطور التي تمر بها هذه الدول أي مرحلة الرأسمالية الماركنتيلية ثم الرأسمالية قبل الصناعية. ففي خلال هذه المرحلة كانت الصادرات ضرورية وهامة، ولذلك أنشأت الحكومات شركات كبرى ساندها الجيوش والدبلوماسية ومن ثم تمكنت من توظيف الامتيازات لصالح التجار الغربيين المنتشرين في مختلف أرجاء الإمبراطورية والقائمين على نقل المواد الأولية من هذه الأرجاء

ونقل الصادرات المصنعة إليها. وبذا ترسخت جذور التبعية الاقتصادية العثمانية من خلال عواقب الامتيازات في هذه المرحلة.

ف نجد أن الأوروبيين أضحوا المستفيد الأول من التجارة العثمانية وتدهورت القاعدة الاقتصادية العثمانية وتدهور الدور العثماني كوسيط في تجارة الغرب مع الشرق، وأضحى الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح الغرب. بعبارة أخرى جعلت الامتيازات من الإمبراطورية سوقاً كبرى لمنتجات الغرب، وفي نفس الوقت حارب الأوروبيون تطور الصناعة العثمانية الوطنية حتى تظل القاعدة الصناعية العثمانية محدودة إلى أقصى حد فنتقلص قاعدة قوة الإمبراطورية.

هذا ولم يكن بمقدور القوى والمؤسسات العثمانية أن توقف الآثار السلبية للامتيازات وإما لاعتبارات عدم كفاءتها وتدهورها وأما لاعتبارات سياسية متصلة بدور القوى الداخلية المستفيدة من هذا الوضع.

وعلى هذا النحو يمكن القول وبالنظر إلى دوافع وعواقب الامتيازات أن المشكلة كانت ذات أبعاد سياسية وليست اقتصادية فقط، وأن الأزمة التي واجهتها الإمبراطورية في هذه المرحلة لم تكن أزمة اقتصادية حقيقية على الأقل على الصعيد الداخلي ولكن أزمة سياسية تجد جذورها في أطماع القوى الخارجية، ولم ينجح العثمانيون في وضع العوائق الفعالة أمام اتساع هذه الأطماع نظراً للفشل في تبني عملية إصلاح سياسية واقتصادية، ولهذا لا يصح في هذا الموضوع أن نجعل من الدولة العثمانية إما الضحية أو المسئول الوحيد، فإذا كان حكم التاريخ لم يمل لصالح الدولة العثمانية لفترة طويلة، إلا أنه لا يمكن أن نقبل هذا الحكم تماماً لتقديم عكسه ذلك لأن التاريخ الداخلي للإمبراطورية لم يلق عليه الضوء الكافي لكشف ستار كثير من الأوضاع حيث أن مجال دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني يعد متأخراً، ناهيك عن إن التاريخ العثماني برمته هو أكثر مراحل التاريخ الإسلامي التي لم تلق العناية والدراسة الكافية.

٢- التوازنات الأوروبية على القارة الأوروبية وحول البحار والمحيطات:

سبق الإشارة وبقدر من التفصيل إلى نمط الانتقال من التوظيف العثماني للتوازنات لدفع الفتوح إلى التوظيف لها للدفاع عن استرداد أراض عثمانية، ويكفي هنا تلخيص أهم سمات هذه التوازنات التي ساعدت على إفراز هذا النمط وهي تنقسم إلى سمتين:

الأولى- محاولة تجميع الصفوف المسيحية في مواجهة الأتراك العثمانيين على أساس الحاجة للعمل لطرد الكفار من الديار المسيحية وتسوية جميع الخلافات العالقة وحتى يتوفر المجال لممارسة قوتهم وقدرتهم ضد الكفار وإنقاذ الدم المسيحي الذي كان ضحية تردهم وزيفهم عبر القرون الأخيرة".

والثانية- تنافس الدول الأوروبية وصراعهم من أجل الهيمنة على القارة الأوروبية والتي كانت الحروب الاستعمارية أحد أبعاده المهمة، ولقد أضحى هذا التنافس الضمان الأساسي لسلامة الأراضي العثمانية في أوروبا وخارجها أيضًا خلال القرن ١٨م وحتى أضحى هنا التنافس بعد ذلك خلال القرن ١٩م مهددًا للسلام في أوروبا ذاتها.

بعبارة أخرى، إذا كانت فورة معاهدات الامتيازات خلال القرن ١٨م تعبيرًا واضحًا عن تغيير موازين القوى السياسية والعسكرية، وعن تزايد اندماج الدولة العلية في نظام التحالفات الأوروبية، إلا أن الصراع بين القوى الأوروبية للهيمنة على القارة وعلى المستعمرات كان من أهم العوامل ذات الآثار الموازية التي ساعدت على بقاء الإمبراطورية لفترة طويلة.

ولم تكن التوازنات على القارة تنفصل عن نظائرها خارج القارة والتي حكمت اتجاهات الحركة الاستعمارية الأوروبية، فقد أدى نمط التوسع الأوروبي في هذه المرحلة والذي أعلى من قيمة التجارة والمستعمرات إلى إبراز نمط من العلاقات الأوروبية مع الدول الإسلامية، ونمط من العلاقات الأوروبية العثمانية حول هذه الدول اختلف عما ساد من قبل وعما سيبيرز بعد ذلك في القرن ١٩، ٢٠م أي الاستعمار المباشر، وهذا يقودنا إلى المبحث التالي.

ثانيًا- العالم الإسلامي بين انعكاسات تقلص القوة العثمانية وبين تطور توجهات

وعواقب الهجمة الأوروبية:

مارست عدة متغيرات تأثيراتها على التفاعلات بين عدة أطراف في أنساق فرعية دولية إسلامية وبين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وهناك مستويات أساسيان من هذه الأنساق الفرعية:

المستوى الأول هو مستوى النسق العربي الذي يضم الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني.

أما المستوى الثاني فهو مستوى الدول الإسلامية المستقلة عن الدولة العثمانية وهي أساسًا الدولة الصفوية، والدولة المغولية في الهند، والدولة السعدية في المغرب.

هذا وتتقسم المتغيرات التي شكلت العلاقات الدولية حول هذين المستويين إلى متغيرات عثمانية، ومتغيرات أوروبية، ومتغيرات نابغة من خصائص أوضاع كل نسق فرع في هذين المستويين.

فمن ناحية نسعى إلى اكتشاف تأثير تداخل المركزية العثمانية على ولاياتها العربية وخاصة من حيث إمكانات حمايتها من التدخلات الأوروبية وكذلك اكتشاف تأثير استمرار الصراع أو على الأقل عدم التعاون مع الدول الإسلامية على إمكانات مواجهة تصاعد الهيمنة الأوروبية الجديدة.

ففي حين كانت النمسا وروسيا تحققان انتصاراتهما على الدولة العثمانية في أوروبا كانت فرنسا وبريطانيا تدخلان ساحة المسألة الشرقية ولكن من باب آخر أي في أرجاء العالم الإسلامي التابع للدولة العثمانية وغير التابع لها، هذا ولقد حاولت روسيا في هذه المرحلة أن تشارك في هذا الدخول على صعيد الوطن العربي وآسيا الإسلامية وسنلاحظ -خلال هذه المرحلة- كيف أن الدور العثماني قد توقف عن الدفاع عن أرجاء العالم الإسلامي قبل أن يدخل ذلك في القرن ١٩م مرحلة العجز عن صد الهجوم المباشر. ولذا تثار أماننا الأسئلة التالية:

هل استغلت الدول الأوروبية الصراع الصفوي العثماني؟ وهل استغلت بوادر الخلخلة المركزية العثمانية لحكم الولايات العربية؟

هل كان للعلاقات العثمانية مع بعض الدول على ساحة أوروبا تأثيرها على علاقاتها حول أرجاء العالم الإسلامي؟

ومن ناحية أخرى فإن المتغير الأوروبي المقصود به أمران: التطور في طبيعة، ومن ثم اتجاه التوسع الأوروبي خارج أوروبا على ضوء التطور في المجتمعات الأوروبية والتطورات في أوضاع التوازنات بين القوى الخارجية وتنافسها خارج القارة.

فمع انتقال الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية انتقل الاستعمار من الطابع التجاري إلى الطابع الصناعي حيث أضحي هدفه السيطرة على أسواق شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة، ولقد انعكس هذا التطور على شكل ومحاور امتدادات النفوذ الأوروبي حول العالم الإسلامي خلال القرنين ١٧م، ١٨م، فبعد أن أخذت القوى الأوروبية خلال القرن ١٦م تمتد إلى سواحل البلاد العربية والإسلامية المطلية على المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي وذلك لتطويق العالم الإسلامي في وقت كانت دولة الكبرى تتمتع بالقوة السياسية، بدأ اتجاه الدول الأوروبية إلى مد النفوذ إلى الدول الإسلامية ذاتها لتدعيم ليس السيطرة التجارية ولكن السيطرة السياسية بعد أن دخلت هذه الدول مرحلة الضعف، وهكذا وبعد أن كان النفوذ الأوروبي السياسي في أوائل القرن ١٨م لا يزال ضئيلاً في منطقة الشرق الإسلامي حيث كانت الحكومات المغولية والفارسية والعثمانية لا تزال على جانب مهم من القوة إلا أنه بازدياد الفوضى والضعف في هذه الحكومات عبر القرن ١٨م ازداد النفوذ السياسي الأوروبي إلى جانب النفوذ التجاري.

والجدير بالذكر هنا أن قلب العالم الإسلامي -وحتى نهاية القرن ١٨م- لم يتعرض للهجوم الأوروبي المباشر الذي ظل قاصراً على سواحل البحار الشرقية والجنوبية وعلى الامتيازات التجارية والمالية، ولكن حين حدث تحول جديد في النشاط الأوروبي مع الثورة الصناعية الثانية سيطر أسلوب الاستعمار المباشر على القرن ١٩م وكانت الحملة الفرنسية

على مصر والشام هي بداية هذه المرحلة الجديدة، وبالمثل فإن نمط التوازنات الأوروبية-الأوروبية السابق توضيحه قد مارس نفس التأثير على اتجاه التوسع الأوروبي وأطرافه. ومن ناحية ثالثة فإن المتغيرات النابعة من خصائص وأوضاع كل نسق فرعي إسلامي دولي كانت محصولتها تمثل السمة العامة لحالة العالم الإسلامي في هذه المرحلة أي سمة البيئة الكلية التي جرت في نطاقها التفاعلات الإقليمية، وهذه السمة هي حالة من الضعف العام ومن تدهور الدور السياسي في التاريخ العالمي، حيث أضحت كل القوى الإسلامية قرب نهاية القرن ١٨م في موقف الدفاع في مواجهة القوى المسيحية الغربية بعد أن تغير تمامًا الوضع العالمي والذي معه فقد العالم الإسلامي المبادرة السياسية العالمية. هذا ولقد تعددت زوايا نظر المستشرقين إلى هذا الوضع الجديد ومحدداته على نحو يبرز مواقف متنوعة من قضية العلاقة بين الداخلي والخارجي والعلاقة بين الحضارة وعناصر القوة المادية.

وإذا كان اتجاه قد أبرز وزن العوامل الداخلية الحضارية في حين أبرز اتجاه ثانٍ وزن العوامل الخارجية فإن اتجاهًا ثالثًا وإن حاول أن يجمع بين الأبعاد الداخلية والخارجية إلا أنه جعل الداخلية هي الأساس حيث كانت ذات طبيعة متدهورة بالفعل عند مجيء الموجة الغربية الجديدة، مع ملاحظة أن هذا الاتجاه لم يذكر من قريب أو بعيد الهجمة الأوروبية باعتبارها مصدر تهديد خارجي استغلت ما كان قائمًا من ضعف وأضافت عليه:

١ - أنماط التفاعلات الدولية حول الولايات العربية تحت الحكم العثماني مع بداية تخلخل المركزية العثمانية:

بمراجعة مضمون دراسات بعض المؤرخين العرب المعاصرين عن تاريخ الوطن العربي الحديث (خلال القرنين ١٨، ١٧م) نجد واضحًا تركيزها على بعدين أساسيين: أولهما- سمات وأسباب تدهور الإدارة والحكم العثماني للولايات العربية، ومن ناحية أخرى الربط بين أسباب ضعف الدولة العثمانية وبين ضعف هذه الإدارة والحكم وبين ظهور ما سمي "الحركات الاستقلالية"، الانفصالية، الوطنية، التحررية، المحلية، في بعض الولايات العربية. سواء كانت الولايات الدائمة والوقوع في نطاق الحكم العثماني (مصر والشام)، أو التي خرجت في بعض الأحيان عنه مثل (البصرة، بغداد، اليمن)، أو التي لم تكن تقع إلا تحت السيادة الاسمية العثمانية (الحجاز)، أو التي كانت خارجها حتى القرن ١٩م (الخليج).

ولقد ظهرت معظم حركات العصبية المحلية، خلال القرن ١٨م الذي شهد اختلال ثم انهيار التوازن الذي سعت قوانين سليمان القانوني لإقراره بين السلطات المركزية العثمانية وبين الحاميات العثمانية والعصبية المحلية، ولم تتجح محاولات السلاطين لاستعادة هذا

التوازن خلال القرنين ١٧، ١٨م ولذا كان عليهم التحرك بقوة لمواجهة الحركات المتعددة التي حملت مشروعات ذات طابع استقلالي.

وفي مقابل اهتمام الدراسات التاريخية عن تاريخ الوطن العربي الحديث بهذين البعدين نجد أن الأبعاد الدولية لم تلق اهتماماً مذكوراً، والجدير بالملاحظة أن مضمون هذه الدراسات تهتم صراحة وضمناً -بطرح مقولتين شائعتين ومتناقضتين في نفس الوقت وهما:

من ناحية: ن نمط الحكم العثماني في الولايات العربية هو المسئول عن تدهور وانحطاط أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولهذا ظهرت الحركات الاستقلالية، ومن ناحية أخرى: أن هذا الحكم -قد حمى المنطقة- عن طريق ما فرضه من عزلة عليها من الاستعمار الأوروبي كما حقق لها الوحدة السياسية التي افتقدتها منذ سقوط الخلافة العباسية.

ومن ثم فإن هاتين المقولتين تثيران السؤالين التاليين: هل كانت الحماية العثمانية من التهديدات الخارجية للدول العربية ثمناً مقبولاً وعادلاً للاستنزاف والفوضى الداخلية والعزلة عن التطورات العالمية؟ ما هي ضوابط العلاقة السليمة بين مركز الإمبراطورية والأطراف التابعة لها؟ وما درجة تأثير الأطراف الخارجية على تشكيلها؟

ويمكن من خلال محاولة الإجابة على هذه الأسئلة إعادة صياغة هاتين المقولتين على ضوء إعادة تمحيص أبعاد العلاقة بين ضعف الإدارة العثمانية وبين الحركات الاستقلالية ولكن على النحو الذي يبرز طبيعة هذه الحركات ووزن وطبيعة تأثير المتغير الأوروبي على التفاعل بينها وبين المركزية العثمانية. فمن الملاحظ أن الاتجاه العام للأدبيات العربية والاستشرافية على حد سواء هو إغفال تقدير وزن تأثير هذا المتغير على التفاعلات العثمانية العربية. وإن كانت هذه الأدبيات لم تغفل الإشارة إلى الدور الأوروبي فإن ذلك قد تم في مواضع متفرقة وبصورة عادية وبدون تحليل وربط بالسياق العام لتوثر هذه الأحداث ودون تمييز بين أنماط مختلفة لتأثير هذا المتغير في الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية المختلفة.

ولذا يهدف تحليلنا إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

هل تزايد وزن مساندة الأطراف الأوروبية لهذه الحركات مع تزايد الضغط العثماني ومع تزايد التوجه الأوروبي نحو المنطقة العربية؟ وهل كان الخوف من التهديد الأوروبي أحد عوامل إمساك هذه الحركات عن المطالبة بالاستقلال التام أم هي قوة رد الفعل العثماني الذي منعه؟ أم أن طبيعة هذه الحركات لم تكن تهدف في الأصل إلى الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية؟

وهل تساعده هذه الإجابة على تقديم رؤية عن أبعاد التفاعل بين تأثير المتغير الأوروبي وبين تأثير حالة العلاقات العربية- العثمانية؟

هذا وسينقسم التحليل إلى ثلاثة جزئيات تقدم كل منها سمات نمط التفاعلات الدولية حول أحد الأنساق الفرعية العربية الأساسية مصر، ثم الشام والجزيرة والخليج، ثم شمال أفريقيا، وهي أنماط ثلاثة اختلفت من حيث شكل الحكم العثماني ومن حيث درجة إحكام السيطرة العثمانية بصورة دائمة. فهل سيساعد هذا التحليل على إعادة صياغة المقولتين الشائعتين السابق عرضهما على نحو يلخص رؤية جديدة عن أبعاد التفاعل بين الضعف العثماني وبين رد الفعل العربي، وبين طبيعة تأثير المتغير الأوروبي؟

أ- مصر بين المساندة العسكرية الروسية لحركة علي بك الكبير وبين التنافس الفرنسي - الإنجليزي التجاري:

كان الصراع بين بكوات المماليك والولاة العثمانيين من ناحية فضلاً عن الصراع بين الأسر المملوكية على السلطة من أهم أسباب تدهور الأوضاع في مصر خلال القرن ١٧، ١٨م. ومع ذلك لم تفرز هذه الصراعات وحتى منتصف القرن ١٨م أي محاولة للانفصال أو الاستقلال عن المركز العثماني.

وكانت حركة علي بك الكبير (١٧٦٠ - ١٧٧٢م) مجالات خصباً لدراسة أبعاد دولية مهمة تبين آثار وانعكاسات التوازنات العثمانية الأوروبية على مصر من ناحية كما توضح من ناحية أخرى توجه مصري مبكر نحو تحدي الهيمنة العثمانية وفي نفس الوقت تجنب الخضوع لإحدى القوى الأوروبية الكبرى بمفردها. وتتضح لنا هذه الخلاصة على ضوء ما يلي:

من ناحية: كانت حركة علي بك الكبير حركة استقلالية في ظاهرها (عزل الوالي العثماني وعدم قبول ولاة آخرين، التوقف عن دفع الأموال للدولة العثمانية، سك العملة والدعاء على المنابر) ولكن لم يعلن علي بك الانفصال أو قطع العلاقات، كما لم تستمر الحركة من بعد القضاء عليه. وكان من أهم مظاهر الاستقلالية التي سعى إليها بناء قوة عسكرية لتوسيع النفوذ المصري في الحجاز والشام، وكذلك تدعيم القدرة الاقتصادية المصرية من خلال تعبئة مصادر دخل جديدة وخاصة من التجارة.

ومن ناحية أخرى: وفي حين ساندت روسيا علي بك عسكرياً ضد العثمانيين فإن التنافس البريطاني الفرنسي التجاري ساعده من جانب آخر.

ولقد اتخذت المساندة الروسية شكل الاتفاق على القيام بعمل مشترك ضد العثمانيين وكان من أهمها المساندة الروسية البحرية لقوات علي بك الكبير وظاهر العمر خلال محاولتهما إحكام السيطرة على الشام. وكان هذا العمل بمثابة أول تدخل عسكري أوروبي مباشر - ولو محدود النطاق - في العلاقات العثمانية العربية. وعلى الصعيد التجاري كان اتفاق التعاون التجاري بين علي بك وإنجلترا أول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والقوى الأوروبية. ولقد تولد هذا الاتفاق في ظل التنافس التجاري الاستعماري بين

إنجلترا وفرنسا في شرق المتوسط للسيطرة على طريق التجارة بين البحر الأحمر والمتوسط بعد أن تدعم النفوذ البريطاني في الهند على حساب النفوذ الفرنسي، فلقد اتفق علي بك الكبير مع شركة الهند الشرقية لإعادة إحياء طريق البحر الأحمر - مصر - المتوسط وفتح أمام التجارة الإنجليزية بين الهند وأوروبا. وهو الطريق الذي سبق وأغلقه العثمانيون تحت ضغط متطلبات حماية الأماكن المقدسة وحماية الدخول من طرق التجارة البرية الآسيوية وخوفاً من زيادة ثروات المماليك. ولذا كان الاتفاق مع إنجلترا بمثابة أقصى تأكيد على محاولات علي بك الاستقلال المالي - التجاري عن الدولة العثمانية بل ودعم قدرة مصر الاقتصادية والمالية في مواجهة هذه الدولة. ولقد اقترن بذلك تشجيع التجار الأوروبيين وحماية التجارة الأوروبية. كما ترتب عليه تغييرات اجتماعية وقانونية مهمة للتغلب على العوائق التي تعترض هذه النشاطات الأوروبية؛ ولذا تنامي نفوذ الأقليات في مصر على نحو لم تعرفه مصر العثمانية من قبل، ولم تبدأ الدولة العثمانية في الاعتراض على هذا التوسع التجاري إلا حين بدأ علي بك الكبير يوظف عوائده لبناء قوة عسكرية تدعم نفوذه وتدعم مصالحه الاقتصادية. ولقد كان من بين أهداف امتداد نفوذ علي بك إلى الحجاز تأمين هذا الطريق التجاري.

ومن ناحية ثالثة: كان لحالة نظام التوازن الأوروبي وكذلك التوازنات العثمانية الأوروبية تأثيرها على فرص هذه الحركة والقيود عليها ومن ثم فلقد سقطت هذه الحركة لأن الظروف الدولية السائدة وخاصة من حيث الصراعات الأوروبية لم تكن ملائمة لتحقيق أهداف السلوك العسكري الخارجي لعلي بك. هذا فضلاً عن قوة رد الفعل العثماني لإجهاض هذه الحركة واستعادة هيبة السلطة العثمانية في وقت كانت الدولة العثمانية قد منيت بهزائم عديدة في أوروبا أفضت إلى معاهدة كوكينارجا. فيمكن القول: إن روسيا قدمت المساعدة لعلي بك وظاهر العمر كعنصر ضغط لتحقيق مكاسب أخرى أكثر أهمية في مناطق أخرى في مواجهة الدولة العثمانية، وبالفعل ما أن تم عقد معاهدة كوكينارجا تخلت روسيا عن من ساندتهم من قبل على سواحل الشام. هذا ومن ناحية أخرى فلقد كان لمراقبة فرنسا وبريطانيا للتوسع الروسي نحو المشرق العربي آثاره أيضاً في تحجيم نطاق الحركة الروسية نحو مصر والشام، وأخيراً فإن الأوضاع التنظيمية الدولية المحددة للتفاعل بين النظام العثماني والنظام الدولي الأوروبي في هذه المرحلة الانتقالية من عمر الأول (التحرك نحو الضعف) والمرحلة التكوينية من عمر الثاني، هذه الأوضاع بينت أن التفاعل حول المشرق العربي والعالم الإسلامي كله وحتى أواخر القرن ١٨م كان في الأساس تجارياً وليس عسكرياً سياسياً كما حدث بعد ذلك في القرن ١٩م. ولذا فبينما حقق علي بك الكبير نجاحاً على الصعيد التجاري لم ينجح حين انتقل إلى فكرة الاستقلال العسكري السياسي.

ب- الشام والجزيرة: بين تعاون الحركات الاستقلالية في الشام مع القوى الأوروبية وبين الضغط البريطاني على جنوب الجزيرة:

نظراً للموقع الجغرافي لهذين النسقين الفرعيين تأثرت تفاعلاتهما الدولية بطبيعة المتغيرات الأوروبية في احتكاكها بالمتغيرات العثمانية فقط، ولكن أيضاً بحالة الصراع الصفوي- العثماني. ولقد ظل تأثيره قائماً حتى نهاية القرن ١٨م حين بدأ يظهر عليه وخلال القرن ١٩م -تأثير التدخل الأوروبي وذلك في وقت- أصاب فيه الضعف- الطرفين العثماني والصفوي كما تطورت التوازنات الأوروبية.

وفي الشام تبرز أمامنا ثلاثة نماذج كبرى للحركات الاستقلالية التي حاولت الاستفادة من ضعف الإدارة العثمانية لتدعيم منحي الاستقلال. نموذج حركة المعنيين ثم الشهابيين والدروز في لبنان، حركة ظاهر العمر ثم أحمد الجزار في فلسطين، حركة آل العظم في دمشق.

وتشترك هذه النماذج في عدة سمات أو خصائص نركز بصفة خاصة على تلك التي لها مدلولات بالنسبة للتفاعلات العثمانية الأوروبية حولها:

فمن ناحية: ظهر قادة هذه الحركات من بين توازنات قوى محلية وتمكنوا من الانفراد بالسلطة نتيجة القدرة على اتباع سياسة توازن بين مختلف القوى.

ومن ناحية أخرى: حصلت هذه الحركات في بدايتها على رضا ضمني أو مباشر من استانبول نظراً لقيام هذه القوى بدور في حماية مصالح الدولة العثمانية. ولكن سرعان ما تغير هذا الرضاء إلى قرار بالتصفية حين تزايدت مصادر القوى المنافسة لهذه الحركات ونظراً لزيادة ركائز قوتها المالية والعسكرية ونظراً لاتصالها بقوى أوروبية.

ومن ناحية ثالثة: اقترنت هذه الحركات بتغلب اتجاه التسامح الديني مع الأقليات وتزايد نفوذ الأوروبيين وبتدعيم الاتصالات مع قوى أوروبية متعددة لتعبئة المساندة في مواجهة العثمانيين، ولقد تنوعت أنماط العلاقة مع هذه القوى الأوروبية وكان لحركة فخر الدين المعنى علاقات متعددة: سياسية واقتصادية وثقافية مع إيطاليا وأسبانيا وفرنسا والقدس يوحنا في مالطة. وكانت هذه العلاقات تثير قلق السلطة العثمانية وتدفعها للتدخل وخاصة في الأحوال ذات الصلة بالصراع مع الصفويين. فإذا كان السقوط الأول لفخر الدين المعنى ١٦١٣م قد ارتبط برغبة السلطان العثماني في تأمين ظهره خلال تدهور الجبهة الصفوية وللاستيلاء على الموارد اللازمة لدعم العمليات العسكرية العثمانية على هذه الجبهة فإن السقوط الثاني للأمير فخر الدين المعنى أيضاً قد اقترنت بحدوث اتصالات بينه وبين الشاه الصفوي ناهيك عن اتصالاته مع القوى الأوروبية. وبالمثل فإن السقوط الأول لآل العظم ١٧٣٠م ارتبط بالقلقل

التي ثارت في استانبول بسبب الهزائم على الجبهة الفارسية كما أرادت الدولة العثمانية مصادرة أموال آل العظم لتمويل حربها مع الصفويين.

وحول الجزيرة والخليج: فلقد تأثرت التفاعلات الدولية حولها بأبعاد ثلاثة: درجة النفوذ العثماني قوة أو ضعفاً، ودرجة امتداد أو تقلص النفوذ الصفوي وأخيراً تزايد التدخلات الأوروبية.

فخلال القرن ١٧م كان هناك توازن معقد في هذه المنطقة نجم عن استمرار النزاع الصفوي العثماني من ناحية وعن تطور توازن القوى الأوروبية في المنطقة (البرتغالي-الإنجليزي- الهولندي إلى الإنجليزي- الفرنسي- الهندي) من ناحية أخرى، واستمر هذا التوازن المعقد حتى انهيار القوة الصفوية في منتصف القرن ١٢هـ - ١٨م مما أدى إلى تراجع الاهتمامات الفارسية بالخليج ومن ثم أضحت توازن القوى الأوروبية محددًا أساسيًا في سياسات هذه المنطقة وفي تفاعلاتها الخارجية وخاصة في ظل طبيعة التطور في تنافس القوى الاستعمارية خارج أوروبا. أي تدعيم النفوذ البريطاني بعد تغلبه على النفوذ الهولندي ثم الفرنسي ومن ثم تصدت بريطانيا للسيطرة على الكيانات السياسية الناشئة في هذه المنطقة أي إمارات الخليج. هذا ولقد تشككت هذه الإمارات في النفوذ العثماني وحرصت على تأكيد استقلالها بين الصفويين والعثمانيين. إلا أن مسلك هذه الإمارات اتجه هولندا وبريطانيا وفرنسا كان أقل تشككاً. ولقد ساند البريطانيون الزيديين في اليمن لمقاومة العثمانيين، كذلك تعاون البريطانيون مع عمان ضد البرتغاليين وحاول الفرنسيون التعاون مع القبائل العربية في شمال الجزيرة ضد الحركة الوهابية ضد الإنجليز. ولقد لعبت تدخلات القوى الأوروبية دورها في تشكيل التوازنات الإقليمية في هذه الأرجاء على نحو مهد لسيطرة هذه القوى بعد ذلك على حساب مصلحة ووحدة الكيانات السياسية الإسلامية في هذه المنطقة.

ج- شمال أفريقيا: بين الهجوم على الوجود الأوروبي في المتوسط ومعاهدات السلام مع الأوروبيين وبين درجة الاستقلال عن السيادة العثمانية.

سبق أن رأينا كيف تجمدت ساحة الصراع العثماني الأسباني في المتوسط مع نهاية القرن ١٦م. ولكن ظلت المنطقة ولمدة ما يقرب من القرنين ساحة لنوع من الصراع غير المنظم أخذ شكل غارات بحرية متبادلة بين شمال وجنوب المتوسط طوال القرنين ١٧، ١٨م. ولم يحدث أي استقطاع من الأراضي المسلمة في شمال أفريقيا وظل للدولة العثمانية قدر كبير من السيطرة السياسية على هذه المنطقة.

وعلى ضوء الرؤية المقارنة بين أنماط التفاعلات حول الجزائر وتونس وليبيا يمكن أن نستخلص ما يلي:

من ناحية: ظهر في هذه الولايات بالتدرج نوع من الإدارة اللامركزية أو نوع من الاستقلال الذاتي عن المركز العثماني، كما ظهر منذ بداية القرن ١٨م وخاصة في تونس وليبيا- عصبية محلية (الحسينيون في تونس والقرامانيون في ليبيا) استطاعت أن تستأثر بالسلطة وجعلها وراثية، وفي ظل اعتراف من السلطان العثماني ولكن في ظل استمرار السيادة العثمانية ولو بصورة اسمية. ولقد أثرت عملية انتقال السلطة هذه والتنازع عليها على أوضاع شمال أفريقيا بحيث أدى تدهورها في نهاية القرن ١٨م إلى فتح أبواب التدخل الخارجي ثم الاحتلال العسكري بعد ذلك.

ومن ناحية أخرى: مارست الولايات الثلاث نشاط الجهاد البحري ضد المصالح الأوروبية في المتوسط. وإذا كانت العديد من المصادر الغربية قد وصفته بأعمال القرصنة مما استوجب من المؤرخين المسلمين دحض هذا الاتهام فإن بعض المصادر الغربية بينت أنه لم يكن نشاطاً قاصراً على المسلمين فقط وأنه لا تتطبق عليه مواصفات القرصنة، ولقد ساند المركز العثماني أنشطة الجهاد البحري للولايات الثلاث. فلقد كانت تحقق في البداية أهدافاً عثمانية في مواجهة القوى الأوروبية في المتوسط بتكلفة أقل من تكلفة القوة البحرية النظامية. ومن ثم كان التنسيق حول أنشطة الجهاد البحري من أهم الروابط بين المركز العثماني وبين هذه الولايات رغماً عن أبعاد اللامركزية في الشؤون الداخلية؛ ولهذا فإن نمط التفاعلات الأوروبية مع هذه الولايات يعكس نفس النمط الذي ظهر حول ولايات الشام. فلقد كان الطرف الأوروبي مصدر المساندة للحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية في الشام وهو الأمر الذي لم يظهر في خبرة شمال أفريقيا. بل كان التنسيق حول الجهاد البحري مؤشراً على الوضع المعاكس. وتزداد الصورة وضوحاً بهذا الصدد حين أراد العثمانيون -أن يحدوا من أنشطة الجهاد البحري وذلك تنفيذاً للالتزامات عديدة في معاهدات الصلح التي عقدت مع الدول الأوروبية في ظل بداية تدهور القوة العثمانية- فلقد قاوم دايات الجزائر الطلب العثماني مما دفع العثمانيون لممارسة الضغوط مثل وقف المساعدات العسكرية والمالية وغيرها، وكان الأمر ينتهي باستجابة الدايات لسياسة استانبول. ومن الأمثلة الأخرى على استمرار خضوع الولايات في شمال أفريقيا للسيادة العثمانية في مجال العلاقات الدولية مجال عقد معاهدات السلام والتجارة (بين تونس وبعض الدول الأوروبية) التي كان يوقعها الباشا العثماني باعتباره الممثل الرسمي للسلطان.

بعبارة موجزة، فإنه مهما بدا تراخي السلطة العثمانية على الأوضاع الداخلية فإن الولايات الثلاث لم تنفصل عن الدولة العثمانية أو تستقل عنها. فكانت الولايات -عدا ما سبق ذكره من روابط- تقدم المساعدة العسكرية لبعض الحملات البحرية العثمانية في المتوسط (مثلاً على كريت وخلال الحرب الروسية العثمانية (١٧٦٨-١٧٧٢م). وكانت هذه الروابط

العثمانية مع ولاياتها في شمال أفريقيا ووضع القوى الأوروبية منها - يحركها دوافع وتوجهات الطرفين كل منهما في مواجهة الآخر: فكانت الدولة العثمانية تحرص على التصدي للدول الأوروبية برًا وبحرًا وفي نفس الوقت عدم تشجيع الحكام المحليين على الانفصال، كما كانت الولايات تحرص بدورها على عدم الانفصال وإن سعت إلى زيادة استقلالها الذاتي. فلقد كانت تواجه تهديدات خطيرة من القوى الأوروبية ولذا كانت المساندة العثمانية ضرورية عند تزايد الخطر. وبالفعل نجح العثمانيون في إنقاذ تونس وليبيا من الاستعمار الفرنسي لفترة أطول من الجزائر.

وطالما ظل اهتمام القوى الأوروبية مركزًا على طريق الهند أي حول البحار والمحيطات الكبرى ظلت شمال أفريقيا كما ظل الخليج والجزيرة بل والشام ومصر بمنأى عن الهجوم الأوروبي العسكري المباشر، وهو الأمر الذي اختلف بعد ذلك منذ نهاية القرن ١٨م ابتداء من الحملة الفرنسية، حيث لم يصمد في مواجهة الهجمة الجديدة ذلك التوازن الحساس والمعقد في العلاقات بين المركزية العثمانية وبين ولاياتها العربية وهو التوازن الذي نجح العثمانيون في إدارته على نحو قلص من التأثير السلبي للمتغير الأوروبي على تفكك العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية في هذه المرحلة، واختلفت الصورة بعد ذلك حيث زاد وزن هذا التأثير بدرجة كبيرة وتدرجية منذ أوائل القرن ١٩م وعلى نحو عمق من هذا التفكك.

٢- أنماط التفاعلات الدولية حول مراكز القوة الإسلامية المستقلة عن الدولة العثمانية.

هذه المراكز هي: الدولة السعدية ثم العلوية في مراكش، والصفويون ثم القاجاريون في إيران والمغول في الهند. كذلك يمكن إضافة بعض إمارات وسط آسيا والقوقاز التي استكملت روسيا استقطاعها.

وتبين أنماط التفاعلات حولها مدى الامتداد الذي أضحت عليه التدخلات الأوروبية:

أ- السعديون ثم العلويون بين العثمانيين والدول الأوروبية: وصلت دولتهم إلى قمة قوتها في نهاية القرن ١٦م وبعد أن كانت أسبانيا والبرتغال تمثلان مصدر التهديد خلفتهما كل من بريطانيا وفرنسا. وتقدم التفاعلات الدولية بين هذه الأطراف نموذجين: أحدهما محوره الجهاد ضد بعض القوى الأوروبية، والآخر قام على التحالف مع البعض الآخر منها، كما تراوحت العلاقات مع الدولة العثمانية ما بين الفتور والجمود وما بين التعاون في مواجهة خطر مشترك، مثلاً حين تعرضت الموانئ المغربية لضرب الأسطول الفرنسي في منتصف القرن ١٨م وحين طالب السلطان العثماني من سلطان المغرب منع الروس من الدخول إلى المتوسط من خلال جبل طارق وذلك خلال الحرب الروسية العثمانية. أما عن نماذج التحالف فمن أبرزها (لاحظ الفارق) نموذج التحالف مع إنجلترا ضد أسبانيا والبرتغال وذلك في مرحلة

القوة السعدية، ثم نموذج تحالف بعض الأمراء السعديين -في مرحلة الضعف والتفكك والانقسام الداخلي مع الأسبان في مقابل المساعدة ضد أمراء آخرين يتصارعون على السلطة، وكذلك مساندة إنجلترا للمجاهدين ضد الوجود الأسباني في الثغور والذين يطمعون إلى نزع السلطة من السعديين في نفس الوقت الذي اتجه السلطان السعدي لتعبئة مساندة فرنسا منذ ١٦٣١م وحتى نهاية القرن ١٧م مع انتهاء الحكم السعدي، وساد التحالف بين فرنسا والعلويين في القرن ١٨م.

ب- مسلمو الهند من صعود الإمبراطورية المغولية إلى سقوطها: بين امتداد النفوذ البريطاني والتهديد الفارسي.

تقدم خبرة التفاعلات حول الإمبراطورية المغولية في الهند منذ صعودها وحتى سقوطها (في ظل جاهانجير ثم شاه جاهن ثم أورانجزيب) مدلولات مهمة حول مدى تأثير التنافس والانقسام بين الإمارات المسلمة على إفساح المجال أمام التوسع البريطاني وحول مدى تأثير الطوائف والملل غير المسلمة على المواجهة بين الإسلام والقوى الخارجية حول شبه القارة الهندية وهي المواجهة التي تأثرت أيضاً بمنهج مسلمي الهند. وأعقب خبو النفوذ البرتغالي وتراجعها في نهاية القرن ١٦م في المياه الهندية وسواحلها نفوذاً هولندياً ثم تنافساً هولندياً إنجليزيًا طوال النصف الثاني من القرن ١٧م، وحتى تغلبت إنجلترا وانحصر النفوذ الهولندي في جزر إندونيسيا أساساً. وإذا كان وجود الدولة المغولية في الهند قد حد من تفكير القوى الأوروبية في مد سلطانها مباشرة على الأراضي واكتفت في البداية بمراكزها وقواعدها على السواحل فإن درجة مقاومة الأباطرة لهذا التوسع هي التي حددت نطاقه. وكان أورانجزيب (١٦٥٨-١٧٠٧م) أكثر من بذل الجهود في مواجهة النفوذ الهولندي والنفوذ الإنجليزي واقترن هذا بعملية إصلاح داخلية بالتخلي عن كثير من سياسات أكبر كسبيل لعلاج ما أصاب المسلمين من تهاون شديد في أمور العقيدة ولإصلاح النظم الإسلامية. وإذا كان أورانجزيب قد وجه ضربة قوية لمصالح شركة الهند الشرقية ووجودها في الموانئ وفي السواحل إلا أن الأنشطة الإنجليزية عادت من جديد نظراً لأهمية مصادر الدخل من ضرائب التجارة بالنسبة لأباطرة الهند.

٤- وبعد وفاة أورانجزيب ١٧٠٧م ضعفت شوكة الدولة المغولية وتفككت وأضحت أجزاءها الشمالية مطعماً للدولة الإيرانية، كما قويت شوكة الطائفة الهندوكية، وبذا أضحت الهند مجالاً مفتوحاً أمام استمرار التوسعات البريطانية الذي أخذ يواجهه منذ أوائل القرن ١٨ منافسة شركة الهند الشرقية الفرنسية، وقد استمر التنافس البريطاني الفرنسي من خلال محاولات كل جانب جذب الأمراء الهنود إلى صفه، وفي حين تم حسم التنافس لصالح إنجلترا

في أوائل الربع الأخير من القرن ١٨م فإن بريطانيا لم تكمل سيطرتها على كل أرجاء الهند إلا في منتصف القرن ١٩م.

وهكذا لم تعد الهند بعد سقوط الدولة المغولية فاعلاً إسلامياً مؤثراً في تيار من التفاعلات الإسلامية-المسيحية، والإسلامية-الإسلامية بقدر ما أضحت موضوعاً للتنافس الاستعماري. فلقد أصبحت المصالح البريطانية المتزايدة في الهند منذ منتصف القرن ١٨م محوراً أساسياً من محاور تشكيل التفاعلات البريطانية مع القوى الأوروبية الأخرى والدولة العثمانية على ساحة أوروبا وخارجها أي حول مصر والمشرق العربي من ناحية وآسيا الوسطى وإيران من ناحية أخرى، وفي حين كان مصدر التحدي الأساسي على الساحة الأولى هو فرنسا أضحت روسيا القيصرية هي مصدر التحدي الأساسي على الساحة الثانية، وتجدر الإشارة إلى أن انعكاسات السياسات العثمانية على هذه المنطقة وكذلك آسيا الوسطى قد تبلورت بقوة خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني الذي تصاعدت خلالها موجة المد الاستعماري في العالم الإسلامي وكان سلاحه لمواجهة هذه الموجة فكرة الجامعة الإسلامية والخلافة. وكان لكليهما مردودهما في سياسات المقاومة الهندية للاستعمار البريطاني.

ثالثاً- التفاعلات الدولية حول فارس: تداخل السياسات العثمانية والصفوية- القاجارية والأوروبية.

ولقد شهدت الدولة الصفوية مع الشاه عباس الكبير (١٥٨٨-١٦٢٧م) (٩٩٦-١٠٣٨هـ)، أزهى فتراتهما، ولقد بذل جهوداً كبيرة لإعادة الأوضاع الداخلية وبناء عناصر قوة الدولة حتى يتمكن من مواجهة التحديات العثمانية وتحديات الأوزبك وبالفعل حقق -وكما سنرى- إنجازاً كبيراً على هذين الصعيدين، كما اتسمت فترة حكمه بنمو الأنشطة الدبلوماسية والتجارية مع القوى الأوروبية، وبالرغم من أن جهوده ساهمت في استمرار الدولة الصفوية لمدة ما يقرب من القرن من بعده إلا أنها شهدت خلاله عملية خبو مستمر في ظل حكام غير أكفاء. وجاء الخطر الخارجي الحاسم من الشرق على يد الأفغان الذين تزايدت قوتهم في أوائل القرن ١٨م وأحكموا سيطرتهم على شرق فارس وحتى أسقطوا الدولة الصفوية ١٧٢٢م، وكان ظهور نادر خان الذي تحدى سلطة الأفغان نقطة تحول جديدة، وبعده بدأت فارس من جديد مرحلة قوة وازدهار ولكن لفترة محدودة، حيث استطاع نادر شاه أن يعيد حدود الإمبراطورية السابقة من خلال انتصاره على العثمانيين والأفغان والروس ولكن بعد قتله تفكك ملكه ودخلت فارس مرحلة من التدهور حتى تكونت الدولة القاجارية (١٧٩٥-١٩٢٥م) ومع هذه الدولة تبدأ المرحلة الكبرى الثانية من تاريخ فارس، ولقد تحولت فارس مع هذه الدولة إلى ملكية دستورية ذات حكومة تمثيلية برلمانية، وكان العامل الحاسم في هذا التغيير هو الاتصالات مع غرب أوروبا وروسيا خلال القرن ١٩م وعدا المشاكل الداخلية التي كان

على هذه الدولة مواجهتها فقد تعرضت لضغوط خارجية خطيرة أدت بها للوقوع في أوائل القرن العشرين فريسة النفوذ الاستعماري بعد شبكة من التفاعلات العثمانية- الأوروبية- الفارسية.

ولقد ارتبطت هذه التطورات في الأوضاع الداخلية لفارس وانعكست على الأوضاع الدولية من حولها، ويمكن أن نقسم هذه التفاعلات إلى ثلاثة محاور أساسية: محور شرق فارس وشمالها في آسيا الوسطى المسلمة وخاصة من جانب الأوزبك والأفغان، محور غرب فارس في أراضي القوقاز وخاصة جورجيا وأذربيجان وداغستان وأرمينيا ومحور العراق. وكانت التفاعلات الأساسية مع أطراف مسلمة أساساً في هذه المحاور وهم الأوزبك والأفغان والعثمانيون. ولقد أثر على هذه التفاعلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في البداية كل من بريطانيا وروسيا حتى أضحت تأثيرهما فاعلاً ومباشراً خلال القرن ١٩م، بعبارة أخرى بقدر ما تقدم لنا هذه التفاعلات الدولية حول فارس مدلولات حول العلاقات الإسلامية- الإسلامية فهي لا تتفصل عن العلاقات الإسلامية- المسيحية أيضاً.

وينبع اهتمامنا بالبحث في أنماط هذه التفاعلات المتداخلة وما مارسته من تأثيرات على توازنات القوى الإسلامية- الإسلامية، والإسلامية- المسيحية، إلى أن القوى الإسلامية الكبرى الثلاث المعنية قد دخلت معاً خلال القرن ١٨م لحظة تاريخية مزدوجة الأبعاد. فمن ناحية: تزامن ضعف ودهوي الصفويين منذ ١٧٢٢م وضعف ودهوي الدولة المغولية منذ ١٧٠٧م وحتى سقوطها تماماً ١٧٥٦م والضعف العثماني الذي دخل مرحلة حاسمة.

ومن ناحية أخرى: تزامن هذا الضعف الثلاثي الأبعاد في القوة الإسلامية مع تبلور الهجمة البريطانية- الهولندية- الفرنسية من ناحية البحار الجنوبية مع تطور الهجمة الروسية من الشمال على وسط وغرب آسيا المسلمة. وبالرغم من خطورة هذه اللحظة التاريخية لم ينقطع الصراع العثماني الصفوي (ثم العثماني- القاجاري) وظل يمثل الصراع الأساسي في العلاقات بين الدول الإسلامية طوال القرن ١٧-١٨م دون حسم نهائي لصالح طرف من طرفيه وإن كانت حدته قد خفت خلال القرن ١٩م. ولقد استنزف قدرًا كبيراً من طاقة طرفيه وتطورت حوله تحالفات متضادة مع قوى أوروبية ولذا يصبح من الضروري تقدير مسئولية هذا الصراع بين طرفيه وبينهم وبين القوى الأوروبية عن درجة حماية هذه الأرجاء أو فتحها أمام النفوذ ثم الاستعمار الأوروبي خلال القرن ١٩م حين اعتري الضعف الدولتين القاجارية والعثمانية وتزايدت عليهما الضغوط الأوروبية، ولقد أفرزت هذه الضغوط أنماطاً من التدخلات الخارجية. فما هي؟

- تأثرت هذه الأنماط بحالة التوازنات الأوروبية- الأوروبية كما تأثرت بالأوضاع الداخلية لطرفي الصراع والتوازن بينهما.

- وكان الطرفان الأوروبيان الأساسيان في هذه اللعبة هما روسيا وبريطانيا. وفي حين ظلت روسيا طوال القرون الثلاثة (وبدرجة متزايدة منذ ١٧٢٢م) مصدر التهديد الأساسي لإيران، فإن بريطانيا كانت في البداية مصدرًا للمساندة والمعونة لحاكم إيران في مواجهة العثمانيين أحياناً أو الأفغان أو البرتغاليين ثم في مواجهة الروس أساساً، وحتى اجتمعت المصالح الاستعمارية البريطانية على اقتسام مناطق النفوذ في آسيا الوسطى وفي فارس في أوائل القرن ٢٠م.

وإذا كان التهديد الروسي لفارس قد ارتبط بالتطوير في مخططات توسع روسيا القيصرية منذ بطرس الأكبر فإن الدور البريطاني قد ارتبط بالتطور في تنافس القوى الأوروبية في البحار الجنوبية وذلك في ظل التوسع الأوروبي من الماركنتالية التجارية إلى الاستعمار التقليدي والتنافس على مناطق النفوذ السياسي.

وبقدر ما استطاعت فارس أن توظف هذه التنافسات وخاصة البريطاني-البرتغالي والبريطاني-الفرنسي لخدمة مصالحها التجارية المباشرة والمناهضة للدولة العثمانية بقدر ما كان هذا التوظيف هو خطر البداية نحو اختراق النفوذ الأجنبي لهذه المنطقة والذي كان له مدلولاته السلبية للعلاقات الإيرانية مع جيرانها في الخليج، وفي القوقاز وفي آسيا الوسطى.

فمن ناحية: فإذا كان الشاه عباس الكبير رأى أنه لن يستطيع مناهضة العثمانيين إلا بالتعاون مع أعدائهم الأوروبيين ولذا قرر أن يضرب الإنجليز بالبرتغاليين لتحقيق أهداف تجارية وسياسية على حد سواء إلا أن الانفتاح التجاري الذي انتهجه جعل من منطقة الخليج بؤرة من بؤر الصراع الساخن بين الدول الاستعمارية انتهت بدعم السيطرة الإنجليزية وبدعم مكاسب الأوروبيين كتجار وكمبشيين وكمستعمرين وهي الأمور التي عمقت من حدة الخلاف بين الشيعة الإيرانيين وبين جيرانهم السنة.

ومن ناحية أخرى: مع ضعف الدولة الصفوية بعد الشاه عباس اتضح خطر التهديد الروسي حيث تحرك بطرس الأكبر نحو فارس مخترقاً القوقاز واستولى على سواحل بحر قزوين، في نفس الوقت تحرك العثمانيون الذين شعروا بخطر التحرك الروسي وبذا أضحت القوقاز في القرن ١٨م ميداناً للصراع العثماني الروسي وحقق الطرفان مكاسب إقليمية استطاع نادر خان -بعد دعمه قوة فارس- استعادتها من جديد.

ومن ناحية ثالثة وفي مرحلة حساسة ومهمة من ظهور القاجارية ومن تطور وضع الدولة العثمانية ومن تطور التنافسات الأوروبية-الأوروبية وخاصة بعد حرب القرم تطور التوسع الروسي في آسيا، كذلك تطورت المصالح البريطانية في الهند بعد سقوط الدولة المغولية في الهند؛ ولذا تزايد الخطر الروسي المشترك على كل من العثمانيين والقاجاريين، وحاولت الدولة العثمانية استمالة فارس للتحالف ولم تسفر هذه المحاولة عن نتائج إيجابية ولم

تساند كل من الدولتين المسلمتين الأخرى في حربها مع روسيا ١٨٢٦، ١٨٢٨م وهما الحربان اللتان انتصرت فيهما روسيا على إيران وعلى الدولة العثمانية على التوالي. ثم نجحت الدولتان الأوروبتان في اقتسام منطقة آسيا الوسطى وفارس - كما سنرى بعد ذلك-.

الجزء الثالث: نظام تصفية الدور العثماني العالمي وتوالي موجات الاستعمار على العالم الإسلامي.

**مصير الدولة العثمانية ونظام التوازنات الأوروبية (١٧٧٤ - ١٩٢٣م)
مقدمة:**

١- تركزت وتعمقت - منذ الربع الأخير من القرن ١٨م وحتى الربع الأول من القرن ٢٠م - أسباب الضعف والتدهور التي حاقت بالدولة العثمانية والتي ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجياً منذ نهاية القرن ١٧م. ولقد أوضحت هذه المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية - وبالرغم من الضربات التي تلقتها خلال القرن ١٨م - قد ظلت تحوز عناصر القوة الكافية التي جعلتها تحتفظ بوزنها ودورها في التوازن العالمي وذلك في وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت إلى مرتبة القوة العالمية المهيمنة. ولكن تغير هذا الوضع في القرن ١٩م ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى. فمنذ ١٧٧٤م وبعد سقوط الإمبراطورية المغولية في الهند وعقب معركة بلاس مع البريطانيين وبعد سقوط الدولة الصفوية في منتصف القرن ١٨م أخذ يتضح التدهور والتراجع في كافة أرجاء العالم الإسلامي. فلقد تبلور بوضوح الفارق بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الإسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة وفي مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية على النحو الذي أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الإسلامي إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة الهجوم المباشر على القلب والتنافس الاستعماري التقليدي (الاحتلال العسكري) بعد أن ظل هذا الأسلوب قاصراً طوال القرنين السابقين على اكتساب النفوذ التجاري والسياسي وعلى التنافس حول البحار والمحيطات والموانئ والقواعد الساحلية.

٢- ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية كأحد الأطراف المشاركة في أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف إسلامية، وقد لعب المتغير لأوروبي دوراً في تشكيل مسار هذه التفاعلات ونتائجها وكان أكثر حسماً وتأثيراً من دوره خلال المراحل السابقة.

ولكن ظلت الإمبراطورية العثمانية بمقاييس القرن ١٩م قوة كبرى تقوم بدورها كمثل للكيان الجماعي للعالم الإسلامي أمام التصاعد الكبير في قوة الغرب وفي تهديده لهذا العالم.

ويرجع هذا الاستمرار دون انهيار تام لمدة ما يقرب من القرن والنصف إلى عاملين أساسيين مترابطين ومتكاملين في تأثيرهما على ظهور هذه الأنماط من التفاعلات ونتائجها:

أولهما: هو سياسات الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيون (منذ سليم الأول وحتى عبد الحميد الثاني) في محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور في عناصر القوة الذاتية وفي آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية على حد سواء.

ثانيهما: طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم -من منظور القوى الأوروبية- الإجراءات المناسبة لتقسيمها وفي الوقت المناسب دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا وعلى اقتسام العالم.

بعبارة أخرى فإنه أمام تصاعد وتزايد سرعة المخاطر التي أهدقت بالعثمانيين في قلب إمبراطوريتهم وفي الشرق العربي وفي الشرق الأوروبي اختلفت سبل المواجهة العثمانية مع الغرب في القرن ١٩م عن نظائرها في القرون السابقة فلم يجد العثمانيون أمامهم إلا ما سمي بالإصلاح من ناحية، وتوظيف التوازنات بين الدول الأوروبية واختلافها على توقيت وسبل اقتسام الإمبراطورية العثمانية من ناحية أخرى.

وإذا كان النقل عن الغرب (وخاصة في مجال التسليح) قد دعم من عناصر القوة العثمانية في فترة النفوق والهيمنة، فهذا النقل في إطار سياسات الإصلاح قد تم في ظروف مغايرة وترتب عليه نتائج مختلفة في القرن ١٩م. فإذا كانت الامتيازات العثمانية قد ظلت في القرن ١٨م وسيلة التعبئة للمساندة الأوروبية بعد أن كانت في القرن ١٦، ١٧م وسيلة لتمزيق توحيد الصف الأوروبي ضد العثمانيين، فإن القرن ١٩م قد شهد وجهًا آخر لهذا العملية، فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات الإصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه تحتوي ما تبقى من عناصر القوة العثمانية وتكمل من إضعاف هذا الكيان الضخم الذي لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة، فلقد كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية وفي النظام الرأسمالي الغربي، ووسيلة للنيل من مؤسساته ونظمه الداخلية على نحو يحول دون إحياء وتجديد قوة إسلامية حقيقية ومستقلة.

ومن ناحية أخرى: إذا كان العثمانيون قد اعتمدوا أيضًا من قبل على توازنات القوى الأوروبية في القرون ١٦م من أجل خدمة أغراض الفتح والتوسع، ثم في القرن ١٧م من أجل خدمة محاولة الاستمرار في التوسع، ثم في القرن ١٨م من أجل أغراض الدفاع عن حدود الإمبراطورية في أوروبا، فإن توظيف العثمانيين لهذه التوازنات منذ الربع الأخير من القرن

١٨م لم يكن إلا من أجل استمرار البقاء والحفاظ على تماسك الكيان في مواجهة تزايد "حركات الاستقلال" في شرق أوروبا وفي مواجهة التهديد العسكري المباشر من جانب الدول الأوروبية للولايات العربية. ولقد انعكس تأثير التوازنات الأوروبية على نمط العلاقات العثمانية- الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وعلى نمط العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية الإسلامية والدول الإسلامية الأخرى على نحو أبرز بقوة في هذه المرحلة ما أضحى للمتغير الأوروبي من تأثير سلبي طويل الأجل على الدور العثماني العالمي وعلى مصير الدولة العثمانية برمتها.

٣- وهكذا حدث الانهيار العثماني حين اجتمع تراكم تأثير النتائج السلبية لكل من عمليات الإصلاح وتوظيف التوازنات الأوروبية- الأوروبية.

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات الإصلاح (من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها) لم تكن عملية داخلية ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة ومن ثم فهي لم تكن منفصلة عن تأثير طبيعة التوازنات الأوروبية- الأوروبية على علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية أو مع ولاياتها. ومن هنا ضرورة الاهتمام بالطبيعة الخاصة للتفاعلات بين أبعاد العملية الإصلاحية وبين التوازنات الأوروبية- الأوروبية، وكذلك الاهتمام بانعكاس هذه التفاعلات على مصير الإمبراطورية.

فبقدر ما يؤدي الاهتمام بآليات عملية الإصلاحات والتفاعلات حولها إلى علاج الانحياز في دراسة ما يسمى المسألة الشرقية من منظور التاريخ الدبلوماسي الغربي فقط (كما سنرى لاحقاً) فهو يؤدي أيضاً إلى تحقيق أهداف أخرى، أهم هذه الأهداف هي:

الارتباطات الواضحة والمتداخلة بين هذه العمليات الإصلاحية (في تفاعلها مع آليات التوازنات الأوروبية) وبين قضايا وأزمات العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية والولايات العربية تحت الهيمنة العثمانية، ولقد كانت هذه القضايا والأزمات هي الساحة التي اختبرت مواقف القوى الأوروبية المختلفة من بقاء واستمرار الدولة العثمانية، ومن ثم اختبرت وزن وتأثير المتغير الأوروبي على السياسات الداخلية العثمانية وعلى علاقات المركزية العثمانية مع ولاياتها، أي اختبرت هذه الساحة تأثير المتغير الأوروبي على مصير الدولة العثمانية في بعده الأساسيين المتكاملين: إحياء القوة الذاتية والحفاظ على تماسك أرجاء الدولة، ومن ثم أضحى مصير الدولة العثمانية بكل تعقداته وانعكاساته وتأثره بمصالح القوى الأوروبية الكبرى هو القضية المحورية التي تفرعت عنها مجموعة من القضايا المتداخلة في نطاق العلاقات الأوروبية- الدولية، والعلاقات الأوروبية- العثمانية، والعلاقات الأوروبية- الإسلامية.

أولاً- تطور التوازنات الأوروبية ومشكلات العلاقات العثمانية- الأوروبية:

التدخلات الأوروبية في أزمات الولايات الأوروبية، وفي عمليات إصلاح الدولة العثمانية

١- مرت علاقات القوى والتوازنات بين الدول الأوروبية الكبرى وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا بتطورات مهمة عبر عدة مراحل متتالية منذ اندلاع الثورة الفرنسية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكان مصير الدولة العثمانية موضوعاً مهماً في هذه التوازنات. وتمتد المرحلة الأولى منذ الثورة الفرنسية، وحتى مؤتمر فيينا ثم تمتد المرحلة الثانية حتى منتصف القرن ١٩م (الوفاق الأوروبي) وتمتد المرحلة الثالثة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

٢- والسؤال الأساسي الذي يمثل الخلفية المشتركة في تحليلنا هو:

ما مدى نجاح العثمانيين في توظيف هذه التوازنات الأوروبية للحفاظ على تكامل الدولة وإصلاحها لأكبر وقت ممكن؟ وكيف استطاعت الدول الأوروبية أن تنظم ردود فعلها مستغلة في ذلك "حركات الاستقلال" وسياسات الإصلاح؟

وإذا كان وسط أوروبا والبلقان لم يشهدا أزمات كبرى تختبر توازنات المرحلة الأولى فإن الحملة الفرنسية على مصر كانت المجال الأساسي لهذا الاختبار. كذلك اقترنت هذه المرحلة أيضاً بالطور الأول من الإصلاحات العثمانية، أما توازنات المرحلة الثانية فلقد شهدت ثورة استقلال اليونان وحرب القرم كاختبارات أوروبية، كما شهدت حركة محمد علي والحركة الوهابية واستعمار الجزائر وتونس كاختبارات على الساحة العربية، كما دخلت الإصلاحات العثمانية مرحلة تغيير جذري.

وفيما يلي بعض النتائج المستخلصة من واقع دراسة أزمات الاستقلال الأوروبية والعربية ومن واقع دراسة سياسات الإصلاح العثمانية:

١- أنماط التدخلات الأوروبية خلال أزمات "الشرق الأوروبي".

واجهت الدولة العثمانية ثلاث أزمات محورية في البلقان وهي أزمة استقلال اليونان، وحرب القرم، والحرب الروسية التركية الثالثة. ويمكن أن نقدم تحليلاً مقارناً بينها استناداً إلى المحاور التالية:

- الأسباب المباشرة وغير المباشرة للاندلاع:

- السؤال الأساسي الذي يثور هنا هو: هل هي نتاج حركات تحرير قومية أم

كانت ردود فعل للصراع الروسي العثماني حيث اتجهت روسيا لاستغلال أوضاع القوميات في البلقان؟

ولقد اختلفت الاجتهادات للإجابة على هذا السؤال، ويمكن أن نميز بين اتجاهين

أساسيين:

الاتجاه الأول: يرى أن أوضاع القوميات في شرق أوروبا منذ نهاية القرن ١٨ قد مثلت ركناً أساسياً في نمو وتطور المسألة الشرقية أي الصراع بين الدولة العثمانية وبين رعاياها من المسيحيين في جنوب شرق أوروبا، ولقد تدخلت القوى الأوروبية في تسوية وإدارة هذه الصراعات على نحو لا ينال من توازن القوى في أوروبا.

وكان للأغلبية في منطقة البلقان روابط لغوية وعرقية ودينية مع القوى الأوروبية الصاعدة المناهضة لهيمنة الدولة العثمانية، ولقد تبلورت لدى هذه الأغلبية الجاذبية نحو الأيدلوجيات العلمانية أو القومية الأوروبية، كما أن القرب الجغرافي ساعد بقوة على محاولات إفلات هذه الأغلبية من السيطرة العثمانية وذلك بالاستعانة بالقوى الأوروبية المجاورة.

الاتجاه الثاني: وهو الذي تبلور في كتابات مؤرخين مسلمين، فهو يرفض أن يرجع الأزمات الأوروبية الشرقية إلى نمو القومية البلقانية كرد فعل للاضطهاد المسلم العثماني، ولكن يرى أن هذه الأزمات ليست إلا رد فعل للصراع القوي والمستمر بين روسيا القيصرية وبين الدولة العثمانية، ويمكن أن نستخلص مبررين أو بندين رئيسيين انقسمت بينهما روافد هذا الاتجاه:

أولهما: هو طبيعة الحكم العثماني لهذه المناطق بعد فتحها حيث اكتفت الحكومة العثمانية بتحصيل الخراج غير متعرضة لشعوب هذه المناطق في دينهم ولغتهم وتقاليدهم ومن ثم نشطت لغة ورابطة وعصبيّة كل أمة.

ومع ذلك يبين البعض كيف أن التسامح والاعتدال كانا الآفة التي استغلتها القوى الأوروبية للنيل من الدولة العثمانية وتوجيه الضربات إليها من الداخل بحيث أضحت القوميات والملل غير المسلمة أحد أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية.

وثانيهما: يتساءل متشككاً حول هذه الروابط العميقة التي أضحت منذ نهاية القرن ١٨م بين الشعوب المسيحية البلقانية وبين غرب أوروبا خلال سعي الأولى وطوال القرن ١٩م للاستقلال عن العثمانيين.

في حين أن أهل البلقان إلى الشرق أقرب سواء من ناحية الجنس أو العقيدة أو الأخلاق والعادات أو الحضارة، وخضوعهم للأتراك لم يكن أمراً شاذاً بل كانوا طوال تاريخهم أعداء أوروبا الغربية، فكان الصليبيون الغربيون يشعرون أن بيزنطة عدو لهم لا صديق، ولم يلبثوا أن أعلنوا حرباً صليبية على الدولة البيزنطية.. وظل العداء يتأرجح في صدر كل من الكنيستين الغربية والشرقية زمناً طويلاً خلال العصر الحديث، ولم تعن الدول الغربية بشأن البلقان إلا بدوافع سياسية صرفة، ومن ثم فتورة البلقان لم تكن تعصباً خالصاً للغرب ولا رغبة من أهله في الحرية أو صدى لانتصار مبادئ الثورة الفرنسية، ولم تكن ثورة أوروبا من أجلها

صادرة عن تعاطف من هذه الدول مع أهل البلقان بل كانت في الغالب صدى مباشر للصراع بين روسيا وتركيا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحليلات غربية أيضاً قد اعترفت بهذه الفجوة التاريخية بين شرق وغرب أوروبا. ولكنها من ناحية أخرى أبرزت روابط مشتركة مبعثها التطورات الاجتماعية والسياسية الحديثة.

هذا وعلى ضوء الدراسة التفصيلية لتطور هذه الأزمات الثلاث يمكن القول: إن القاسم المشترك بينها هو كونها نتيجة لاستغلال القوى الخارجية، لأوضاع القوميات في شرق أوروبا لتحقيق هدفهم المشترك وهو إضعاف الدولة العثمانية، كذلك فقد توقف نجاح ثورات هذه القوميات على درجة المساندة الأوروبية التي نجحوا في تعبئتها كما توقفت درجة وطبيعة هذا النجاح (السرعة، الاكتمال، درجة الخسائر) على نمط التدخلات الأوروبية وعلى نمط ردود الفعل العثمانية - كما سنرى في المحورين التاليين للمقارنة.

٢- نمط ردود الفعل العثمانية: حدود عناصر القوة الذاتية والسعي نحو الاستعانة بطرف خارجي.

اتسم رد الفعل العثماني بالاعتماد على بعدين: عناصر القوة الذاتية والاستعانة بطرف خارجي، وكانت النتائج النهائية لتسوية الأزمات هي الاستقلال التدريجي لعدد من الدول البلقانية وذلك بناء على نتائج مؤتمرات أوروبية مما كان يعني أن مصير أوروبا العثمانية قد أضحى مسئولية جماعية أوروبية مما يعني أن البعد الثاني كان أكثر تأثيراً من الأول. بعبارة أخرى بالرغم من أن عناصر القوة الذاتية قد أثبتت درجة الفعالية في حماية الإمبراطورية في بعض المراحل إلا أن التدخلات الخارجية هي التي حسمت النتائج النهائية وكان هذا أبرز تعبير عما آلت إليه عمليات توازن القوى العثمانية الأوروبية وعلى العكس تماماً مما كان يحدث قبل قرنين حيث كانت التدخلات العثمانية هي التي تحسم نتائج النزاعات الأوروبية-الأوروبية.

وبالنظر إلى عناصر القوة الذاتية يمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط من توظيف هذه العناصر لمواجهة أزمات "الشرق الأوروبي" وهي: استخدام القوة العسكرية العثمانية لقمع ثورات الشعوب البلقانية أو للدخول في حرب ضد روسيا، وسياسات الإصلاح الداخلية لتحسين أوضاع هذه الشعوب، الاستعانة بالقوة العسكرية لولاية مصر في عهد محمد علي. وفي حين تداخل باستمرار النمطين الأول والثاني طوال النصف قرن الذي اندلعت فيه الأزمات الثلاث فإن النمط الأخير لم يظهر إلا مرة واحدة خلال الأزمة اليونانية.

وعلى ضوء تحليل أنماط استخدام القوة العسكرية في الأزمات الثلاث في ظل سياقها الإقليمي والدولي فيمكن القول: إن الطرف العثماني لم يتخل عن استخدام القوة العسكرية تحت

اسم الجهاد في إدارة تفاعلاته مع الأطراف الأوروبية والتي تركزت في هذه المرحلة حول استقطاع ممتلكاته الأوروبية، ولكن ظهر جلياً ما أضحى يحيط بهذه الأداة من قيود. فبالرغم من ضخامة الكيان العثماني حيث لم يكن من السهل إسقاطه بضربة واحدة، إلا أن سياسات الإصلاح التي ركزت بدرجة كبيرة في مرحلتها الأولى على المؤسسة العسكرية والأجهزة المعاونة لها - كما سنرى - لم تستطع أن تعيد إحياء القدرة العسكرية العثمانية على نحو يمكنها من حسم الحروب لصالح قضاياها، ومن هنا كانت حاجة الدول العثمانية لتعويض هذا النقص في عناصر القوة الذاتية عن طريق تعبئة الضمانات السياسية والدبلوماسية، من جانب قوى أوروبية كبرى.

ولقد اتخذ أسلوب الاستعانة بطرف خارجي في مواجهة روسيا مسلكين:

المسلك الأول: هو التشدد أحياناً - اعتماداً على نجاح القدرات الذاتية واعتماداً على مساندة بريطانيا وفرنسا. وفي مقابل هذا التشدد اضطرت الدولة العثمانية أحياناً أخرى تحت ظروف مغايرة - هزيمة عسكرية وافتقاد المساندة البريطانية الفرنسية - إلى قبول شروط بعض الاتفاقات والمعاهدات وخاصة معاهدة أدرنة ١٨٢٩م وكذلك معاهدة سان ستيفانو الثنائية مع روسيا ١٨٧٨م تحت ضغط احتلال الأستانة.

ولموازنة عواقب هذه الظروف السلبية اتجهت الدولة العثمانية إلى المسلك الثاني المكمل للمسلك الأول الموضح عاليه، وهذا **المسلك الثاني** هو: الحرص على أن تتضمن وثائق المؤتمرات الأوروبية التي عقدت من أجل تسوية هذه الأزمات بنداً ينص على حماية الدولة الأوروبية لتكامل واستقرار الإمبراطورية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية.

هذا ولقد أكملت السياسة العثمانية المسلكين السابقين بالتلويح دائماً: أمام الدول الأوروبية بإجراء الإصلاحات التي من شأنها أن تستجيب لمطالب شعوب البلقان والتي معها تفتقد الضغوط الخارجية مغزاها ومبرراتها. وفي نفس الوقت - كما سنرى لاحقاً - كان أفضل سبيل لمواجهة المعارضة الداخلية للإصلاح هو إبراز ضرورته لكسب المساندة الأوروبية وإلا تعرضت الدولة لمخططات أوروبية ضد تكاملها. وكان هذا المسلك المزدوج من أبرز المؤشرات على محاولات تغلب الدولة العثمانية على عواقب محدودية القوة السياسية والعسكرية العثمانية في مواجهة تحديات داخلية وخارجية خطيرة.

٣- أنماط تدخل القوى الأوروبية: بين احتواء أفراد روسيا بالحركة وبين مشاركتها

الهدف الاستراتيجي لإضعاف الدولة العثمانية.

من أهم السمات المشتركة بين الأزمات الثلاث هو مبادرة روسيا بالتدخل في اندلاع هذه الأزمات وفي إدارتها بصور ودرجات مختلفة سياسية ودبلوماسية وعسكرية فردية أو جماعية (مع دول البلقان) لتحقيق هدف بطرس الأكبر ألا وهو إسقاط الدولة العثمانية العائق الأساسي

أمام فرض السيطرة الروسية تحت حجة الميراث البيزنطي الأرثوذكسي والعرق السلافي المشترك مع البلقان وشرق أوروبا.

كما شهدت هذه الأزمات تدخل أطراف أوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا والنمسا تحت دعاوى ومبررات مختلفة (حماية الثوار وحرية الملاحة في المضائق)، ومن ثم فقد شهدت كل أزمة جهودًا دبلوماسية متعددة الأطراف قبل وبعد اندلاع أعمال عسكرية متعددة المستويات. وعلى ضوء تحليل تفاصيل وتوقيت وتركيب هذه الأعمال العسكرية والدبلوماسية يمكن أن نصيغ مقولة مزدوجة الأبعاد عن نمط وتدخل القوى الأوروبية:

لقد اختلف نمط التدخل من أزمة إلى أخرى باختلاف حالة التوازنات الأوروبية-الأوروبية التي أحاطت بكل أزمة ومن ثم اختلفت أدوات هذه الأنماط لإدارة هذه الأزمات، ومع ذلك فقد ظل الهدف واحدًا ومشاركًا بين القوى الأوروبية ألا وهو احتواء وتحجيم النفوذ الروسي من خلال منع انفراده بتحديد مصير الإمبراطورية العثمانية في البلقان من ناحية، ولكن مع العمل من ناحية أخرى -ودون تناقض مع الشق الأول من الهدف- على تكريس وتعميق ضعف هذه الإمبراطورية من خلال الاستقطاب التدريجي والمنظم في أرجائها الأوروبية، فلم تكن التوازنات الأوروبية -وفقًا للمقولة الشائعة- هي التي ساعدت على بقائها لفترة طويلة ولكن هذه التوازنات هي التي ساعدت على هذا الاستقطاب بهذه الصورة التي تتفق ومتطلبات النظام الأوروبي الدولي.

والجدير بالذكر أن المصادر الغربية تتجه نحو إبراز أولوية أحد هذين النمطين وهو نمط التدخل لاحتواء الحركة الروسية المنفردة، في حين تبرز المصادر العربية التاريخية أولوية النمط الثاني. وبالرغم من عدم التمييز الصريح والواضح في جميع هذه المصادر بين هذين النمطين إلا أن المقولة السابق طرحها تحرص على توضيح هذا التمييز. كما أن تحليل التاريخ الدبلوماسي للأزمات الثلاث وفقًا لإطار تحليل النظم يساعد على بيان التفاعل بين النمطين وتأثيرهما المتبادل، وليس هنا موضع التفصيل في هذا المقام.

٢- حركة الإصلاحات العثمانية بين الضغوط الخارجية والمعارضة الداخلية: في سبيل حماية تماسك الإمبراطورية أم إحياء القوة الإسلامية وحماية الإسلام؟

كان الربع الأخير من القرن الثامن عشر نقطة تحول في مسار العلاقات العثمانية الأوروبية وفي الدور والوزن العثماني العالمي بصفة عامة، ولقد وضح مع نهاية هذا القرن أخطار التحلل والانهيال التي تواجهها الإمبراطورية العثمانية وكانت هذه الأخطار محصلة ضعف وعدم فعالية مؤسسات النظام العثماني التي أرسيت أركانها في فترة النشأة والنمو للدولة العثمانية والتي وصلت إلى أقصى درجات نموها وفعاليتها مع سليمان القانوني، ثم

سرعان ما أخذت تعاني من مظاهر الضعف والتدهور الذي وصل إلى قمته في نهاية القرن ١٨ تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية (كما سبق ورأينا).

ولقد كانت أزمات الشرق الأوروبي -السابق دراستها- من أهم نتائج -وفي نفس الوقت من أهم أسباب- التدهور الذي حاق بعناصر قوة الإمبراطورية العثمانية خلال القرن ١٩م، ولقد كانت حركة الإصلاحات تقع على رأس السبل المتخذة لمواجهة أسباب وعواقب هذه الأزمات ومن ثم مواجهة ومقاومة التطور في طبيعة ودرجة الهجمة (كما كانت أيضاً أزمات الشرق الإسلامي أداة أخرى ولو مختلفة كما سنرى).

فيصبح السؤال المنطقي هنا: ما هو وضع حركة الإصلاحات من حيث دوافعها ومضمونها وآلياتها وتطوراتها ونتائجها ومحدداتها في هذا السياق تأثيراً وتأثراً؟ أي ما علاقة هذه الإصلاحات بالإطار الدولي والضغوط الخارجية؟ وهل تحققت بالفعل؟ وهل كان ممكناً أن تساعد على حماية تماسك الإمبراطورية أو على الأقل ساعدت على إطالة عمرها؟ وفي البداية تجدر الإشارة إلى الأمرين التاليين:

من ناحية تكتسب دراسة الإصلاحات العثمانية مدلولات مهمة تبين ضرورتها من ناحية ومنطلقاتها من ناحية أخرى.

وتتبقى ضرورة هذه الدراسة من أنها تعالج تحيزاً مهماً عند دراسة المسألة الشرقية يتمثل -في بعد منه- في إهمال دراسة دور المتغيرات العثمانية الداخلية عند دراسة ما عرف بالمسألة الشرقية، ويعكس ذلك الإهمال إعطاء الأولوية لتأثير التوازنات الأوروبية -الأوروبية على مصير الدولة العثمانية وعدم سقوطها لمدة ما يقرب من القرنين، أي يعكس تحيزاً يعلي من قيمة دور الفاعل الأوروبي ويجسد الدولة العثمانية كموضوع للتفاعلات الأوروبية أو باعتبارها مجرد فاعل سلبي يتلقى الأوامر الأوروبية ومحكوم عليه بالدمار على يد القوميات الثائرة والقوى الأوروبية المترصدة.

هذا ولقد سبق وبادرت مصادر غربية رائدة في دراسة المسألة الشرقية ببيان أسباب ظهور هذا التحيز وكيفية علاجه.

وأحد السبل لمعالجة هذا التحيز لدى المنظور الأوروبي التقليدي لدراسة المسألة الشرقية هو محاولة فهم لماذا استمرت الدولة العثمانية لمدة طويلة وعلاقة هذا الاستمرار بحركة الإصلاحات والعلاقة بين الإصلاحات وبين القوى الداخلية المعارضة لها؟

- هذا وتنطلق دراستنا للإصلاحات من الاعتراف باعتبارين أساسيين مرتبطين:

أولهما: أنها لم تكن حركة الإصلاح الوحيدة في العالم الإسلامي خلال القرن ١٩م حيث ظهرت حركات أخرى في أرجاء العالم الإسلامي سواء تحت الهيمنة العثمانية (مصر - الشام - تونس)، أو تحت حكم أجنبي (الهند - آسيا الوسطى الإسلامية).

ومن ثم يجدر القول: إن الإصلاحات كانت أسلوبًا للمقاومة الإسلامية في أوائل مرحلة الهيمنة الأوروبية العالمية خلال القرن ١٩م، وهذه المقاومة جاءت من قادة الدول الإسلامية وصفوتها (في حين أضحت المقاومة بعد ذلك ضد الاستعمار الأوروبي التقليدي للعالم الإسلامي في ظل المرحلة الثانية للهيمنة الغربية العالمية خلال القرن ٢٠ تنبع من قواعد أكبر للشعوب). ولكن كانت حركة الإصلاح العثمانية حركة محورية قامت في أكبر الدول الإسلامية ولم تقتصر انعكاساتها على المركز العثماني في الأناضول فقط أو على الشرق الأوروبي ولكن امتدت ودرجات متنوعة لأرجاء العالم الإسلامي المختلفة. ومن هنا اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة في هذا الموضوع دون غيرها من حركات الإصلاح الأخرى.

وثانيهما: أن اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة (الدوافع والطبيعة والنتائج) لا يلقى بنا في صميم السياسات والأوضاع الداخلية العثمانية فقط ولكن يقودنا إلى صميم التفاعلات الدولية العثمانية التي تبلورت حول هذه الأبعاد.

فبقدر ما كانت حركة الإصلاحات العثمانية تعبيرًا عن صورة من صور المقاومة غير العسكرية للهجمة الأوروبية، وبقدر ما كانت عملية إدارتها تعبيرًا عن آليات حاسمة في إدارة العلاقات الدولية العثمانية، بقدر ما أضحت نتائجها -كما سنرى- تعبيرًا عن تحول خطير في شكل تنظيم الدولة العثمانية وفي العلاقات العثمانية- الأوروبية والعلاقات العثمانية- الإسلامية أيضًا. ومن هنا أهمية وخصوصية هذه الخبرة العثمانية بالنسبة للتظير حول التفاعل بين الداخل والخارج حول هذه العمليات الإصلاحية المهمة.

ولذا -تثور من ناحية أخرى- عديد من الإشكاليات المنهاجية المهمة. ومن أهم الإشكاليات التي تتضح من واقع المراجعة النقدية لمجموعة من الأدبيات العربية والغربية حول هذه القضية هي: التعقيد والغموض والتداخل الذي يفسح الطريق لاستكشاف أنماط مهمة من التحيزات حول أبعاد هذه القضية وحول الإجابة على السؤال التالي: ما هو تقويم عمليات الإصلاح طوال القرن ١٩م؟ وترجع هذه الإشكاليات لعدة اعتبارات:

أولهما: اختلاف التحليل من حيث زاوية النظر وبؤرة الاهتمام، فهناك زاوية الطرف العثماني (قيادة، صفوة، قاعدة) وزاوية الطرف الأوروبي، كذلك يتركز الاهتمام إما على بؤرة إصلاح وضع رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين أو بؤرة إصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع في مركز الدولة العثمانية وفي أقاليمها وولاياتها الأوروبية والعربية.

وثانيهما: وهو الأهم هو خطورة وحيوية القضية الكامنة وراء حركة الإصلاح، وهي قضية ثارت منذ أكثر من قرنين ومازالت تثور حتى الآن وهي قضية الأخذ عن الغرب، وهذه القضية تحوز اهتمام مجالات معرفية مختلفة (وليس السياسية فقط- الدولية منها والداخلية) كل

منها تلقي بإسهامها فيه من زاوية معرفية محددة: تاريخية- نفسية- اجتماعية- اقتصادية- تكنولوجية) وتثير هذه القضية الحيرة والارتباك بالنسبة للمحلل السياسي الذي يريد أن يقدم تحليلاً علمياً حيث لا يجد أمامه إلا منطقة رمادية غامضة تتصادم حولها منظورات ورؤى متباينة فتمثل بذلك بيئة صالحة لظهور التحيزات المتنوعة وتتلخص هذه القضية كالاتي: مع دخول العالم الإسلامي في طور الضعف وتحول مركز القوة العالمية إلى الغرب، تبلورت التساؤلات عن أسباب هذا الضعف وهذا التحول كما تبلورت الاتجاهات نحو الحاجة إلى الإصلاح، وفي نفس الوقت اتسعت الشقة والخلافات بين الآراء حول القدر من الإصلاح المطلوب ومضمونه ومجاله، وإذا كان الاتجاه الأساسي للإصلاح قد تمثل في النقل من الغرب والأخذ عنه إلا أنه لم يكن هناك اتفاق على ما الذي يجب نقله من عدمه وعلى مغزى هذا النقل وعواقبه، وتمثلت المعضلة الأساسية بين دعاة صور الإصلاح المختلفة وبين قوى المعارضة حول إمكانات وصعوبات الفصل بين نقل أوجه التقدم المادي والتكنولوجي وبين نقل الآراء والأفكار والمعتقدات والقيم والسلوك والمؤسسات الغربية التي تتباين عن نظائرها في نطاق الحضارة الإسلامية ولذا تفرع عن هذه المعضلة الأساسية مجموعة من الأسئلة الفرعية: هل يعني النقل من الغرب الاعتراف بتفوقه على الإسلام وحضارته ومن ثم هل يفرض هذا النقل حتمية التحول نحو العلمانية؟ أي هل العلمنة هي مرادف التغلب على أسباب ضعف وتراجع عناصر القوة في الحالة العثمانية أم أن ما أصاب القوة في العالم الإسلامي من تخلف وضعف كان من جراء تغلغل أفكار وممارسات علمانية؟ وكيف يمكن الجمع بين أوجه التقدم المادي الغربي لإحياء عناصر القوة وبين الخصوصية الذاتية للقيم والمعتقدات والممارسات الإسلامية؟ بل هل من الممكن تطوير آخر للتقدم لإحياء هذه العناصر دون نقل عن نموذج الغرب؟ هل السبيل لإحياء القوة الإسلامية وإنقاذها هو استبدال المؤسسات التقليدية أو أن هذه المؤسسات في حاجة لاجتهاد إسلامي جديد لتطوير دورها وفعاليتها في خدمة الأمة؟ وهل هذا ممكن في ظل ضغوط الإطار النظمي الدولي الذي يسعى بطبيعته لإلغاء هذه الخصوصية؟ وتفجر هذه الأسئلة أهمية خبرة الدولة العثمانية في هذا المجال ومدلولاتها بالنسبة للواقع المعاصر.

وبالنظر إلى هذه الإشكاليات أي الداخلية أساساً نجد أن فهم ضوابط ومعايير تقويم هذه الحركة الإصلاحية في حاجة إلى دراسات مقارنة تراكمية على عدة مستويات وفي عدة مجالات تثيرها مجموعة من الأسئلة، وهي تتلخص كالتالي:

أ- معنى "الإصلاح" وهدفه هل من داخل نفس النظام ومن أجل إحيائه وتجديده وفي ظل ضوابط ومعايير إسلامية أم لاستبداله للانتقال إلى نظام آخر مختلف تماماً عن طريق النقل التام عن الغير والتخلي عن الإطار الحضاري برمته أو في أجزاء منه؟ وفي هذه الحالة

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

الأخيرة يثور التحفظ على مصطلح الإصلاح حيث يصبح في الحالة العثمانية وخلال القرن ١٩ بصفة خاصة مصطلح "تأثير الغرب والنقل عنه" أكثر ملاءمة، وهذا يقتضي بدوره الإجابة على السؤال التالي:

هل بدأت الإصلاحات العثمانية بالمعنى الأول وانتهت إلى الثاني؟ وكيف ولماذا؟

ب- الدوافع نحو إدخال الإصلاحات: هل ذاتية لإحداث تحول حقيقي في ظل الإسلام أم تحت ضغط من الخارج اتفاقاً مع مصالح قوى خارجية؟ وما نمط ودرجة ومجال تأثير هذا الضغط الخارجي ابتداء من فرض الإصلاح وخلال عملية تنفيذه؟.

ج- معضلة الإصلاح كيف يمكن نقل الأبعاد المفيدة دون النيل من الذات والعقائد؟ وهل هذا ممكن في ظل توازن القوى الدولي الذي لا يكون في صالح الطرف الذي في حاجة للإصلاح؟

د- مضمون السياسات الإصلاحية: فهي متنوعة الأبعاد عسكرية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن ثم فهناك حاجة لتحديد الأولوية التي حظي بها كل بعد من هذه الأبعاد وأيها كان أكثر تحدياً وإثارة للمعارضة الداخلية؟.

هـ- أهم القوى المعارضة ودوافعها ومبرراتها: ودرجة تأثيرها بالمقارنة بدرجة تأثير الضغوط الخارجية على تفريغ الإصلاح من محتواه الإيجابي. ويمكن الإجابة على الأسئلة من خلال مستويين من التحليل:

الأول: يعرض لمراحل تطور مضمون السياسات الإصلاحية طوال القرن ١٩ وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

أما الثاني: فيتناول نتائج وعواقب هذه السياسات من خلال مناقشة المقولات للوصول إلى رؤية جديدة.

المستوى الأول مراحل تطور السياسات الإصلاحية: من نقل الأساليب الفنية إلى نقل المؤسسات والأفكار الغربية.

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل كبرى لهذا التطور من حيث مضمون هذه السياسات، ولقد اختلفت هذه المراحل من حيث درجة وطبيعة النقل من الغرب، ومن ثم اختلفت أيضاً من حيث درجة وطبيعة المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية.

وتمتد المرحلة الأولى من نهاية القرن ١٨م وحتى ١٨٣٩م وتسمى عصر إصلاحات ما قبل التنظيمات، أما الثانية المعروفة بعصر التنظيمات فتمتد حتى ١٨٧٨م، وشهدت صدور ثلاث وثائق إصلاحية هي خط كلخانة ١٨٣٩م، وخط همايون ١٨٥٦م والدستور العثماني الأول ١٨٧٦م، أما المرحلة الثالثة المعروفة بمرحلة تركيا الفتاة فهي تمتد حتى إلغاء الخلافة

وإعلان جمهورية تركيا. ودون الدخول في التفاصيل يمكن الاقتصار على الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الأولى هو أن هناك ارتباطاً بين تطور الإصلاحات وتطور النظام العثماني برمته، فإذا كانت المرحلة الأولى من الإصلاحات تعد مرحلة تمهيدية اقتصر فيها النقل عن الغرب على نقل أساليب فنية وخاصة في المجال العسكري فإن مرحلة التنظيمات التي شهدت تغيرات مؤسسية ومجتمعية وتيار من الأفكار الجديدة تعد بمثابة مرحلة انتقالية بين نظام قديم ونظام جديد - بحيث إن المرحلة الثالثة وخاصة منذ ١٩٠٨م (أي بعد انتهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني وعودة الدستور) جاءت كإعلان عن مولد نظام جديد تماماً تأكدت أركانه بإعلان الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة.

وهكذا كان من أهم سمات التطور الإصلاحي: القضاء على الانكشارية وتكوين جيش محترف منظم منفصل العلاقة عن العلماء، وكان تطوير هذا الجيش يمثل قوة دفع لتطوير عدد من المؤسسات المالية والصناعية، كذلك تم إخراج التعليم من تحت رقابة العلماء وظهرت ازدواجية مؤسساته ما بين تعليم مدني بمراحله المختلفة وحتى الجامعة وبين تعليم ديني، وازدواجية المحاكم والقوانين التجارية والجنائية والخاصة ما بين قوانين مدنية وأخرى شرعية إسلامية أو مختلطة حيث لم تعد الشريعة فقط هي مصدر القوانين ولكن ظهرت مصادر أخرى للقوانين تحتذي النمط الأوروبي أي تستند على مبدأ الإقليم وليس الشخصية، وتنظيم الوزارات على أسس أوروبية، الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.

وفي نفس الوقت الذي كانت تتبلور فيه هذه الإصلاحات الداخلية كانت تتبلور أيضاً المرحلة الأخيرة من تطور العلاقات الدبلوماسية العثمانية مع الدول الأوروبية بعيداً عن الدبلوماسية المنفردة، واستكمالاً لحلقات الدبلوماسية التبادلية الكاملة على النمط الأوروبي، ومن ثم الاندماج الكامل للدبلوماسية العثمانية في ظل نظام الدول الأوروبية منذ منتصف القرن ١٩م.

الملاحظة الثانية: وهي أن السياسات الإصلاحية قد تضمنت مستويين من الإجراءات أولهما: لتطوير عناصر قوة المركز العثماني وأدوات سياساته العسكرية والدبلوماسية والسياسية والمجتمعية، وثانيهما: للحفاظ على تكامل أجزاء الإمبراطورية من خلال إعادة تنظيم الإدارات المحلية في الولايات وزيادة استقلال سلطاتها العسكرية والمالية والقضائية ومن خلال إصلاح أوضاع الرعاية من غير المسلمين الذين هددت ثوراتهم في البلقان بصفة خاصة (ثم في الولايات العربية) هذا التكامل.

وتجدر الإشارة هنا إلى هذين المستويين مرتبطان متداخلان بقوة، فالخيط الأساسي والمشارك والكامن وراء المراحل الثلاث من تطور الإصلاحات العثمانية هو وضع الأقسام

والممل المختلفة، ومن ثم وضع العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في المركز العثماني وفي أرجاء الإمبراطورية، ومن ثم إمكانات وآفاق وحدود المساواة بين الرعايا من مختلف هذه الأقوام وهذه الممل.

ومن ثم كان الخيط الكامن.. والربط بين جميع هذه الإصلاحات هو "إبعاد التحول نحو دولة مركزية وطنية علمانية بالمعنى الحديث الذي عرفته أوروبا، وهو الأمر الذي لم يكن يستوي مع كيان متعدد القوميات تتفوق فيه الملة المسلمة مثل كيان الإمبراطورية العثمانية.

المستوى الثاني: محصلة سياسات الإصلاح ومحدداتها:

إذا كانت المعارك العسكرية في أوروبا لم تحم تماسك الكيان الإقليمي الأوروبي للإمبراطورية العثمانية حيث استمرت تحت ظل التدخلات الخارجية عملية الاستقطاع التدريجية من الأقاليم الأوروبية ومن السلطات الفعلية العثمانية على هذه الأقاليم، والتي وصلت إلى قمتها في نهاية القرن ١٩م فإن الإدارة العثمانية الأخرى في عملية مقاومة الهجمة الأوروبية أي أداة الإصلاح لم تساعد أيضاً في حماية هذا التماسك ولم تحل مشكلاتها الداخلية بل وقادت في النهاية إلى نتيجة أخطر وأعمق ما زالت مجتمعات الشعوب المسلمة تعاني من عواقبها الداخلية والخارجية. فهذه الإصلاحات وإن ساعدت على إطالة أجل الإمبراطورية لمدة قرن إلا أنها أفرزت وبصورة تراكمية تحولات اجتماعية واقتصادية خطيرة أدت وبصورة تدريجية منظمة ومستترة في البداية ثم صريحة في النهاية إلى فصل الإسلام عن المجتمع والدولة وذلك تحت حجة ما سمي التحديث والنقد العلمية وفي ظل عملية النقل من الغرب والأخذ عنه. فإذا كان إلغاء الخلافة وتصفية الإمبراطورية واستقلال أرجائها الأوروبية والعربية وإعلان الجمهورية التركية الحديثة بعد نشوب الحرب العالمية الأولى يعد نهاية مطاف قرن ونصف قرن تقريباً من الجهود الإصلاحية المتنوعة الأشكال والدرجات، فإن هذه التحولات الخطيرة قد وجدت جذورها في آليات ونتائج سياسات الإصلاح العثمانية بمستوياتها الأساسية المترابطين أي العلاقات بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين، وتطوير سبل وتنظيم وإدارة الدولة والمجتمع. فهل كانت هذه المحصلة حتمية، وما العوامل التي حددتها كما حددت المسار نحو الإصلاح؟

وحتى تتمكن من الإجابة على هذا السؤال يجب مناقشة التأثير المتداخل لثلاثة عوامل: دوافع القيادة العثمانية (السلطان ودعاة الإصلاح) وأهدافها من وراء الإصلاح وردود فعل المعارضة الداخلية، وطبيعة التدخلات الخارجية في هذه العملية. ويساعد التمييز بين هذه العوامل الثلاثة من ناحية وتحديد التفاعل المتداخل بين تأثيراتهم من ناحية أخرى على استجلاء الغموض الذي يكتنف القراءة في سياسات الإصلاح العثمانية بحثاً عن نتائجها وتفسيراً لهذه النتائج.

ومن خلال هذه القراءة يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات حول تقويم هذه النتائج، وأول هذه الاتجاهات يعبر عنه المؤرخون الغربيون المعاصرون للقرن ١٩م، فلقد رأوا أنه لم تحدث أية إصلاحات أو تغييرات حقيقية من أجل تطبيق مبدأ المساواة بصفة خاصة ومن ثم يرون أن هذه الإصلاحات لم تكن إلا نذراً للرماد في أعين الغرب منعاً لتدخله، وأن القيادة العثمانية لم تكن تريد هذه الإصلاحات بالفعل أو على الأقل لم تقدر على تنفيذها.

أما الاتجاه الثاني: فتعبر عنه المصادر التاريخية التقليدية العربية فهي تدافع عن جهود الدولة العثمانية للحفاظ على الإسلام حيث رأت أن السياسات الإصلاحية كانت السبيل لتحقيق هذا الحفاظ في مواجهة الأطماع الأجنبية.

أما الاتجاه الثالث: فهو يتناثر في المصادر الغربية والعربية على حد سواء، ويرى أن معارضة بعض القوى الداخلية التي وصفت بالمحافظة أو السلفية هي التي أدت إلى فشل هذه الإصلاحات والحيولة دون تطويرها بسرعة وفعالية على نحو حال دون إنقاذ الإمبراطورية.

وهناك اتجاه رابع: يمثله المؤرخون الغربيون المعاصرون الذين درسوا بعمق هذه المرحلة من التاريخ العثماني من واقع مصادر غربية وتركية. ولا ينكر هذا الاتجاه حدوث تغييرات وإصلاحات وإنما لم تنجح في حماية المصالح العثمانية الأساسية (أي تكامل وتماسك أرجاء الإمبراطورية) أو حل الداخلية وذلك نتيجة مجموعة متداخلة من العوامل، ولكن من ناحية أخرى يبرز هذا الاتجاه كيف أن التنظيمات بالرغم من هذا الفشل قد مهدت الطريق نحو تركيا الحديثة بعد سقوط الخلافة، حيث لم يعد أمام تركيا إلا طريقاً واحداً هو التحديث والتغريب.

وبالنظر إلى هذه المنظورات يمكن القول: إن تقويماً عاماً لا بد وأن يستند على تحليل العوامل السابق تحديدها. وبدون الدخول في تفاصيل هذا التحليل يكفي التوقف عند بعض الملاحظات حول كل منها وصولاً إلى خلاصة عامة.

فعن دوافع القيادة العثمانية ومصداقية أهدافها من وراء الإصلاح نلاحظ التزامن بين توقيت البدء في كل من مرحلة من مراحل الإصلاح وبين وقوع هزائم عسكرية وتزايد الضغوط الخارجية على تماسك أرجاء الإمبراطورية. لذا يمكن القول: إن أهم الأهداف العثمانية من وراء الإعلان عن الإصلاحات هو إحياء القدرة العثمانية والحفاظ على تماسك الإمبراطورية ولتعبئة المساندة الخارجية والحد من تدخلات القوى ومع ذلك لم تتحقق إلا جزئياً وببطء وبصعوبة قاعدة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين والتي كانت في خلفية كل الإصلاحات. فهل يعني ذلك أن القيادة العثمانية لم تكن ترغب في هذه الإصلاحات أم لم تكن تقدر على الوفاء بها ولماذا؟

بعبارة أخرى هل كان رفع مبدأ المساواة بمثابة سلاح دبلوماسي في وقت الأزمات وليس محوراً لبرنامج إصلاح حقيقي؟ أي هل كان المصلحون يريدون مجرد تحقيق مكاسب خارجية وعدم تغيير أي شيء في الداخل؟ بالطبع لا يمكن الرد بالإيجاب وخاصة بالنسبة للمرحلة الثانية من الإصلاحات وبدرجة أكبر بالنسبة للمرحلة الثالثة.

فبالرغم من الصراعات بين قادة مرحلة التنظيمات حول درجة سرعة الإصلاحات إلا أنهم اتفقوا على أن إنقاذ الإمبراطورية يتطلب بلورة مواطنة جديدة وهي العثمنة.

ومع ذلك وبغض النظر الآن عن مناقشة درجة القرب أو البعد بين مفهوم العثمنة وبين قاعدة المساواة كما طرحها الغرب فإنه لا يمكننا معرفة ما إذا كان عدم الإسراع بتطبيق هذه العثمنة كان من مرجعه عدم القدرة بسبب المعارضة الداخلية أو مرجعه عدم الرغبة الحقيقية في تنفيذه بالرغم من كل التعبيرات اللفظية والسلوكية من القيادة العثمانية للتنظيمات عن ذلك فإن الوصول إلى هذه المعرفة يتطلب تحليلاً دقيقاً لمصادر دراسة فكر القيادة العثمانية، ومضمون هذا الفكر وهذه الدراسة مهمة وضرورية لتوضيح ذلك الغموض الذي يحيط بفكر هذه القيادة واتجاهاتها نظراً للتضارب بين المصادر المختلفة حول تقويمها.

١- هل هي علمانية على أساس أن موانيق الإصلاح الثلاثة ليست مستمدة من الشريعة الإسلامية ولأن الاتجاه نحو المواطنة المتساوية يعني الاتجاه نحو مفهوم علماني للدولة وللمواطنة وانفصالاً عن قواعد الفكر الإسلامي التقليدي؟.

٢- أم هل المصلحون وهم يركزون على إنقاذ الإمبراطورية لم يفكروا أو لم يعتقدوا بقوة في هذه العواقب "العلمانية" للإصلاحات. أي هل لم يدركوا مآل النتيجة النهائية في المدى الطويل لتطبيق هذه الإصلاحات وما ستسفر عنه عواقب هذا التطبيق بالنسبة لنموذج الدولة الإسلامية ومن ثم التحول نحو دولة علمانية حديثة؟

٣- أم هل كانت فكرة المواطنة المتساوية خروجاً على الأصل الإسلامي أم تولدت عن اجتهاد إسلامي يستجيب لتحديات داخلية وخارجية متجددة؟

وبقدر ما يصعب الآن اختيار الرد بالإيجاب المطلق على أحد هذه الأسئلة فقط بدون تحليل منظم مقارنة لمصادر التعبير عن فكر القيادة العثمانية (وهو ما سيتم في المستوى الثالث من المشروع الخاص بالنماذج الفكرية) إلا أنه يمكن أن نصوغ هنا الخلاصة التالية:

حيث إن رؤيتنا لضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ تفرض أن يكون للمتغيرات العقيدية وضعها الضابط بين المتغيرات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفسرة للوقائع أو التطورات أو القضايا، ولذا يصبح السؤال المهم هنا هو: ما الذي فعله السلاطين لإصلاح وإحياء السلوك الإسلامي الصحيح في المجتمع، فإن انتقاده -وليس عناصر القوة المادية- هو أساس التدهور والضعف الذي حاق بهذه العناصر. وبالرغم أنه لم تخل وثيقة من وثائق

الإصلاح الثلاث الأساسية من نغمة إسلامية واضحة سواء بإرجاع التدهور إلى عدم مراعاة الإسلام أو بالتأكيد على ضرورة إحياء قوة الإسلام. فإنه يمكن القول إن الدولة العثمانية أساءت تقدير عواقب ما يقترن بنقل الأساليب الفنية والمادية من نقل للأفكار والقيم والقواعد الغربية، كذلك أساءت اختيار الوسيلة اللازمة لإنقاذ الإمبراطورية -المساواة- فهي فضلاً عن كونها تثير الجدل حول مدى تطابقها مع أسس الشريعة الأمر الذي أثار معارضة داخلية شديدة لها. وفضلاً عن كونها في جانب مهم منها نتيجة ضغط خارجي، فلم يكن بمقدور هذه الوسيلة -في ظل المعارضة الداخلية وفي ظل الضغوط الخارجية- أن تحقق الهدف من ورائها، بعبارة أخرى حتى لو افترضنا إمكانية القول: إن القيادة العثمانية أرادت إصلاح حقيقي من داخل النظام الإسلامي (مواطنة في ظل الإسلام) فإن الوسيلة لم تكن تستقيم مع الهدف ولا تعالج الدوافع، ذلك لأن هذه الإصلاحات لم تعالج الضعف الأساسي أي السياسي والاقتصادي (والأهم ضعف الروح والقيم الإسلامية) والذي أدى إلى الضعف العسكري، فلقد فشلت القيادة العثمانية في إدراك أن الاعتماد الاقتصادي والمالي ليس أقل خطورة من الهزائم العسكرية ومن تأثير القوميات الثائرة على أمن وتكامل الإمبراطورية واستقلالها، ولقد كان دور عناصر المعارضة من ناحية والضغوط الخارجية من ناحية أخرى من أبرز العوامل التي بلورت جوانب هذا السوء في الاختيار.

أما عن المعارضة الداخلية من حيث أنماطها واتجاهاتها ونتائجها:

شهدت ساحة الحركة الإصلاحية منذ نهاية القرن ١٨م وحتى أوائل القرن ٢٠م ثلاثة أنماط من المعارضة الداخلية، ولقد ارتبط ظهور كل نمط بمرحلة من المراحل الثلاث الأساسية التي تطور عبرها محتوى السياسات الإصلاحية. ويقوم التمييز بين هذه الأنماط على عدة أسس: المعارضة للإصلاحات أم لنظام الحكم العثماني وسلطات السلطان، ومضمون وأسس الفكر المعارض، وطبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها.

أ- النمط الأول: هو معارضة العلماء والانكشافية، أي التحالف بين رجال السيف ورجال الدين اللذان مثلاً ما يسمى "الصفوة التقليدية" وكانا الركيز الأساسيين للدولة العثمانية منذ نشأتها وفي عصر قوتها، ولقد وصفت هذه القوى "بالتقليدية" أو "الرجعية" أو المحافظة أو السلفية واتهمت بالجمود والتمسك بالقائم ورفض النقل والأخذ من الغرب الكافر والتشكك في الأفكار النابعة من خارج نطاق مجالهم المعرفي.

ولقد برزت هذه المعارضة في مواجهة إصلاحات السلطان سليم والسلطان محمود الثاني بالرغم من أنها اقتصرت على نقل أساليب فنية ونظم تدريب عسكرية جديدة، ولم تتضمن مساساً جوهرياً بنظاميها وسلطاتهما.

ولقد كانت هذه المعارضة من القوة في البداية لدرجة أنها اكتسبت مساندة شعبية كبيرة لها وحتى أدت إلى فشل إصلاحات سليم الثالث بل عزله (وفقاً لفتوى من المفتي). ولقد تكرر تمرد الانكشارية وتكرر أيضاً استنفار العلماء للشعب ضد إنشاء نظام جديد للجيش وذلك في ظل مصطفى الرابع ومحمود الثاني، وظلت هذه المعارضة حائلاً دون إدخال إصلاحات حقيقية، ولكن تمكن محمود الثاني وبخطوات تدريجية وحذرة من القضاء على الانكشارية ١٨٢٦م، ومن احتواء طبقة العلماء من خلال إجراءات قدرتهم أضعفت وسلطتهم على المعارضة الفعالة. ومن ثم فلقد انساق البعض منهم وراء السلطان وظل البعض الآخر يقاوم التغيير.

ب- أما النمط الثاني: فهو الذي غلب في عصر التنظيمات (١٨٣٩م - ١٨٧٦م) وظهر أيضاً بين صفوف العلماء، تجاه تطبيق قاعدة المساواة بين المسلمين وغيرهم. إذن هذا النمط من المعارضة انطلق من قاعدة أكبر من قاعدة النمط الأول كما أن قضيته اختلفت عن قضية النمط الأول.

وبالنظر إلى هذين النمطين من المعارضة وبالمقارنة برؤية السلاطين وصفوة الإصلاح يمكن القول: إن هذه كانت معارضة للإصلاح وليس للنظام العثماني القائم. ولقد نبعت من الخلافات حول الهدف وحول تكييف الوسيلة، وهو الاختلاف الذي وقع في صميم الجدل الداخلي الخاص بحركة الإصلاح العثماني فإذا كان مصلحو التنظيمات قد افترضوا أن الإصلاحات (على النمط الغربي) التي تحوي ضمناً فكرة العلمنة للحياة العامة هي السبيل لإنقاذ الإمبراطورية، ومن ثم ضغطوا بكل الطرق لتحقيق أهدافها بالرغم من معارضة الشعوب التي يحكمونها، فإن هذه المعارضة -سواء العنيفة في البداية ثم السلبية بعد ذلك- انطلقت من أنه إذا كان الإنقاذ لن يتحقق إلا بالتضحية بالشريعة فهو لا يستحق لأنه يعني التخلي عن أمل الخلاص نهائياً، أي رأوا أن المصلحين إنما يدمرون الجوهر والأساس في سبيل الحفاظ على الشكل والمظهر.

هذا وتجدر الإشارة أنه لم تكن كل طبقة العلماء ضد الإصلاح فوجد أن بعض كبار العلماء قد طالبوا بإصلاح القوات العثمانية المسلحة عن طريق تبني العلوم والتدريب العسكري الغربي واستخدام خبراء ومرشدين أجانب، ودافعوا عن نظريتهم بأدلة من الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي وبينوا أن الجهاد ضد الكفار هو من واجبات المؤمن، وأن تقوية الجيش هو واجب ديني، وضرورة أن يستجيب الاجتهاد لظروف الدولة لأن الشريعة لا تضع عقبات أمام خدمة الإسلام.

ومع ذلك أدت المعارضة إلى فشل الإصلاحات في تحقيق أهدافها ولكن فشلت أيضاً في إحياء القوة الإسلامية. فبالرغم من استناد هذه المعارضة إلى رفض البدع لحماية الإسلام فإن

رفضها للإصلاحات - على هذا النحو - كان رفضاً لشكليات وليس حفاظاً على الإسلام في جوهره، فلم تكن هذه المعارضة تنفيذاً لما يجب أن يكون عليه الدور الحقيقي للعلماء في فترة أزمة الأمة وخاصة في مرحلة النقل المادي عن الغرب والذي تسربت معه الأفكار والمؤسسات الغربية. ففي هذه المرحلة - كما يقول البعض - تحول دور العلماء (الإفتاء) - تحت الضغط أو المصلحة - إلى السلبية بمعنى السكوت أو التكيف مع اتجاه المصلحين بدلاً من تقديم بديل يحفظ للإسلام دوره الحقيقي في المجتمع، ولم تتقدم هذه المجموعة لملء الفراغ الموجود وتعبئة القاعدة بصورة إيجابية في مواجهة صفوة البيروقراطية أو من سماوا بالمصلحين الليبراليين).

أما الشعب المسلم فلقد كان غير مهتم أو معاد للتغيير وذلك على أساس أن ما تتضمنه الإصلاحات من تغييرات كان يبدو له كانتصار للعدو المسيحي الغربي على الإسلام كما تبدو مفروضة من أوروبا وبتشجيع منها وبتنفيذ من رجالها.

وبالنظر إلى كل ما سبق وعلى ضوء خصائص العصر ذاته يصبح من الضروري والمهم البحث بنظرة جديدة في أبعاد دور قوى المعارضة التقليدية حتى نتبين الأبعاد الحقيقية لإلقاء مسئولية فشل الإصلاحات على الداخل أساساً وعلى من اقترنوا بالحفاظ على الإسلام والغيرة عليه، أي طبقة العلماء وعامة الشعب المسلم. فبالرغم من أن هذه القوى كانت تعارض جميع الإجراءات الإصلاحية التي تؤخذ من الكافر وتجرد المجتمع المسلم من خصوصياته إلا أنه يصبح من التحيز البين الانسياق تماماً في الهجوم على هذه القوى، كما أنه يكون من التحيز أيضاً المساندة الكاملة لمواقفهم، فالموقف الوسط بين هذين التحيزين يتطلب الدراسة العلمية المنظمة لآليات هذه المعارضة ومضمون معارضتها ومبرراتها لنتبين هل اقتصر فقط على رفض الشكليات التي تتعارض مع الإسلام، وما مدى ما قدمته من بدائل للإصلاح من داخل النظام الإسلامي، وهل رفضت مضامين إيجابية في الإصلاح؟ ولماذا لم تكن من الفعالية لدرجة سمحت لقوى الضغوط الخارجية بجرف حركة الإصلاح لتصبح عملية تحول وانتقال من نظام إلى آخر؟ هل كانت قيود الإطار الدولي في تفاعلها مع قيود رؤية ودوافع القيادة والصفوة العثمانية أكبر في تأثيرها؟

ج- والنمط الثالث من المعارضة يمثل نمطاً آخر بين المعارضة التقليدية وبين صفوة الإصلاح أو ما سماوا بمصليحي التنظيمات أو المصلحين المستبدين (١٧٩٢ - ١٨٧٦م) ويسمى هذا النمط بالمصلحين الليبراليين أو التقدميين أو التجديديين الدستوريين. هذا وتعدد أوجه المقارنة بين هذه المعارضة والأخرى التقليدية. فكانت هذه المعارضة الليبرالية التي لعبت دوراً خطيراً في العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية قد نبعت من الصفوة المثقفة والبيروقراطية الجديدة، والتي ظهرت كقوى اجتماعية جديدة كنتاج للتغيرات الاجتماعية

والاقتصادية في مجال التعليم والصحافة والانفتاح على الغرب، وحاولت أن تقدم أيديولوجية هي الدستور. العلم، العلمنة ولقد جمع بينها في البداية مفهوم "العثمنة" ثم الوطنية التركية (بعد الحرب العالمية الأولى).

كما لم تكن هذه المعارضة موجهة لعواقب بعض التنظيمات (مثل النمطين الأول والثاني) بل موجهة أيضاً إلى جوهر النظام العثماني ذاته وخاصة انفراد واستبداد السلطان بالسلطة، فلقد كان صفوة هذه المعارضة قد آمنوا مثل رجال التنظيمات بضرورة الحفاظ على الإمبراطورية إلا أنهم اختلفوا معهم في الوسيلة، وكان من أهم وسائلهم الدستور والبرلمان كسبيل لعلاج الخطأ الجوهري في إصلاحات التنظيمات وهو أنها كانت مجرد برنامج يحركه صفوة من البيروقراطيين والجيش وليس له أي جذور في القاعدة، كما أنه كان يتوقف على إرادة السلطان الذي اهتم بالإصلاحات كسبيل أيضاً لتدعيم سلطته وزيادة مركزيتها. ولهذا لم يكن الشغل الشاغل لقوى المعارضة الجديدة التغريب الذي يتجه إليه المجتمع والدولة ولكن كيفية تغيير السلطة المستبدة. هذا ولقد تبلورت هذه المعارضة منذ ١٨٦٠م وامتدت تطوراتها بين التنافس كحركة فكرية (١٨٦٠م - ١٨٧٧م) ثم التقلص (١٨٧٧م - ١٩٠٨م) ثم الصعود كحركة سياسية (١٩٠٨م - ١٩١٤م) وكانت الثورة الكمالية أقصى تعبيراتها وكانت بدايتها تحت اسم تركيا الفتاة ثم جمعية الاتحاد والترقي التي كانت إحدى أجنحة تركيا الفتاة).

وإذا كان النمط الأول من المعارضة قد غالى في رفض النقل من الغرب خوفاً من البدع والنيل من الإسلام (دونما تمييز بين النقل الإيجابي والسلبي) فإن المعارضة الليبرالية لم تجد غضاضة تحت تأثيرها بالأفكار والممارسات السياسية في الدول الأوروبية الكبرى من الدعوة إلى نقل الممارسات والأفكار والمؤسسات باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق التطور، كما لم تجد غضاضة في بيان أن نقل هذه الأبعاد لا يتناقض مع الإسلام بل إن لها جذورها في الخبرة الإسلامية وفي خبرة التاريخ العثماني ذاته. فلقد حرصت صفوة هذه المعارضة على تقديم أفكارها في إطار يتكيف مع التقاليد والاتجاهات الإسلامية، ولهذا بدوا كما يقول البعض مسلمين مخلصين بفكر ليبرالي وطني. ومع ذلك يظل الحكم على علمنة فكرهم في البداية أو تطويره تدريجياً على نحو قاد إلى هذه العلمنة أمراً يحتاج إلى دراسة تفصيلية تساعد على توضيح عدة أمور غامضة ومتناقضة في نظر غير المتخصصين في دراسة هذه المرحلة من التاريخ السياسي العثماني الداخلي، ألا وهو التناقض بين تقويم، اتجاهات عدة لهذه الحركة: هل هي علمانية أم هي إسلامية تحديثية؟ وكيف كانت البداية، وكيف حدث تطور حتى تم تمهيد الطريق للجمهورية الكمالية باتجاهاتها العلمانية الكاملة.

وأول هذه الأمور هو أن المصادر التاريخية الغربية تحرص على بيان إخلاص صفوة هذه المعارضة كمسلمين وذلك على عكس مصادر تاريخية عربية وتركية تبرز صفة العلمنة

لهذه الحركة بصورة أكثر وضوحًا، وثاني هذه الأمور هو أن المصادر الغربية التي عاصرت نمو هذه الحركة لم تتفق على تقويمها، كحركة تقدمية أو رجعية، حيث إن هذه الحركة التي قالت إن التطبيق الفعلي للشريعة يعني تشكيل مجلس تمثيلي وإقامة حكومة مسئولية مباشرة أمام الأمة عارضت تطبيق بعض إجراءات التغريب، وكأن هذا الوضع يعكس وفق نفس المصدر تناقضًا بين الجانب الغربي والجانب العثماني الإصلاحى الليبرالي، وذلك على أساس أن صفوة حركة تركيا الفتاة قد قدموا خطابهم المعلن بعبارات إسلامية بعض الأفكار والمؤسسات التي عرفوها من اتصالهم بالغرب، وحتى بفرض أن هذه الأفكار والمؤسسات تتلاءم مع الإسلام أو كامنة فيه بل وتتفوق في صيغتها الإسلامية عن الصيغة الغربية إلا أنه وبغض النظر عن مدى صحة هذه الحجج فهي -وفقاً لنفس المصدر أيضاً- لا تستطيع أن تخفي أن الشكل الجديد لهذه الأفكار والمؤسسات قد انتقل للعالم الإسلامي من الغرب.

خلاصة القول: وعلى ضوء مناقشتنا لأهداف ودوافع القيادة، وأبعاد تأثير المعارضة الداخلية، وأبعاد التدخل الأوروبي، فإنه يمكن أن نلخص تحليلنا في نقطتين:

أولاً- نجحت الحكومة العثمانية ولمدة قرن في المناورة بالقوى الأوروبية وبقوى المعارضة الداخلية على نحو سمح باستمرار الإمبراطورية لمدة هذا القرن. ولكن لم يكن هذا هو السبيل السليم لإحياء القوة وتجديدها والحفاظ على وحدة هذا الجزء من كيان الأمة الإسلامية، فالمصالح متضاربة ومتناقضة بين الطرفين ولم تزدها الإصلاحات إلا اضطراباً وتناقضاً.

ثانياً- إن النقل من الغرب والأخذ عنه ليس في حد ذاته وفي كلياته قيمة إيجابية بصورة مطلقة ودائمة وخاصة حين يتم تحت تأثير ضغط خارجي وفي مرحلة من مراحل تدني وتدهور القوة الذاتية مثل الذي جرى في حالة الإصلاحات العثمانية خلال القرن 19م. ولم يكن ما سمي "الإصلاحات" في هذه الفترة إلا عامل تكريس للضعف مع الإعداد للانتهيار التام واحتواء ما تبقى من عناصر للقوة وإقامة كيان تابع للغرب.

وكما كانت الإصلاحات الاقتصادية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي، فإن ما عقده من مخالقات ومعاهدات أكمل اندماجها في نظام الدول الأوروبية، ولم تكن لتؤدي جميع هذه السبل إلى إحياء أو تجديد مجتمع إسلامي ولكن كانت سبباً لقطع صلة الحركة الإصلاحية بالإسلام وعزل الدين عن المجتمع، أي وضع جذور العلمنة والابتعاد عن الأسس الإسلامية بل ومحاولة إثبات فشل النموذج الإسلامي السياسي والاقتصادي، واستغلال أدوات عديدة لفرض تبني النموذج الليبرالي الغربي وإزاحة النموذج الإسلامي. فإن ما حدث في الدولة العثمانية ليس إصلاحاً ولكن استبدالاً. وهو أمر تكرر في باقي أرجاء العالم الإسلامي.

ثانياً- العلاقات العثمانية مع الولايات العربية وأنماط التدخلات والتنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي.

لقد شهد نظام التفاعلات العثمانية- الأوروبية حول العالم الإسلامي حلقة جديدة خلال مرحلة الانهيار العثماني وجهود الهيمنة الأوروبية العالمية (أي منذ نهاية القرن ١٨م حتى أوائل القرن العشرين) ولقد تشكل خلال هذه المرحلة أيضاً نظام دولي أوروبي جديد قادت تفاعلاته إلى الحرب العالمية الأولى وكان للمنطقة العربية والعالم الإسلامي برمته وضعه في عملية التشكيل هذه وهو الأمر الذي انعكس على الملامح النهائية للخريطة السياسية للمنطقة العربية (ولغيرها من الأرجاء الإسلامية وخاصة في القوقاز وآسيا الوسطى). ومن أهم السمات والخصائص النظامية للتفاعل بين النظام الأوروبي (بتوازناته المتطورة المتتالية) وبين النظام العثماني (بتطوراته الداخلية المتتالية مع تطور مراحل الإصلاح) هو تطور طبيعة التدخلات الأوروبية في الولايات العربية للإمبراطورية وتزايد درجتها نظراً لتزايد تعرض هذه الولايات للاختراق الخارجي، ونظراً للتطور في أهداف ودوافع ومسارات حركة القوى الأوروبية نحو هذه المنطقة.

ومن ثم فإن هدف التحليل هو دراسة طبيعة تأثير المتغير الأوروبي على تماسك وتكامل الولايات العربية في نطاق الإمبراطورية في مرحلة الانهيار وذلك على نحو يبين درجة وطبيعة واختلاف هذا التأثير عن نظيره في المراحل السابقة، كما يبين أدواته وأنماطه وعواقبه حقيقة تعرضت أرجاء أخرى من العالم الإسلامي لتدخلات أوروبية انتهت بالاحتلال أيضاً -ومن أهمها القوقاز وآسيا الوسطى- إلا أن محور التحليل في المبحث ينصب أساساً على الولايات العربية حيث كانت مثلها مثل الولايات الأوروبية- العثمانية -كما سبق ورأينا- ساحة خصبة لدراسة أنماط التدخلات الأوروبية المختلفة في تفاعلها مع الفاعل المركزي الإسلامي (الدولة العثمانية) في حين أن بقية الأرجاء الإسلامية تبلور على صعيدها نمط التدخل بالاحتلال المباشر أساساً.

واتساقاً مع أهداف التحليل النظمي فإنه يمكن التمييز بين عدة أنماط من التفاعلات وهي تعكس أشكالاً متنوعة للتدخلات الأجنبية باستخدام أدوات متنوعة وينخرط تحت كل منها نماذج من مناطق جغرافية مختلفة عبر مراحل زمنية متتالية.

ويمكن رصد ثلاثة أنماط رئيسية هي: نمط التدخل في تفاعلات الحركة الاستقلالية عن المركزية العثمانية، نمط التدخل المباشر بالاحتلال العسكري أو بمناطق النفوذ أو من خلال الصهيونية، نمط التدخل باستغلال حركة القومية العربية. ولكن يجدر ملاحظة ما يلي:

من ناحية نجد أن الأنماط الثلاثة من التدخل الأوروبي متداخلة في تطور الواقع التاريخي، لأن بعض هذه النماذج يرتبط زمنياً بنماذج نمط آخر، فمثلاً الحملة الفرنسية وهي

أحد نماذج نمط التدخل المباشر إنما تفاعلت بعمق مع التمهيد لحركة محمد علي والإطار الدولي الذي أحاط بظهورها وتصفيتها، كذلك فإن الحركة المارونية الانفصالية في الشام - وهي أحد نماذج النمط الأول- تحتوى بصورة أو بأخرى الجذور الممهدة لمولد فكرة القومية العربية في الشام .. وهكذا وبالرغم من هذا التداخل الزمني فإنه يمكن القول من ناحية أخرى إن كلاً من هذه الأنماط الثلاثة قد غلبت على الأخرى في فترة محددة كما سنرى.

وهكذا فإن التقسيم الثلاثي الأنماط يحقق أغراض وأهداف التحليل الأساسية حيث يبرز ويبين التنوع في أدوات التدخل الأوروبي في العلاقات العثمانية العربية من ناحية والتطور في استخدامها من ناحية أخرى عبر مراحل تطور التوازنات الأوروبية وتطور حركة الإصلاحات العثمانية.

ومن ناحية أخرى بقدر ما تنوعت أدوات التدخل الأوروبي بقدر ما تدرج بانتظام وتنوع توظيفها، فلقد عارضت في البداية وبقوة الحركات الإصلاحية الإسلامية (السياسية منها والدينية) وساهمت في تصفيتها كما ساهمت من قبل في تدعيم الفجوة بينها وبين الدولة العثمانية وذلك تحقيقاً لهدف مزدوج وهو استمرار ضعف الدولة العثمانية كمطلب أساسي للحفاظ على التوازنات الأوروبية وفي نفس الوقت منع أية حركة إحياء إسلامية حقيقية، وعلى العكس فقد ساعدت بعد ذلك وبقوة حركات الملل غير المسلمة وكذلك التيارات القومية العربية حيث كانت سبباً لتصفية الدولة بعد أن أضحت ممكناً بل ومرغوباً -في ظل تطور طبيعة التوازنات الأوروبية- مثل هذه التصفية. وبين هذين النمطين كانت أداة الاحتلال العسكري سبباً مباشراً للاستقطاع.

إن الخيط المشترك بين هذه الأدوات مزدوج الأبعاد، فهناك من ناحية عملية التحول من مساندة بقاء وتكامل الدولة العثمانية إلى الانتقال التدريجي نحو التفتيت من الداخل ثم الاستقطاع وحتى الاقتسام النهائي حيث إن الأنماط الثلاثة تعكس درجات مختلفة من التدخل الأوروبي المتصاعد النعمة ولكن المترابط والمتكامل نحو هدف أساسي وهو تصفية أكبر قوة إسلامية.

ولهذا فإنه يمكن أن نصنف هذه الأنماط الثلاثة في نمطين فقط وذلك وفق طبيعة ومضمون التأثير الكلي للمتغير الأوروبي:

أولهما: نمط التدخل لمنع إحياء الأمة الإسلامية من داخل النظام العثماني أي بواسطة قوى إسلامية -ولو غير عثمانية- ويدخل في نطاق هذا النمط بعض نماذج الحركات الاستقلالية، وهو يعكس في نفس الوقت التدخل الأوروبي إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوى التي بدا أنها تعمل ضدها (وإن لم يكن ضد الإسلام).

ثانيهما: نمط التدخل لاستقطاع أرجاء الإمبراطورية وحتى تدميرها، وهنا يظهر التدخل إلى جانب القوى التي تعمل أيضاً ضد العثمانية ولكن ضد الإسلام أيضاً ويدخل في هذا النطاق الاحتلال العسكري وتوظيف حركة القومية العربية كما يدخل أيضاً بعض نماذج الحركات الاستقلالية ولكن ذات الجذور والدوافع المختلفة عن النماذج في النمط الأول.

ومن ناحية ثالثة كان للسياسات العثمانية انعكاساتها على الأوضاع الإقليمية الخاصة بكل منطقة. فالحكومة المركزية العثمانية لم تكن سلبية تماماً في مواجهة أرجائها العربية، وتتنوع ردود الفعل العثمانية للتدخلات الأوروبية كما اتجهت أحياناً للمبادرة فلقد انتقلت من سياسات الإصلاح (١٨٣٩م - ١٨٧٨م) إلى فكرة الجامعة الإسلامية (١٨٧٩م - ١٩٠٩م) مع تزايد موجات الاحتلال العسكري واستقلال الأقليات غير المسلمة، إلى إعلان الجهاد خلال الحرب العالمية الأولى بعد سياسات الاتحاد والترقي في التتريك والعثمنة وفي ظل ثورة التيارات القومية العربية. وتثير هذه السياسات تساؤلات من منظورات مختلفة حول مبرراتها الحقيقية ومدى فعاليتها بل وعن مدى مسؤوليتها عن إتاحة الفرصة للقوى الأوروبية للاختراق. فمثلاً، هل حالت سياسات الدولة العثمانية دون حركة إصلاح حقيقية من جانب قوى إسلامية أخرى؟.

وهل كانت سياسات الإصلاح (وخاصة مبدأ المساواة) بداية السقوط الحقيقي حيث مهدت الأرضية لمزيد من التوظيف الأوروبي للملثم القوميات في النيل من الداخل في الدولة الإسلامية؟، وهل كانت سياسات الاتحاد والترقي مسئولة عن تغلب الاتجاهات الانفصالية في الحركة القومية العربية؟، وهل محصلة السياسات العثمانية تمثلت في ركود وتخلف الولايات العربية على نحو ساعد على الاختراق الخارجي والاحتلال بصفة خاصة؟.

ومن ناحية رابعة: لا تكتمل الصورة بدون فهم الأوضاع الإقليمية لكل نمط من أنماط هذا التدخل، وهي تثير أيضاً تساؤلات مثلاً حول حقيقة النوايا والدوافع للحركات الاستقلالية (محمد علي)، وحقيقة الأوضاع التي ساعدت على الاحتلال العسكري وردود فعل الأطراف المحتملة له، ولماذا تأخر استقطاع أو اقتسام بعض المناطق عن غيرها، وهكذا فإن تحليل تفاعل المتغيرات العثمانية والإقليمية مع أدوات التدخل الأوروبي لابد وأن يوضح الاختلاف بين نمطي التدخل الأساسيين. وفيما يلي قدر من التفصيل حول نمطي التدخل الأساسيين:

١ - حركات الاستقلال الذاتي ونمط توظيف أوروبا لها في تكريس ضعف الدولة العثمانية والقوة الإسلامية.

شهد العالم العربي الإسلامي منذ أواخر القرن ١٨م وفي أواخر القرن ١٩م بعض الحركات ذات التوجهات الاستقلالية عن المركزية العثمانية، وهي تعد صوراً متطورة للحركات المناظرة في القرن ١٨م كما تعد خطوات مسبقة وممهدة للحركة القومية التي أُنعت

منذ أواخر القرن ١٩م وخاصة في الشام، كما أنها قبل ذلك كله تختلف في نواحي عدة عن الحركات الأوروبية التي أدمجتها معهم الكتابات الغربية في إطار المسألة الشرقية. فإن هذا الدمج ينكر أي ذاتية أو خصوصية إسلامية لعلاقات الولايات العربية-الإسلامية مع الدولة العثمانية كما يسقط أرجاء أخرى من الوطن العربي وخاصة الجزيرة والعراق وشمال أفريقيا ظهرت فيها أيضاً حركات مختلفة النمط من حيث البحث عن الاستقلالية عن المركزية العثمانية.

ومن ثم وإلى جانب انطلاقنا من الاعتراف بضرورة التمييز بين الأزمات الأوروبية والأزمات في العلاقات العثمانية العربية لاعتبارات عديدة كان اهتمامنا في هذا الموضوع ليس بالحالة المصرية في ظل محمد علي فقط (وهي أكثر الحالات شيوعاً وجذباً للاهتمام) ولكن أيضاً بنماذج أخرى ذات مدلولات مهمة مقارنة وخاصة بالنسبة لمدى طبيعة تأثير متغير التدخل الأوروبي لأن الحركات العربية كانت حركات متنوعة الأنماط، فهناك الحركات السياسية (ويقع في نطاقها تجربة محمد علي)، والحركات الدينية الإصلاحية مثل الوهابية والمهدية والسنوسية، والحركات الانفصالية مثل الموازنة في الشام ١٨٦٠م (وهي التي سنتناولها فيما بعد).

وبالرغم من أنها لا تعبر عن حركات قومية مثل الحركات الأوروبية، كما أنه لا يمكن أن نسميها -بصورة مطلقة- حركات انفصالية أو تحررية، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث الدوافع والأهداف ومن حيث التفاعل مع السياسات العثمانية ومن حيث طبيعة التدخل الأوروبي.

ومن ثم فإن تناولنا لهذه النماذج سيتم على أساس مجموعتين من الأسئلة المهمة: من ناحية، ما درجة الاستقلالية التي كانت تبحث عنها هذه المحركات هل وصلت إلى درجة السعي للانفصال عن الدولة العثمانية؟ كيف اختلف تحديها لتكامل الإمبراطورية عن التحدي الذي مثلته الحركات القومية الأوروبية؟ وهل استعانت هذه الحركات بالقوى الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية؟ وما درجة الاختلاف بينها وبين نظائرها في القرن ١٨م والتي لم تكن تعدو أكثر من مجرد حركات عصبية وأسر محلية تسعى لتحقيق مكاسب سياسية ومالية؟. ما مدى تأثير المتغير الأوروبي على هذا الشق من العلاقات الإسلامية؟، وما هو الاختلاف بين نمط التدخل الأوروبي في الأزمات الأوروبية خلال القرن ١٩م ونمط التدخل الأوروبي أيضاً ولكن في مواجهة الحركات الاستقلالية العربية في القرن ١٩م؟.

والسمة الأساسية التي ستتضح لنا من الإجابة على هذه الأسئلة هي أن تأثير المتغير الأوروبي على إضعاف الروابط العثمانية-العربية قد أضحى أكثر حسماً وأكثر وضوحاً عن

ذي قبل في نفس الوقت الذي تدهورت فيه القدرة العثمانية على ضرب هذه الحركات بصورة حاسمة وبمفردها - كما فعلت من قبل.

أ- دوافع وأهداف الحركات وأدوات تعاملها مع السلطة العثمانية:

كانت الحركة الوهابية والسنوسية والمهدية حركات ذات دوافع دينية مثلت تحدياً نابغاً من المسلمين ذاتهم يجد جذوره في المصادر الإسلامية الأساسية دون تأثر بالغرب ودون أية إرهابات قومية، ولكن اقترنت هذه الحركات بأخرى سياسية وعسكرية. أما حركة محمد علي ومماليك العراق فلقد كانت حركات سياسية خرجت على النظام السياسي للدولة العثمانية. وجميع هذه الحركات حفزتها وحركتها حالة الضعف العام والتدني الذي تردى فيه المسلمون وعجز الدولة العثمانية عن مواجهة خطر الهجمات الخارجية، ومن ثم كانت تعبيراً عن رد الفعل ضد التهاك في مواجهة الغرب وعن ضرورة إعداد السبل لمقاومته، ولهذا فإن هذه الحركات كشفت الستار عن ضعف الدولة العثمانية في نظر المسلمين، وبالرغم من فشل هذه الحركات في إحداث تغيير جذري وسريع يوفر الفرصة لعلاج الخلل في ميزان القوة الإسلامية ولو بواسطة مراكز إسلامية أخرى غير الأناضول فإن هذا الفشل مهد الطريق أمام الحركات القومية العثمانية التي أینعت في القرن العشرين.

هذا وتجدر الإشارة مقدماً إلى أن هذه الحركات وإن كانت قد أثارَت التساؤل حول أبعادها القومية إلا أنها ليست بالمعنى الذي ثار بالنسبة للحركات الأوروبية، فهي استقلالية حقيقة ولكن - وباستعارة مصطلح البعض - فهي وطنية إسلامية وليست قومية انفصالية علمانية، وهي وإن رفضت النظام العثماني - السياسي أو الديني - لفساده وضعفه فقد كانت تريد إنشاء بديل إسلامي جديد يولد من خلال مركز قوة إسلامية أخرى غير العثمانية التي لم يعد بمقدورها بدورها في حماية الإسلام، أي من خلال قومية أخرى تصبح القوة المحركة للدولة الإسلامية الكبرى التي تجسد الأمة والخلافة. ويكمن فهم هذه الأبعاد على صعيد الممارسة في فهم العلاقة بين القومية والإسلام لدى مفكري وفقهاء الإسلام.

ولقد توصل التحليل إلى الخلاصة السابقة على ضوء تحليل مقارن بين المقولات المتضاربة حول دوافع وأهداف ونتائج حركات ثلاث كبرى هي الوهابية السعودية، حركة محمد علي، ومماليك بغداد.

وبدون الدخول في تفاصيل نشأة وتطور الحركة الوهابية وأهدافها الدينية أو تفاصيل تطور اقترانها بالأسرة السعودية ومن ثم مراحل نشأة الدولة السعودية وتطورها صعوداً وهبوطاً فإنه يجدر التوقف عند مجموعتين من المقولات المتضاربة حول بعدين أساسيين: أولهما: البعد العربي في هذه الحركة السعودية المتحالفة مع الدعوة الوهابية. وإذا كانت الدوافع الدينية هي التي حركت الوهابيين فإن دوافع الأسرة السعودية تقتضي بعض التوقف

والتساؤل، فإذا كانت الدولة السعودية في توسعها قد صارت الدولة العثمانية بالعداء والتحدي وعملت من أجل الاستقلال وألقت مسئولية الهزائم أمام أوروبا على ضعف العثمانيين في شئون دينهم، ولكن هل كان يحرك هذه الأسرة في تحالفها مع هذه الدعوة أية دوافع عروبية بالرغم من أن هذا السؤال لم يحتل وضعًا كبيرًا في الأدبيات بالمقارنة مما ثار حول حركة محمد علي إلا أنه تجد الإشارة إلى التناقضات الداخلية في مضمون بعض التحليلات فوجد البعض يتحدث عن الحركة الوهابية باعتبارها أولى الإرهاصات الفكرية ذات الطابع العربي الإسلامي وأنها أعطت الدولة التي أقامتها في نجد بعدًا قوميًا عربيًا حينما اشترطت قرشية الخلافة وقدمت مثالاً يحتذى في الثورة على الحكم الفاسد ولو كان حكمًا مسلمًا، كما يتحدث نفس المصدر عن الحركة أيضًا باعتبارها في نفس الوقت مصدر إلهام الحركات والدعوات السلفية والتجددية الإسلامية الأخرى في القرن ١٩م والتي جاءت استمرارًا للنهج الوهابي في الإصلاح الديني والثورة على الظلم والفساد وتأكيد الوعي القومي.

ويرى مصدر آخر أنه بالرغم من انتقال الحركة الوهابية إلى أي اتجاه نحو الفكرة العربية إلا أنها كانت ثورة العروبة لأنها كانت ثورة على سيطرة الأفكار الفارسية والتركية التي أثرت على الإسلام منذ العصور الوسطى، ويوضح مصدر ثالث صعوبة تبين اتجاهات عربية في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وخاصة في مراحلها الأولى، وأن الأمر الذي لا شك فيه أن حركة الدولة السعودية الثالثة بعد استرداد الرياض من آل الرشيد ١٩٠٢م ثم التوسع من جديد هي التي كانت تحمل في طياتها النزعة الاستقلالية العربية.

ومما لا شك فيه أن التحليل الدقيق لهذه المقولات يقتضي التفرقة بين العروبة كفكرة

وبين القومية العربية كأيدولوجية وكحركة وهو ما لم يكن تبلور بعد.

وثانيهما: يتصل بالبعد التجديدي أي طبيعة التجديد في هذه الحركة وطبيعة الدولة التي رفعت لواءها وعلاقة هذا بأسباب سقوط هذه الدولة وردود الفعل غير الإيجابية تجاهها لدى دوائر من المسلمين فهي تسمى حركة تجديد وإصلاح وانبعثت في مرحلة خطيرة من الترددي الإسلامي، ويتركز الاهتمام على تأثيراتها على الحركات الإصلاحية خلال القرن ١٩م، وهي الحركات التي كانت تعد علامة إيجابية على مقارنة الأمة في هذه المرحلة. ولكن توصف هذه الحركة من ناحية أخرى بأنها ذات طابع محافظ اقترن بالعنف والتعصب، أو أنها تعبير عن الثيوقراطية الإسلامية التي لم تستجب لمتطلبات المدنية الحديثة حيث أدارت ظهرها للعلمانية وللاقتباس عن الحضارة الغربية، أو أنها جرت وراء سراب الحكومة الدينية الإسلامية في صحاري شبه الجزيرة العربية وعادت الغرب الذي رأت فيه خطرًا على الإسلام وبالتالي رفضت كل ما صدر عنه من أفكار ومنجزات، وعادت الديمقراطية حيث إن الملامح "الثيوقراطية" تغطي على الجانب التجديدي فيها.

إن هذه المقولات التي يجمع بينها أحياناً مصدر واحد، أو تتناثر في مصادر عدة تبرز تناقضات شديدة في مضمون النظر إلى هذه الحركة، ومبعث هذا التناقض أن النظر إليها يتم من خلال سمات العالم المعاصر ومن خلال منظور الاتجاه الذي يربط بين التقدمية وبين الأخذ من الغرب. ومع ذلك يظل السؤال التالي قائماً: لماذا حركة التجديد الديني هذه لم تقترن بحركة إصلاح على النمط العثماني، المصري، التونسي (أي لتطوير عناصر القوة المادية) وهل افتقاد هذه الإصلاح يمكن أن يفسر أسباب السقوط الأول أمام محمد علي؟ هذه جميعها أسئلة في حاجة لإجابة حتى يمكن إزالة هذا الغموض الذي تبرزه بعض المصادر حين تربط بين حركة التجديد الديني وبين الجمود والعجز عن اللحاق بتطورات العلم والعصر.

أما بالنسبة لحركة محمد علي:

هناك سؤال أساسي يطرح نفسه في كل الأدبيات التي تناولت تلك الحقبة الغنية من تاريخ مصر والتي كانت موضع اهتمام وتحليلات عميقة من منظورات مختلفة للأبعاد المتعددة لهذه الحقبة هذا السؤال مزدوج الأبعاد:

من ناحية: هل كل محمد علي يريد تدعيم قوة مصر واستقلالها الذاتي في ظل استمرار الخلافة العثمانية وتبعيته لها أم كان يريد انفصلاً كاملاً عنها؟ أم كان يريد إحياءها وإصلاحها على أن يصبح هو بدلاً لآل عثمان أي يصبح هو السلطان الجديد للإمبراطورية؟، ومن ناحية أخرى: كيف كان وضع تأثير المتغير الأوروبي في هذه الحسابات المصرية بين مصر والدولة العثمانية؟ وعلى نتائجها؟

وتتقسم اتجاهات الإجابة على هذا السؤال المتفرع، وينبني هذا الانقسام على أسانيد ومنطلقات مختلفة إما قومية أو إسلامية أو مصلحة.

فالإتجاهات القومية تخلص إلى أن سياسات محمد علي نحو الجزيرة والشام تبين أنه كان في ذهنه مشروعاً لدولة عربية ومن ثم فهي تعبير عن إحياء قومي عربي آثار مخاوف الدولة العثمانية، أو تخلص إلى أن سياساته نحو توحيد وادي النيل وضم الشام إنما تعكس أهدافاً وطنية مصرية تقليدية ومن ثم فهي تعبر عن قومية مصرية.

أما الإتجاهات الإسلامية: فلقد رأت أن محمد علي قد تحرك كمسلم في إطار عثماني يبحث عن تدعيم قوته في نطاق النظام العثماني ولو بإصلاحه فهو كان يريد تدعيم قوة واستقلالية مصر خدمة لمصالح العثمانية الإسلامية وأن الأثر السلبي للتدخلات الأوروبية هو الذي أوقع بين القوتين المسلمتين.

أما الاتجاه المصلحي: فهو لم ير في محمد علي إلا مغامراً عسكرياً لا ينطلق من أي رؤى أيديولوجية ولكن يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية ومن ثم فإن سياساته الإصلاحية في مصر ليست إلا نتاج مطامحه الشخصية لاستخدامها كقاعدة لتوسعته التالية. وبدون الدخول في تفاصيل مقولات هذه الاتجاهات الثلاثة ومبرراتها تجدر الإشارة إلى ما يلي: إذا كانت قد تبلورت الانتقادات الموجهة للتفسيرات القومية وكذلك التفسيرات الواقعية السياسية إلا أن تفسيرات المنظور الإسلامي تظل في حاجة لمزيد من التبلور حتى يمكن من خلال التحليل العلمي والمنظم بيان أسانيد ومبررات هذا المنظور وعلى النحو الذي يساعد على الإجابة على عدة أسئلة متناقضة حول مسلك محمد علي: كيف كان يهدف محمد علي إلى إصلاح الدولة العثمانية في حين أن الاتجاه الذي وصلت إليه قواته في حربها الأولى مع العثمانيين كان يبين -كما حددت بعض المصادر الغربية- أنها كانت تمهد عسكرياً الطريق لفتح استانبول؟

هل كان هدف محمد علي هو إحياء دولة إسلامية قوية في مواجهة الغرب؟، وهل كان هذا الهدف يتوافق مع مثل هذه الأدوات التي وظفها والتي كان محورها هو نقل النموذج الغربي، والاستعانة بالأوروبيين والنصارى، والانفراد بالسلطة، والمناورة بين القوى الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية، ومن ثم وحتى يمكن تقديم رؤيتنا للإجابة على هذه الأسئلة للمساهمة في بلورة المنظور الإسلامي لهذه التفسيرات فيجب تحليل أدوات سياسة محمد علي ومراحل تطور هذه السياسات، وهذه الأدوات تنقسم بين أولاً: حركة الإصلاح الداخلي، ثانياً: المناورة في العلاقات مع العثمانيين ما بين التقارب والمساندة خلال عملية تدعيم السلطة في الداخل وما بين التوتر والصدام خلال التوسع المصري، ثالثاً: نمط الاستعانة بالقوى الأجنبية والسمة الأساسية لهذا النمط هو المناورة بالعلاقات بين هذه القوى المتنافسة وخاصة فرنسا وبريطانيا وبدون الدخول في تفاصيل تطور السياسة المصرية باستخدام هذه الأدوات فيمكن أن نقدم خلاصة تحليلنا لهذه التفاصيل المهمة وهي كالتالي:

أن فهم التفاعلات بين مستويات الأدوات الثلاث السابق توضيحها لابد وأن يقودنا ليس إلى الاختيار بين أي من الاتجاهات الثلاثة في تفسير دوافع وأهداف محمد علي ولكن إلى القول بأن جميعها تمثل تطور مرحلي في سياسته، فإذا كانت المرحلة الأولى من تطور تجربة محمد علي (حتى معركة نوارين) قد اتسمت بالتركيز على الإصلاح الداخلي والتعاون مع الدولة العثمانية (في القضاء على الحركة الوهابية والثورة اليونانية) فإن ذلك يعني أنها اتسمت بالسعي من جانب محمد علي لتطوير عناصر القدرة وإثبات الدور المتميز في خدمة السلطان كوالي مسلم، وأن سعي هذا الوالي لتدعيم مواقفه الاستقلالية يظل في نطاق النظام العثماني حيث لا يظهر إلا الولاء والطاعة.

ولكن سرعان ما حدث تحول في هذا التوجه وبدأت مرحلة جديدة بعد أن تطورت نتائج عملية الإصلاح وتدعمت أركان الجيش المصري على نحو وجد به محمد علي - كما يقول البعض - نفسه في حالة من القوة تفوق سلطانه وخليفته بحيث أضحت أكبر قوة في الدولة الإسلامية والتي اعترف السلطان بوضعها هذا حين استعان بها، ولقد لعبت السياسات الأوروبية والعثمانية دورها في إحداث هذا التحول - كما سنرى لاحقاً - وعبر ذلك التحول عن نفسه في الصدام مع العثمانيين في الشام والأناضول (حرب الشام الأولى) وبالسعي لتعبئة مساندة بعض القوى الأوروبية للوجود المصري في الشام، ولهذا فإن هذه المرحلة الثانية من تطور سياسات محمد علي (حتى ١٨٣٣م بعد صلح كوتاهية) قد اتسمت بالبحث عن درجة أكبر من الاستقلال الذاتي والدور الخاص المتميز، ولكن ظل محمد علي حتى بعد ضم الشام و صلح كوتاهية مجرد والي عثماني يدفع الجزية.

أما المرحلة الثالثة التي شهدت بدايتها تدعيم الوجود المصري في الشام كما شهدت نهايتها تهديد الجيش المصري لقلب الدولة العثمانية (بعد معركة نزيب) وسعى محمد علي لتعبئة اعتراف دولي بحكم أسرته الوراثي، فإن هذه المرحلة أفصحت عن نوايا وأهداف أكبر لا يمكن تحقيقها في ظل النظام العثماني، فلقد كانت تفرض على محمد علي النظر في إمكانيات الاستقلال الحقيقي أو إصلاح الدولة العثمانية أو استبدال "الرجل المريض" برجل آخر مسلم أكثر صحة.

أي أن محمد علي وإن وصل إلى رفض استمرار السيادة للسلطنة العثمانية والضعيفة فإنه كان يريد إقالة الدولة الإسلامية من عثرتها ببديل أكثر صحة، أي "إسلامياً" وليس "قومياً" بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من قالوا إنه كان يريد الاستقلال، كما لم يكن عثمانياً بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من رفض فكرة أنه كان يريد الاستقلال. بعبارة أخرى وبفرض سعيه نحو خلافة عربية فهذا لا يعني تحيزاً قومياً عربياً - بالمعنى الحديث - حيث إن القومية كأيديولوجية كانت مجهولة لمحمد علي بل بالنسبة لعرب الشام وليس والي مصر التركي فقط ولكنه يعني أن مركز الخلافة يمكن أن ينتقل إلى مركز قوة آخر - غير العثمانيين الأتراك بعد ضعفهم - يمكن أن يقوم بدوره في إحياء قوة الإسلام كما سبق للعثمانيين أن قاموا بهذا الدور بعد ضعف المماليك.

وهنا وفي هذه الحالة لم يكن ممكناً لمحمد علي - الذي نقل نماذج أوروبا وخدم أهدافها في وقف الإصلاح الديني بضرب الحركة الوهابية وتعرض لضربتها في نوارين، لم يكن ممكناً له أن يحظى بمساندة أي طرف أوروبي حتى أكثرها عداوة وتربصاً بالدولة العثمانية في هذه المرحلة، فلقد أضحت المتغير الأوروبي حاسماً في تأثيراته السلبية على العلاقات

المصرية- العثمانية وخاصة في ظل اتجاه كل من الطرفين المسلمين للاستقواء على الآخر باللجوء إلى مساندة طرف غير مسلم.

ومن ثم فإن إشكالية السلوك الخارجي لمحمد علي تمثلت في أن استقلال القوة (كسبيل لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية وعدم تأكيد سيطرة دولة أوروبية واحدة) قاد إلى تحالف واتفق الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ضده بدلاً من دفع السلطة المركزية لتحسين شروط التعامل معه (وستتضح مزيد من التفاصيل على ضوء تحليل الجزئية التالية).

ولم يكن مرد هذا الاتفاق تأثير التوازنات الأوروبية- الأوروبية فقط ولكن الاتفاق الأوروبي على إجهاض أي حركة إحياء للقوة الإسلامية من ناحية، وتمسك الدولة العثمانية ببقائها ولو ضعيفة بأي ثمن من ناحية أخرى. ولذا فلا يكفي القول -كما يصدر عن البعض: إن الخطأ الأساسي لمحمد علي قد تمثل في عدم فهمه لحقيقة تبعية النظام الإمبراطوري العثماني للنظام الأوروبي الدولي أو في أن نمط توزيع القوة والتغير الدوليين لم يسمح لمحمد علي بتحسين شروط مكانة مصر أو أن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالمية بل تقادي آثار تقسيم الإمبراطورية بواسطة الدول الأوروبية، ولكن يجب القول: إنه أخطأ في فهم أن التحالف مع أوروبا كان ممكناً طالما لا يتناقض ومصالحها الكلية في مواجهتها مع الإسلام، وأن آثار هذا التحالف تتحول للنقيض في الحالة العكسية.

ب- حركات الاستقلال بين السياسات العثمانية وأنماط التدخل الأوروبي.

كانت نتائج الحركات الاستقلالية وعواقبها بالنسبة للعلاقات العثمانية العربية محصلة للتفاعل بين دوافع وأهداف وأدوات هذه الحركات من ناحية وبين السياسات العثمانية ونمط التدخل الأوروبي من ناحية أخرى على نحو يبرز مدى تعظيم تأثير الضعف العثماني وتأثير المتغير الأوروبي على منع إحياء القوة الإسلامية.

إن المتابعة التفصيلية لهذه السياسة في إطار الحركات الثلاث موضع الاهتمام يبين لنا بصفة عامة أن السياسة العثمانية قد نجحت بواسطة عدة أدوات على رأسها التحالف مع قوى أوروبية ضد أهم هذه الحركات في إجهاض هذه الحركات ومن ثم حافظت على وحدة وتكامل قلب إمبراطوريتها، حيث تمكنت عند منتصف القرن 19م -وبعد نصف قرن من التحديات الخطيرة- من إعادة إدماج أقاليمه (مصر- الشام- العراق- الجزيرة) ولم يتم الأمر بدون ثمن غال دفع من مصلحة الأمة الأجلة لتحقيق مصالح الدولة العثمانية العاجلة، وهنا معنى الدرس والذي يكمل معنى الدرس المستخلص من دراستنا للسياسات الإصلاحية وهو أن ثمن تجديد عناصر قوة الدولة المادية يجب ألا يدفع من حساب قوة الهوية الإسلامية للمجتمع ومصالح الأمة بأكملها وإلا أصبح مردود هذا التجديد سلبياً في الأجل الطويل.

هذا ويمكن أن نقسم أهم أنماط السياسة العثمانية إلى:

نمط العلاقة مع الحركة قبل توجيه الضربة إليها، ونمط التوالي في إجهاض الحركات. بالنسبة لنمط العلاقة مع الحركة، فهو يتسم بعدم السرعة في المبادرة بتوجيه الضربة إليها ولكن اتسم بالسكون عنها في البداية (الوهابية- السعودية) أو الاستفادة بقدرتها النامية لتحقيق مصالح عثمانية (محمد علي- مماليك بغداد)، فطالما كانت الدولة العثمانية في حاجة لخدمات الوالي القوي وطالما ظلت الحركة الاستقلالية لا تمثل خطورة حقيقية تسكت الدولة مؤقتاً عنها أو توظفها.

وبقدر ما كان التوجه العثماني لإجهاض الحركة الوهابية لأسباب دينية سياسية فلقد كان إجهاض حركة محمد علي وداود باشا لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، فقد كان يهدد الدور السياسي لآل عثمان ويجرده من أركانه السياسية في حينه كان الدور الوهابي يجرده من أركانه الشرعية- الدينية.

أما عن الأدوات المستخدمة في الإجهاض فهي متنوعة، أولاً: استخدام القوة العسكرية العثمانية مباشرة كما حدث مع مماليك العراق ١٨٣١م، ولقد كان حجم مشروعهم ومواردهم لا يتطلب أكثر من هذا على عكس مشروع وموارد محمد علي أو الحركة الوهابية.

ثانياً: استخدام محمد علي لضرب الحركة الوهابية وهذا امتداد لتوظيف عثماني للولاء الأقوياء لإعادة النظام والاستقرار من المنظور العثماني في بعض المناطق وإلى جانب مناقشة المقولات المتعددة حول أسباب الاستعانة بمحمد علي - كما سبق التوضيح- في هذه المهمة فإنه يمكن إضافة بعد آخر وهو عدم إمكانية توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة في هذه المرحلة لتعبئة مساندة أحد الأطراف الأوروبية، وذلك ليس فقط نظراً لطبيعة وضع هذه المنطقة في هذه التوازنات والتي تحول دون هذه التعبئة نظراً لاتجاه النفوذ البريطاني للانفراد بها في مقابل اتجاه النفوذ الفرنسي للانفراد بشمال أفريقيا، ولكن ونظراً للحساسية الدينية لهذه المنطقة التي كان لا بد وأن يترتب عليها عواقب أوخم بالنسبة للسلطان العثماني إذا ما استعان بطرف أجنبي مثل فرنسا (التي كانت تريد ضرب الوهابيين كسبيل لضرب بريطانيا كما سنرى) وذلك عكس ما حدث بالنسبة لحالة محمد علي.

ثالثاً: الاستعانة بطرف أجنبي (أي الاستقواء بغير مسلم على مسلم) على نحو مهد السبيل للتدخلات الخارجية وذلك في مواجهة مشروع محمد علي بصفة خاصة حقيقية قامت مراحل مشروع محمد علي المتتالية على الاستعانة أيضاً بأطراف أجنبية (فرنسا في عملية الإصلاح والنقل من الغرب) وعلى اللعب بالتوازنات الأوروبية لتحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة القوى الخارجية الطامعة فيها أي بريطانيا وفرنسا، وفي مواجهة الدولة العثمانية أيضاً ولكن الذي يجدر الانتباه إليه في حركة السلطان العثماني هو نمط استعانتته المختلف عن

نمط استعانة محمد علي بل وعن نمط الاستعانة العثمانية بالأطراف الخارجية بصفة عامة فإذا كان قد سبق للعصبيات المحلية في القرن ١٨م أن استعانت في حركتها ضد الدولة العثمانية بصورة أو بأخرى بالتدخلات الأوروبية إلا أن وزن تأثير هذا المتغير الأوروبي كان محدود الفعالية كما أنه لم يجد مناظراً له لدى السلطان العثماني في حركته في مواجهة هذه العصبيات، وإذا كانت طبيعة القوة العثمانية وكذلك طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها الهجمة الأوروبية أيضاً في القرن ١٨م (كما سبق ورأينا) يمكن أن تفسر هذا النمط فإن الترددي في الضعف العثماني من ناحية والتزايد في دور المتغير الأوروبي من ناحية أخرى يمكن أن تفسر لنا هذا النمط الجديد في القرن ١٩م.

ففضلاً عن عدم القدرة العثمانية المنفردة على إحباط مشروع محمد علي حيث توالى الهزائم العسكرية للجيش العثماني أمام الجيش المصري (١٨٣٠م - ١٨٣٣م) كذلك حين بادر السلطان ١٨٣٩م بإعلان الحرب على محمد علي، فإن طبيعة التوازنات الأوروبية- الأوروبية حول الإمبراطورية بصفة عامة (تمسك بريطانيا بتكامل الإمبراطورية لمواجهة أهداف روسيا) وحول مصر بصفة خاصة (التنافس البريطاني الفرنسي) ساعدته على توظيف هذه التوازنات لتعبئة مساندة طرف خارجي وهو بريطانيا لوقف أو احتواء مساندة فرنسا لمحمد علي.

ج- أنماط التدخل الأوروبي لإجهاض الحركات الاستقلالية التي تهدف لإحياء القوة

الإسلامية

تعددت أدوات هذا التدخل ما بين التأثير السلبي على مفاوضات عثمانية مع ولاية عربية من أجل حل الخلافات بين الطرفين، وبين دعم استقلال قوى داخلية في ظل السياسات الإصلاحية الناقلة من الغرب والتي أدت إلى زيادة النفوذ الأوروبي، أو التدخل بالقوة العسكرية لفرض شروط معينة، أو الصمت عن خلافات عربية- عربية تخدم الأهداف طويلة الأجل للغرب في مواجهته مع الإسلام في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة في التوازن العالمي. ومما لا شك فيه أن المقارنة بين هذه الأدوات للتدخل في حالات أزمات الشرق الإسلامي وبين نظائرها في حالات الشرق الأوروبي لتبين أن الهدف الأوروبي كان واحداً وإن اختلفت السياقات والأدوات وهذا الهدف هو استمرار ضعف الدولة العثمانية كشرط لبقائها حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتسامها وتصفيتتها، ولذا ففي حين ساندت القوى الأوروبية الحركات الاستقلالية القومية في بلاد البلقان وشرق أوروبا جاءت معارضة ومقاومة هذه القوى لحركات الاستقلال الذاتي الإسلامية التي أياً كانت حقيقة أو درجة نواياها الانفصالية عن الدولة العثمانية أو الاستبدالية أو الإصلاحية لها فقد كانت تمثل إضافة في عملية إحياء قوة الدولة الإسلامية في هذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع الغرب. ومما لا شك فيه أن

خبرة التدخلات الأوروبية في الحركات الثلاث تقدم الكثير من المدلولات حول نواتج وعواقب التحالفات بين طرف مسلم وآخر غير مسلم في مواجهة طرف مسلم.

فمثلاً لم تتدخل القوى الأوروبية مباشرة ضد الحركة الوهابية السعودية خلال قيام محمد علي بتنفيذ مهمته التي أولاها السلطان إليه لأن هذه المهمة كانت لا تتعارض مع مصالح أوروبية عاجلة أو آجلة في آن واحد.

أما العراق في ظل حكم مماليكه فلقد كانت ساحة مهمة لتنافس النفوذ البريطاني-الفرنسي قبل أن ينفرد النفوذ البريطاني بعد انتهاء انعكاسات سياسة نابليون على وضع مصر والمشرق العربي، وكان التنافس من خلال أدوات تدخل مباشرة من خلال التأثير على تولى أو عزل بعض الباشوات المماليك أو التأثير لصالحهم أو ضدهم لدى الباب العالي، فضلاً عن استخدام أداة الإمداد بالأسلحة والمدربين والخبراء العسكريين فكانت كل من القوتين تؤيد أحد الباشوات طالما ترتبط بذلك مصالحها أو تتآمر ضده وحتى يتم عزله إذا حدث العكس، فعلى سبيل المثال ساعدت بريطانيا في تولى سليمان باشا الكبير أشهر الباشوات مما عاد عليها بمكاسب عديدة من خلال شركة الهند الشرقية، في حين تحركت لدى الباب العالي لعزل سليمان الصغير ١٨٠٨م لصداقته مع الفرنسيين. ومنذ ذلك الحين تلاشى أي أثر للنفوذ الفرنسي وانفرد الإنجليز بالنفوذ في العراق والذي أخذ يتدعم بصورة متزايدة طوال القرن ١٩ وحتى وصل إلى حد الاستعمار المباشر ١٩١٤م.

ولقد كان لآخر مماليك العراق داود باشا دوره ووضعه في هذه العملية منذ بدايته وحتى سقوطه، فبقدر ما كانت سياسات داود باشا تحقق المصالح البريطانية بقدر ما كان التعاون معه، وبقدر ما أضحت هذه السياسات تتحدى هذه المصالح بقدر ما جاء التحرك البريطاني لإقصائه ولقد كانت السياسات الاحتكارية في التجارة والزراعة والتي اتبعتها داود على غرار سياسات محمد علي قمة التعبير عن هذا التحدي وبداية النهاية بالنسبة له وخاصة مع افتقاده فرصة المناورة لدى قوة أوروبية أخرى وهي الفرصة التي توافرت لمحمد علي بسبب استمرار التنافس الإنجليزي-الفرنسي حول مصر والشام بعد نابليون، فلقد كانت حالة الانفراد البريطاني بالنفوذ ذات تأثير سلبي على إمكانات شروع داود باشا في الاستمرار، في حين ظلت القدرة على المناورة بين بريطانيا وفرنسا وحتى آخر لحظة من أهم عناصر قوة محمد علي، ومن ثم فلقد كان هذا القيد وفي ظل التربص من جانب السلطان محمود الثاني، مفسراً أيضاً لتأرجح داود باشا مع بريطانيا بين التعاون وبين المعاداة ومفسراً أيضاً لتوقيت ضرب السلطان العثماني لهذه الحركة بالتعاون مع بريطانيا.

أما السياسات الأوروبية تجاه تجربة محمد علي بصفة خاصة فكانت ذات مدلولات كبيرة عن أهداف وأدوات التدخل الأوروبي في العلاقات العثمانية-العربية، فلقد كان لهذه

المسألة وضعها الخاص في عملية التنافس الفرنسي البريطاني من ناحية وفي معضلة الاستقلال والتبعية في العلاقات العثمانية العربية من ناحية أخرى، فإذا كان محمد علي قد نجح في المناورة بين القوى الأوروبية حتى حرب الشام الأولى على نحو ساهم في تحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة السلطان العثماني وفي مواجهة أطماع القوى الخارجية في مصر، إلا أنه تأكد خلال حرب الشام الثانية أن القدرة على هذه المناورة قد بلغت أقصى حدودها ولم يعد بمقدورها أن تحرز مكاسب لمحمد علي، فمطامحه وقدراته قد وصلت إلى حد بعيد في تهديد المصالح الغربية إلى حد لا يسمح بسكوت بريطانيا أو بتعاون فرنسا بعد ذلك، فبعد أن كان الدور الفرنسي مترددًا وغير حاسم في مساندة محمد علي دائمًا بالصورة التي كان يأملها لدرجة دفعت محمد علي إلى انتهاز كل فرصة لتحسين علاقته ببريطانيا، بعد هذا تغير خط فرنسا تمامًا وتركت الساحة لبريطانيا بمفردها حتى أسقطت محمد علي لدرجة جعلت البعض يقول: إن فرنسا قد أسلمت مصر لإنجلترا ومهما كانت مبررات فرنسا (أي حالة التوازنات الأوروبية ومتطلباتها) فإن هذا الوضع أبرز أمرًا مهمًا وهو أن مصير إمبراطورية محمد علي قد ارتهن بمدى اتفاق القوى الأوروبية على سياسة ضده، وهذا هو أهم دروس التاريخ الحديث لمصر والعالم العربي.

هذا ولقد عبرت أنماط متتالية من التداخل البريطاني والفرنسي (وكذلك الروسي) في هاتين المرحلتين عن تفاعل السلوك المصري مع السلوك الأوروبي، ويبين هذا التفاعل كيف أثرت السياسات الأوروبية -إلى حد كبير- على تطور مشروع محمد علي أي تطوره من مجرد السعي إلى تدعيم القوة الذاتية إلى السعي لتوسيع نطاق نفوذه وأخيرًا إلى الرغبة في الاستقلال التي قادت إلى السقوط، كذلك لا ينفصل هذا التفاعل عن طبيعة رد فعل السياسات العثمانية ذاتها، فهذه السياسات هي التي ساهمت في التمكين لمحمد علي في البداية في الشام ثم في توجيه الضربة القاضية له بعد ذلك كما سبق ورأينا.

وبالنظر مثلاً إلى طبيعة السياسات الأوروبية خلال أزمتي الشام ١٨٣٠م - ١٨٣٣م، ١٨٣٩م - ١٨٤٠م نجد أن هذه السياسات أدت في الأزمة الأولى إلى إنقاذ السلطان وفي نفس الوقت مكنت لمحمد علي وأهدافه، في حين وقفت ضده وبأدوات مختلفة حتى تم إسقاطه في الأزمة الثانية.

فلم يكن نزاع ١٨٣٩م نزاعاً بين محمد علي والسلطان العثماني ولكن بينه وبين بريطانيا، بل واعتبره البعض دوراً في الكفاح بين الشرق الإسلامي والحضارة الأوروبية وليس مسألة داخلية في الإمبراطورية، فلقد كان مشروع محمد علي يهدد المصالح البريطانية المختلفة في أرجاء المنطقة العربية.

ولقد استخدمت بريطانيا في هذا النزاع عدة أدوات ابتداءً من تأجيج نار الخلاف بين محمد علي والسلطان كلما مال الطرفان للهدوء ومحاولة الاتفاق مما أثار على فشل المفاوضات التي جرت بينهما حول مطالب محمد علي وانتهى الأمر بإعلان السلطان الحرب ١٨٣٩م وذلك بتشجيع من بريطانيا التي لوحت بمساعدته بكل الطرق.

كذلك لجأت بريطانيا إلى إثارة القلاقل في لبنان ومنع مصر من التصدي لها مستغلة في ذلك الاختلافات الدينية والطائفية لإثارة الكراهية ضد مصر والمصريين وخاصة وأنه كان هناك ردود فعل سلبية من أهل الشام تجاه الإدارة المصرية، ولقد كان للدسائس العثمانية والإنجليزية أثر كبير في تحريك هذه الثورات ضد هذه الإدارة. كذلك رفضت بريطانيا التوجه الفرنسي نحو تشجيع مفاوضات مباشرة بين الطرفين (وخاصة بعد معركة نزيب) ولذا تحركت بمبادرة قوية لعقد مؤتمر لندن وإصدار البيان الخماسي ١٨٣٩م ولم تشارك فرنسا في هذا البيان ولكنها في نفس الوقت لم تقاومه أو تساند محمد علي في مقاومة فرضه عليه بالقوة.

كذلك وبعد أسلوب الضغط الدبلوماسي الذي تمثل في إصدار هذا البيان الخماسي اتجهت بريطانيا إلى الأداة العسكرية لفرض قبول شروطه بالقوة العسكرية، فلقد ضربت القوات البريطانية البحر المواني وفي الشام وهددت الإسكندرية، هذا وكان قد سبق لبريطانيا احتلال عدن ١٨٣٩م لمحاصرة النفوذ المصري في الجزيرة وقطع الصلات بين ممتلكات محمد علي في أفريقيا وممتلكاته في الحجاز، وبهذا اتضح ارتباط السياسات الاستعمارية المباشرة بسياسات ضرب القوى الاستقلالية. كذلك دأبت بريطانيا على الحصار الاقتصادي لمصر لزعة استقرار الجبهة الداخلية وخاصة وأن محمد علي لم يقم حكمه على مساندة القوى الداخلية لمشروعاته بقدر ما كان يعتبرها وسيلة لتعبئة وتوفير عناصر القدرة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

وبقدر ما كانت المصالح الآنية والعاجلة مفسراً لهذا المسلك البريطاني في مواجهة محمد علي بقدر ما كان المسلك العثماني مستنفرًا له، فلا يمكن تناسي أن فرمان الإصلاح الأول ١٨٣٩م كان دافع إصداره في هذا التوقيت هو تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد علي، كذلك سكت السلطان العثماني على السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة والتي تجسدت في الاستيلاء على عدن كخطوة في احتواء نفوذ محمد علي الممتد، كذلك سهل من هذا التحرك البريطاني التغيير في السياسة الفرنسية بعيداً عن موقفها التقليدي المساند لمحمد علي في مواجهة بريطانيا.

وهكذا تراكمت حلقات هذه الخبرة بالنسبة للتداخل الشديد بين حالات البغي أو العدوان وبين حالات الاستنصار بطرف غير مسلم ضد طرف مسلم، فالاستنصار العثماني ببريطانيا

على محمد علي واستتصار محمد علي بفرنسا قاد كل من الطرفين إلى نتيجة ليست في صالح الأمة الإسلامية، بل أن الطرف غير المسلم استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحماية وتدعيم مصالحه بالأساس. بعبارة أخرى في ظل الضعف المتردي لطرف مسلم والسعي الدعوب نحو القوة لطرف مسلم آخر يصبح تأثير التدخل الأوروبي في أقصى درجاته وخاصة إذا كانت قوة الطرف الأوروبي في أقصى درجاتها أيضًا، وهنا يتضح الفارق بين حالة الضم العثماني لمصر المملوكية في وقت لم تصل فيه قوة أوروبا لدرجة تمكنها من التدخل وبين حالة النزاع العثماني المصري السابق توضيحها.

٢- الاستعمار والحركات القومية: استكمال تصفية الدولة العثمانية والقوى الإسلامية

شهد النصف الثاني من القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين وحتى سقوط الخلافة العثمانية حلقات مهمة من الاحتلال العسكري الأوروبي التي أكملت حلقات سابقة من ناحية، كما شهد من ناحية أخرى قيام الدول الأوروبية الكبرى بتوظيف الحركات القومية سواء التركية أم العربية لتحقيق أهدافها في مواجهة الدولة العثمانية.

فلقد أعلنت الحركة القومية الأولى عن دورها السياسي بواسطة نظام الاتحاد والترقي وكذلك أعلنت الحركة القومية الثانية عن دورها السياسي أيضًا بواسطة متقفي الشام من المسيحيين ثم من المسلمين العرب، وكان هذا التطور أداة مهمة من أدوات التدخلات الخارجية الأوروبية لاختراق الدولة العثمانية واستكمال عملية تقويضها في المرحلة الأخيرة من وجودها، هذا ولقد مهد الصدام بين القوتين التركية والعربية الطريق أمام تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى والتي رسمت خطتها خلال سنوات الحرب نفسها- والتي خضعت بمقتضاها منطقة الشام للاستعمار البريطاني والفرنسي، وهي آخر المناطق العربية وقوعًا في يد الاستعمار.

بعبارة أخرى لم يكن الاستعمار نتاج توازنات أوروبية فقط كما لم تكن الحركات القومية نتاج مصالح ورؤى إقليمية فقط ولكنهما -الاستعمار والقومية- كان أدوات الغرب في إدارة علاقاته مع الدولة العثمانية في مرحلة مهمة من مراحل إعادة تشكيل النظام الدولي وانتقاله من نمطه المعروف بتوازن القوى المتعددة التقليدي إلى نمط جديد، فلقد انعكست هذه العملية على التفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم العربي كما انعكست حول قضايا العلاقات العثماني- الأوروبية المباشرة.

وكما كان للدولة العثمانية ردود أفعالها ومبادراتها في مواجهة السياسات الأوروبية في المراحل السابقة فهي لم تفتقر أيضًا خلال هذه المرحلة لردود الأفعال والمبادرات في مواجهة الهجوم العسكري المباشر الأوروبي على قلب العالم الإسلامي وفي مواجهة التيارات القومية، وهنا نواجه نموذجين متضادين: من ناحية الجامعة الإسلامية ومن ناحية أخرى العثمنة

والتتريك في ظل فكرة القومية الطورانية لدى الاتحاد والترقي، وهما نموذجان أثاراً جدلاً من منظورات عدة من حيث الدفاع أو الهجوم على كل منهما.

أ- التكاليف الاستعماري وأداة الاحتلال العسكري:

بعد الالتفاف حول العالم الإسلامي من الجنوب وتدعيم نقاط النفوذ السياسي التجاري في هوامشه انتقل التوسع الاستعماري منذ منتصف القرن ١٨م إلى مرحلة الهجوم المباشر على القلب باستخدام الأداة العسكرية من أجل الاحتلال المباشر، ولقد شهدت هذه المرحلة ثلاث نقاط تحول أساسية: الحملة الفرنسية على مصر، مؤتمر برلين ١٨٨٧م، ثم الحرب العالمية الأولى، وكان لكل منها مدلولاتها بالنسبة لتوازنات القوى الأوروبية- الأوروبية، وتوازنات القوى الأوروبية- العثمانية (كما سبق ورأينا) على نحو انعكس على التنافس الاستعماري حول المحاور الجغرافية السياسية الكبرى التي ينقسم بينها العالم الإسلامي.

ولقد مرت العملية الاستعمارية منذ القرن ١٨م بخطوات متتالية توالى عبرها عملية سقوط الدولة الإسلامية في العالم العربي وفي وسط آسيا وغربها، وعلى نحو أبرز التطور في الاهتمامات الاستعمارية بالمنطقة العربية والشرق الإسلامي الآسيوي فإذا كانت الحملة الفرنسية قد جاءت بعد الثورة الفرنسية، فلقد تزايد اهتمام فرنسا وبريطانيا بالمنطقة العربية بصورة مباشرة بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨م) هذا الذي بينت نتائجه مدى ضعف روسيا وعدم تهديدها للتوازن الأوروبي مما سهل على بريطانيا التخلي عن سياسة الإبقاء على الإمبراطورية العثمانية بدون تقسيم حيث توصلت بريطانيا بحساب مصالحها إلى أن حماية الهند أضحت تتوقف على "الشرق الأوسط" ولا تمر باستانبول.

وستتوقف عند نماذج الحملة الفرنسية، المسألة المصرية وحتى الاحتلال البريطاني، استعمار شمال أفريقيا لنبيين مدلولاتها بالنسبة لآلية الاحتلال وليس آلية التفاعلات في ظل الاستعمار ثم مقاومته، كذلك لنبيين تأثير المتغير الأوروبي على العلاقة بين الدولة العثمانية وبين القيادات المحلية وكيف ساعد هذا التأثير على تسهيل عملية الاحتلال في ظل انعكاسات عملية النقل عن الغرب.

الحملة الفرنسية والمسألة المصرية حتى الاحتلال البريطاني

مثلت الحملة الفرنسية نقطة التحول في الاقتراب الأوروبي من العالم الإسلامي، فإذ كانت أول هجوم عسكري مباشر على أراضي القلب الإسلامي العربي لاحتلالها واقتطاعها من الدولة العثمانية، ولذا كانت منعطفاً في تاريخ الصراع بين القوى الغربية حول العالم الإسلامي والعربي بصفة خاصة- من أجل بناء إمبراطوريات كبرى، كما كانت من ناحية أخرى ذات مدلولات مهمة للعلاقات العثمانية- الأوروبية ومن ثم بالنسبة لمصير

الإمبراطورية العثمانية برمتها حيث بينت التفاعلات الدولية في مواجهة هذه الحملة كيف تغلب -حتى هذه المرحلة- التوجه البريطاني نحو الحفاظ على تماسك الإمبراطورية وعدم اقتسامها، وهو الأمر الذي انتهى بعد ذلك باحتلال بريطانيا لمصر.

كما بينت وكيف أفصحت الحملة عن تحول في السياسة التقليدية الفرنسية، كما أدت إلى تحول آخر خطير -ولو مؤقت- في السياسة العثمانية والروسية، حيث اتجهت الدولتان للتحالف فيما بينهما ومع بريطانيا ضد فرنسا، ولم تكن هذه التحالفات إلا ذات طابع مؤقت، فبعد انسحاب الحملة من مصر وانتهاء الحرب العثمانية-الفرنسية ١٨٠٢م (بمساعدة بريطانيا) لم يصمد التحالف الثلاثي العثماني-البريطاني-الروسي من ناحية، كما اتجه نابليون من ناحية أخرى لتحسين علاقاته مع الدولة العلية في مواجهة عدوهما المشترك روسيا، وأراد نابليون أن يدخل إيران طرفاً في هذا التحالف ليحقق مصالح في مواجهة بريطانيا في الهند في مقابل أن تحصل إيران على مساعدة في مواجهة المطامع الروسية، ولكن سرعان ما فقد هذا التحالف بعد فترة عمل قصيرة (١٨٠٦م - ١٨٠٧م) مغزاه حين أرادت فرنسا توظيفه ضد بريطانيا أساساً دون استفادة حقيقية لإيران والعثمانيين في مواجهة روسيا.

ومن ناحية أخرى: كانت أبعاد التصدي للحملة الفرنسية باعتبارها أول غزو عسكري مسيحي أوروبي لولاية عربية من ولايات الدولة العثمانية في الشرق الإسلامي في التاريخ الحديث ذات دلالة كبيرة لفهم العلاقة بين هذه الولايات وبين هذه الدولة ورؤية شعب مصر للسلطان العثماني، وفي هذا الصدد نقل عن د. عبد العزيز الشناوي خلاصة مقارناته بين الأدبيات التاريخية على هذين الصعيدين ومن ثم نلخص ما يلي:

"فضلاً عن التبعية السياسية كانت وشيجة الدين تربط سكان الولايات العربية بالسلطان العثماني باستثناء أهل الذمة وكانوا قلة يعيشون على هامش المجتمعات الإسلامية في الولايات العربية ماعدا بعض الجهات في بلاد الشام، وعمل الدين في تلك العصور عمل القومية في الوقت الحاضر في تقرير الأوضاع السياسية والحربية لشعوب الولايات العربية، ولذا حين أعلن السلطان سليم الثالث الجهاد الديني ضد الفرنسيين استجاب لدعوة الجهاد الديني العرب في الحجاز والشام وشمال أفريقيا، وشاركت قواتهم مع قوات مراد بك في جبهة حربية إسلامية في مواجهة جبهة حربية مسيحية كانت تتألف من القوات الفرنسية والفيالق القبطية المصرية بقيادة المعلم يعقوب حنا والتي تألفت لتأييد الفرنسيين وألحقت بالجيش الفرنسي لسد النقص في عدد قواته، ولقد اعترف بونابرت بأهمية العازل الديني بين الفرنسيين والشعب الإسلامي والعربي في مصر مما جعل الحرب ضد المسلمين تتطلب تضحيات جسيمة، كما أدى إلى إخفاق سياسة نابليون الإسلامية في مصر، حيث كان معيار تقويم المصريين لبونابرت هو أنه "نصراني ابن نصراني"، وللسلطان العثماني بأنه "سلطاننا وسلطان

المسلمين". ومن ثم فإن هذه الرابطة الدينية هي التي فسرت على ضوءها -العديد من الاتجاهات- العلاقة بين مصر والعثمانيين بعد الحملة مباشرة وهي أنها ليست علاقة سعي لاستقلال وانفصال ولكن إصلاح كما سبق ورأينا عند دراسة سياسات محمد علي.

وبعد فشل الحملة اجتهدت الدولة العثمانية لإعادة إحكام السيطرة على مصر وذلك في نفس الوقت الذي ظهر فيه المشروع الاستقلالي لمحمد علي. ولقد تلاعبت القوتان البريطانية والفرنسية -كما سبق ورأينا- بالعلاقات العثمانية المصرية على النحو الذي يحول دون نمو قوة إسلامية فاعلة جديدة في المنطقة وذلك في وقت سمحت فيه التوازنات الأوروبية، بذلك وظلت مصر بعد محمد علي وحتى الاحتلال البريطاني في قلب التوازنات الأوروبية-الأوروبية، والأوروبية-العثمانية، ولقد اكتسبت المسألة المصرية -بعد ١٨٤٠م- أبعادًا جديدة أبرزت تزايد اتجاه التأثير السلبي للمتغير الأوروبي على الاستقلالية المصرية وعلى العلاقات العثمانية المصرية وحتى وقعت مصر تحت الاحتلال العسكري البريطاني، وجرى ذلك في مرحلة سمحت فيها حالة التوازنات الأوروبية-الأوروبية بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨م لبريطانيا بالتخلي عن فكرة تأجيل اقتسام الإمبراطورية العثمانية، ولهذا لم تتمكن الدولة العلية -كما حدث من قبل- في توظيف التوازنات الأوروبية لصالح استمرار نفوذها على مصر في مواجهة الفرنسيين (١٨٠٠م- ١٨٠٢م) أو في مواجهة محمد علي (١٨٣٣م، ١٨٣٩م- ١٨٤٠). كما جرت ذلك في مرحلة تزايد خلالها تأثير الأفكار السياسية والاجتماعية الأوروبية على تطور المجتمع والدولة في مصر مما أثر بقوة على العلاقة مع الدولة العلية التي كانت تشهد بدورها حركة إصلاحية متنامية الأبعاد والتأثيرات (كما سبق ورأينا).

بعبارة أخرى تأثرت المسألة المصرية خلال النصف الثاني من القرن ١٩م بتفاعل قوي بين التطورات السياسية والاجتماعية الداخلية التي أخذت تجري في مصر ووضعها وعلاقاتها بالدولة العلية من ناحية وبين المصالح المالية والسياسية للدول الأوروبية في مصر من ناحية أخرى، وخاصة في مرحلة حكم الخديوي إسماعيل وتوفيق، ولقد أثار هذه التفاعلات مجموعة من القضايا الخلافية حول طبيعة حكم إسماعيل وسياساته الإصلاحية ومدى رشادة أساليبه وأهدافه وخاصة اعتماده على القوى الأوروبية وحول مدى مسئولية مواقف عرابي المتتالية من إعطاء الفرصة للإنجليز للتدخل في مصر واحتلالها.

استعمار دول شمال أفريقيا

كان احتلال الجزائر ١٨٣٠م أول اقتطاع لإقليم عربي مسلم من الأقاليم التي كانت تحت السيادة العثمانية، ثم توالى السقوط في ظل تطورات عميقة على صعيد التنافس الاستعماري فكان احتلال تونس ١٨٨١م ثم ليبيا ١٩١١م ثم المغرب التي كانت خارج السيادة العثمانية.

وتبين لنا الدراسة المقارنة بن عمليات هذا السقوط وتطوراتها أنماطاً للتفاعل بين تدهور الأوضاع الداخلية في هذه الدول (إفلاس الاقتصاد، الفوضى السياسية، مشكلات التجانس القومي) من ناحية وبين التدخلات الأوروبية القوية جداً في الشؤون المالية (أحياناً تحت ستار عملية التحديث والتطوير كما حدث مع تونس) والتي انتهت بالاحتلال العسكري من ناحية ثانية، وبين عجز وعدم قدرة الدولة العثمانية على التدخل المباشر والفاعل لمنع هذا الاحتلال (نظراً للتزامن مع مشكلات ملحة ومباشرة في المركز العثماني ونظراً لعدم القدرة على توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة) من ناحية تالية، ويعكس هذا النمط من التفاعل بين هذه المتغيرات الثلاثة كيف أن الأوضاع الداخلية قدمت المبرر المباشر للاحتلال في حين كانت الأسباب المنشأة والدافعة له تكمن في التوازنات الأوروبية التي سمحت باقتسام هذا الجزء من الإمبراطورية بدون مخاطر حرب شاملة بين القوى الأوروبية. وإذا كانت السياسة العثمانية قد بذلت تجاه مصر جهوداً متنوعة لإبقائها تحت سيطرتها ولمنع احتلالها بقدر الإمكان فإن هذه الجهود كانت أقل كثافة ونطاقاً تجاه دول شمال أفريقيا والتي كانت السيادة العثمانية عليها اسمية أكثر منها فعلية منذ فترة طويلة قبل بداية احتلالها.

هذا ونجد أن خبرة عملية احتلال تونس تضيف مع خبرة عملية احتلال مصر مدلولات مهمة بالنسبة لنوع من الترابط بين عواقب عملية التحديث من حيث زيادة التدخلات الخارجية وبين تدهور العلاقة مع المركز العثماني وبين الحدود التي تضعها الدول الأوروبية والتي لا يجب أن تتخطاها عمليات إصلاح أو اتجاهات الاستقلال لدى الدول الإسلامية. ومن ثم فإن هذه الوساطة الثلاثية الأبعاد تعمق أيضاً من مدلولات نظيرتها المتصلة بأوضاع المركز العثماني أيضاً - كما سبق ورأينا.

ب- الحركات القومية والحلقة الأخيرة من استعمار ما تبقى من الولايات العثمانية

(الشام):

بدأ تأثير القومية على تفكيك أوصال الإمبراطورية العثمانية في البلقان (منذ نهاية القرن ١٨م وطوال القرن ١٩م وحتى اندلاع الحرب البلقانية ١٩١١م - ١٩١٢م). وخلال العقود الأخيرة من القرن ١٩م اتسع نطاق تأثيرات "القومية" حيث امتدت إلى مناطق عربية تعرف وجود طوائف غير مسلمة وهي منطقة الشام أساساً. فلقد بزغت منها ونمت في أرجائها فكرة العروبة ثم حركة القومية العربية وإذا كان التوجه القومي لحركة هذه الطوائف (الملل) قد بدأ يتضح منذ ١٨٨٠م قبل أن تتبلور بعد ذلك أبعاده السياسية في أوائل القرن ٢٠م، إلا أنه قبل هذا التاريخ لم يأخذ مطالب هذه الطوائف الدينية طابعاً قومياً.

وهكذا في نفس الوقت الذي كان يتم فيه احتلال دول عربية عسكرياً بدأت بريطانيا وفرنسا وروسيا في توظيف أدوات مهمة للتدخل والتغلغل في مناطق عربية أخرى تمثلت

أساساً في الحركات القومية التي كانت بدورها -في جانب كبير منها نتاجاً لعمليات ما يسمى الإصلاح والنقل عن الغرب في عصر التنظيمات، وبذا كانت هذه الأداة هي المعول الأخير في تفويض الإمبراطورية العثمانية المتعددة القوميات والأديان من الداخل، وإذا كانت هذه الأداة قد ساعدت على القضاء على الحكم العثماني في هذه الأرجاء إلا أنها فشلت في تحقيق "استقلال العرب".

وبالرغم من الاعتراف بضخامة وعبء الإجابة عن التساؤلات حول أسباب هذه الحركة وتطوراتها ونتائجها إلا أنه يكفي الإشارة إلى أهمية المدلولات التي ترتبط بنموذجين أساسيين يثيران كل أبعاد العلاقة بين نمط التدخل الأوروبي وبين نمط السياسات العثمانية في هذه الأرجاء من العالم الإسلامي، والنموذج الأول هو نموذج الصراع الطائفي الديني في لبنان وتطوره إلى الاتجاه العروبي وحركة القومية العربية، وذلك خلال الفترة التي شهدت حملة نابليون على الشام ثم مرحلة الحكم المصري للشام وما أعقبهما من تطورات (١٨٤٠م- ١٨٦١م) أفضت إلى إحداث الفتنة الطائفية الخطيرة التي شهدتها لبنان ١٨٦١م.

والنموذج التالي هو نموذج ظهور حركة القومية العربية واقتسام الشام بين فرنسا وبريطانيا وفق تسويات الحرب العالمية الأولى. ولقد تعددت تفاعلات هذا النموذج خلال مرحلتَي العهد الحميدي ثم حكم الاتحاد والترقي.

وبقدر ما تأثرت تفاعلات هذين النموذجين بالسياسات العثمانية (التنظيمات، فكرة الجامعة الإسلامية ثم المركزية العثمانية والقومية الطورانية) بقدر ما استطاعت القوى الأوروبية توظيف نتائج هذه السياسات وحالة الأوضاع المحلية في الشام للوصول إلى أقصى غاياتها ألا وهي ليس تصفية بقايا الحكم العثماني فقط ولكن تصفية الخلافة الإسلامية واقتسام ما تبقى من ديار الإسلام خارج دائرة الاستعمار الأوروبي، وكانت الشام هي آخر هذه الديار وفي قلبها فلسطين فلماذا تأخر استعمارها هكذا؟ هل كانت تفاعلاته تؤدي وظيفة مهمة للقوى الأوروبية أكثر أهمية من مجرد احتلال قطعة أرض؟.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:-

١- الكتب العربية

- ١- د. إبراهيم العدوي: التاريخ الإسلامي: آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٦.
- ٢- أحمد توفيق الموني: كتاب الجزائر، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٣، الطبعة الثانية.
- ٣- د. أحمد طربين: أصول تباين مواقف الدول الأوروبية حيال المسألة السورية اللبنانية (١٨٦٠-١٨٦١).
- ٤- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ العرب الحديث منذ الغزو العثماني وحتى الوقت الحاضر، القاهرة ١٩٦٢.
- ٥- _____: علاقات مصر بتركيا في عهد إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، القاهرة: دار المعارف ١٩٦٧.
- ٦- _____: أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، دار الشروق: القاهرة، ١٩٨٢.
- ٧- _____: "العرب في ظل الرابطة العثمانية" في: صفى الدين أو العز (إشراف): العلاقات العربية التركية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١.
- ٨- د. أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤.
- ٩- أحمد محمد الساداتي: أفغانستان والسيد جمال الدين الأفغاني، ١٩٦١، الطبعة الأولى.
- ١٠- د. أحمد محمود الساداتي: تاريخ الدول الإسلامية بآسيا وحضارتها، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧.
- ١١- ادوراد كوك: تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية (المدونة في المكاتبات الرسمية المنشورة عن نظارة الخارجية البريطانية بلندن).
- ١٢- د. أرجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: د. عبد الجليل التميمي، الطبعة الثانية، ١٩٧٤.
- ١٣- أرنولد توينبي: العالم الإسلامي والغرب، بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٦٠.
- ١٤- أعمال المؤتمر العالمي الثالث للدراسات الموريسكية الأندلسية، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زعوان: ١٩٨٩.
- ١٥- "الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية"، المقتطف، ٥ ذو الحجة ١٣٣٢هـ/ نوفمبر ١٩١٤، مجلد ٤٥، جزء ٥.
- ١٦- أمين سعيد: الدولة العربية المتحدة، الجزء الأول: تاريخ الاستعمار الإنجليزي في بلاد العرب، الجزء الثاني، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب.
- ١٧- أمين شاك، سعيد العريان، محمد مصطفى عطا: تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء آل أتاتورك، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥.
- ١٨- أنطونيو دومينغيز هورتز، ورنارد بنثنت: تاريخ مسلمي الأندلس الموريسكيون، ترجمة عبد العال طه، قطر: دار الإشراف، ١٩٨٨.

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ١٩- د. بديع جمعة: د. أحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضارتهم ببيروت، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى ١٩٧٦.
- ٢٠- برنارد لويس: "السياسة والحرب في الإسلام" في: شاخت وبوزورث: تراث الإسلام، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة، ١٩٨٧.
- ٢١- بيير رينوفان: تاريخ العلاقات الدولية (١٨٥٠-١٩١٤م) ترجمة: د. جلال يحيى: القاهرة: دار المعارف ١٩٦٨.
- ٢٢- تلخيص التاريخ العثماني، تعريب: شاكر الحنبلي: المكتبة الهاشمية، القاهرة: ١٣٣١هـ.
- ٢٣- توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة د. حسن إبراهيم حسن.
- ٢٤- د. جابر إبراهيم الراوي: الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، ١٩٧٠.
- ٢٥- د. جمال الدين الشيال: تاريخ دولة أباطرة المغول الإسلامية في الهند، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٨.
- ٢٦- د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول، ١٥٠٧-١٨٤٠م، القاهرة: دار الفكر العربي.
- ٢٧- _____: دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول (١٥٠٧-١٨٤٠م)، القاهرة: دار الفكر العربي.
- ٢٨- _____: "الخروج العربي عن الدولة العثمانية" في: د. رؤوف عباس (محرر): العلاقات العربية التركية.
- ٢٩- د. جهادة عودة: "السلوك الخارجي لمصر، دراسة مقارنة بين عهدي علي بك الكبير (١٨٦٠م-١٧٧٢م) ومحمد علي باشا (١٨٠٥م-١٨٤٨م)" في: د. علي الدين هلال (محرر) دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧.
- ٣٠- جورج كيبك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الإسكندراني ود. حسين سليم: مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة: ١٩٧٥.
- ٣١- حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة: ١٩٣٦.
- ٣٢- حسين أبيب: تاريخ الأتراك العثمانيين، القاهرة: مطبعة الواعظ ١٩١٧.
- ٣٣- _____: تاريخ المسألة الشرقية، القاهرة: مكتبة الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ١٩٢١.
- ٣٤- حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي، القاهرة: ١٩٨٣، الطبعة الثانية.
- ٣٥- د. خيرية قاسمية: روسيا القيصرية والشرق العربي.
- ٣٦- د. رأفت الغنيمي الشيخ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة: دار الثقافة ١٩٨٦.
- ٣٧- د. رجب محمد عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٨٥.
- ٣٨- روبرت شينرب: تاريخ الحضارات العام (القرن ١٩) المجلد السادس ببيروت/ باريس: دار منشورات عويدات، ١٩٨٧، الطبعة الثانية.
- ٣٩- د. رؤوف شلبي: الإسلام في أرخبيل الملايو ومنهج الدعوة إلى الله، ١٩٨٢، الطبعة الثانية.
- ٤٠- زاهر رياض: شمال أفريقيا في العصور الحديثة، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٧.

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ٤١- ساطع الحصري: الدولة العثمانية والبلاد العربية، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠، الطبعة الثانية.
- ٤٢- د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية، الدولية في القرن العشرين، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٠، الطبعة الثانية.
- ٤٣- د. سيار الجميل: الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٩.
- ٤٤- د. سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن (١٥٣٨م-١٦٣٥م)، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الثالثة ١٩٧٧.
- ٤٥- شكيب أرسلان: خلاصة تاريخ الأندلس، بيروت: دار مكتبة الحياة ١٩٨٣.
- ٤٦- شوقي أبو خليل: عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي، دمشق: دار الفكر ١٩٨٧م.
- ٤٧- د. صبحي لبيب: "الفندق: ظاهرة سياسية (اقتصادية قانونية)". في "د. رؤوف عباس (محرر): مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٤٨- د. صلاح العقاد: المغرب في بداية العصور الحديثة، القاهرة: منشورات معهد الدراسات العربية، ١٩٦٣.
- ٤٩- د. شوقي عطا الله الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن ١٩، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
- ٥٠- د. ضياء الدين الريس: تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة ١٧٤٤م-١٩٢٤م.
- ٥١- طارق البشري: إشكالية الشريعة الإسلامية والحدثة في المجتمع المعاصر، ندوة إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة للاجتهد، القاهرة ١٥-١٧ شعبان ١٤١٢هـ/ ١٩-٢١ فبراير ١٩٩٢. المعهد العالي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين.
- ٥٢- عاد البشتاوي: الأندلسيون المواركة، القاهرة، ١٩٨٣، الطبعة الأولى.
- ٥٣- د. عبد الحميد البطريق: تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا. منشورات جامعة الرياض، الرياض: ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- ٥٤- عبد الحميد الثاني: مذكرات السياسية (١٨٩١-١٩٠٨م)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦، الطبعة الخامسة.
- ٥٥- د. عبد الرحيم عبد الرحمن: الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨، القاهرة: دار الكتاب الجامعي ١٩٧٩، الطبعة الثالثة.
- ٥٦- _____: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦، الطبعة الرابعة.
- ٥٧- د. عبد العزيز سليمان: دراسة في دبلوماسية المؤتمرات (مؤتمر ارضروم ١٨٤٣-١٨٤٤)، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤.
- ٥٨- د. عبد العليم أبو هيكل: المشرق العربي من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، القاهرة: دار الثقافة العربية، د.ت.
- ٥٩- د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل البخاري، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠.
- ٦٠- د. عبد المنعم النمر: تاريخ الإسلام في الهند، القاهرة: دار العهد الجديد، ١٩٥٩.
- ٦١- د. عبد الوهاب بكر: مصر العثمانية في النصف الثاني من القرن ١٨، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ٦٢- عبده بدوي: حركة الإسلام في أفريقيا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- ٦٣- د. علي حسن الخربوطلي: الإسلام والخلافة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩.
- ٦٤- د. عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٤٤) بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
- ٦٥- د. فاروق عثمان أباطة: أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن ١٦، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤.
- ٦٦- _____: الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢-١٩١٨) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- ٦٧- ف. بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣، الطبعة الخامسة.
- ٦٨- فؤاد حسني حافظ: تاريخ الشعب الأرمني منذ البداية وحتى اليوم، القاهرة: ١٩٨٦.
- ٦٩- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٤٩، الجزء الثالث.
- ٧٠- ل.أ. سيديو: تاريخ العرب العام، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.
- ٧١- لوى كارديا أوي: الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون (المجابهة الجدلية ١٤٩٢-١٦٤٠)، تعريب وتقديم: د. عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان: ١٩٨٩.
- ٧٢- ليلي عبد اللطيف أحمد: موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، (١٩٨٧).
- ٧٣- د. مجيد خدوري: الحرب والسلام في شرعه الإسلام، الدار المتحدة للنشر، بيروت: ١٩٨٣.
- ٧٤- د. محمد إسماعيل الندوي: تاريخ الصلات بين الهند والبلاد العربية، بيروت: دار الفتح للطباعة، د.ت.
- ٧٥- د. محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ.
- ٧٦- محمد العروسي المطوي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢.
- ٧٧- محمد جيل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، مطبعة مكتبة صادر، بيروت: ١٩٥٢.
- ٧٨- محمد حسن العيداروس: السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي.
- ٧٩- د. محمد عبد اللطيف البحرأوي: فتح العثمانيين عدن، القاهرة: دار التراث، د.ت.
- ٨٠- د. محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية- الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا، القاهرة: دار الصحوة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- ٨١- محمد عبد المجيد العبد: الإسلام والدولة الإسلامية في الهند ١٩٣٩، الطبعة الأولى.
- ٨٢- د. محمد عبد المنعم الواقد: الغزو العثماني لمصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: د.ت.
- ٨٣- محمد علي الغنيت: الغرب والشرق من الحروب الصليبية إلى حرب السويس.
- ٨٤- د. محمد عمارة: العروبة في العصر الحديث، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١، الطبعة الثالثة.

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- ٨٥- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حفي، دار النفائس، بيروت: الطبعة الأولى، ١٩٨٨-١٤٠٨.
- ٨٦- محمد كرد علي: خطط الشام، دمشق: المطبعة الحديثة، ١٣٤٣هـ.
- ٨٧- د. محمد مصطفى رمضان: العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزء الأول، القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٥م.
- ٨٨- محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية دراسة وثائقية في الخلافة العثمانية (١٢٩٩م-١٩٢٣). القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ١٩٨٩.
- ٨٩- مصطفى كامل: المسألة الشرقية، القاهرة: مطبعة الآداب ١٨٩٨.
- ٩٠- د. وجيه كوثراني: تكوين الجغرافيا السياسية الإسلامية في العصر الحديث، العامل الخارجي والصراع الداخلي، ندوة الجغرافيا السياسية للإسلام: العلاقات العربية الإسلامية (١) مركز دراسات العالم الإسلامي.
- ٩١- _____: الفقيه والسلطان، المركز العربي الدولي، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٩٢- نصر الدين عبد الحميد نصر: مصر وحركة الجامعة الإسلامية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

٢- الدوريات العربية:

- ١- د. شوقي عطا الله الجمل: محمد الغباشي وجهاده ضد الأسيان والبرتغال (١٠٥١هـ-١٦٤١م)، مجلة الدراسات التاريخية.
- ٢- د. فؤاد المرسى خاطر: "الصراع الروسي العثماني وأثره في الوطن العربي"، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد ٢٨-٢٩، ١٩٨٣.
- ٣- د. محمد أنيس: "النشاط الأوربي بمصر وجيرانها أواخر القرن ١٨"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢، العدد ٢، أكتوبر ١٩٤٩.
- ٤- د. محمد أنيس: "الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية في القرن ١٨م". مجلة الدراسات التاريخية، مجلد ٨، ١٩٥٩.
- ٥- د. محمد عبد الرؤوف سليم: "فلسطين في العلاقات الأمريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الأولى". المجلة لتاريخية المصرية، المجلد ٢٧.
- ٦- محمد مصطفى صفوت: "موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ١٨٧٦-١٩١٤"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الأول، العددان ١، ٢: ١٩٤٨.
- ٧- د. ميمونة خليفة الصباح: "علاقات الكويت الخارجية خلال القرن ١٨م"، مجلة المؤرخ العربي، عدد ٣٨، ١٩٨٨.
- ٨- ناصر الدين سعدوني: "طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية، عن تاريخ الجزائر"، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٢٥، ١٩٧٨.
- ٩- د. يقظان سعدون العامر: "الاتصالات الألمانية العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد برلين، بغداد (١٨٨٠-١٨٨٢)"، المؤرخ العربي- عدد ٣٩، ١٩٨٩.

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

١٠- د. يوسف علي رابع النقي: "معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ١٩٤١هـ - ١٩٣٥م"، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عدد ٦، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣- الرسائل العلمية

١- حسان علي: موقف الدولة العثمانية "من الحركة الصهيونية (١٨٩٧- ١٩٠٩)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية).

ثانياً- المراجع الأجنبية

١- الكتب الأجنبية

- 1- A.H. Lyber: The Government of the Ottoman Empire, Harvard University Press, Harvard 1913.
- 2- A.L.Srivastava: Akbar the Great: Political History 1542- 1605), Shivala Agarwala & Co, Delhi. V. L.
- 3- _____: Mughul Empire, Malhotra Brothers, Delhi, 1952.
- 4- Antoine Hakyem: Les Provinces Arabes de l'empire Ottoman aux Archives du Ministère des Affaires Etrangères de France (1793- 1918). Les Editions Universitaires du Liban 1988.
- 5- Bernard Lewis: The Arabs in The History.
- 6- Bernard Lewis: The Emergence of Modern Turkey, Oxford University press, 1968.
- 7- Charles Frazee: Catholics and Sultans: The Church and the Ottoman Empire (1453- 1923), 1983.
- 8- Edward Creasy: History of The Ottoman Turks Khayats, Beirut 1968.
- 9- Dietrick Gerhard: "Regionalism and corporate Order as a Basic Theme of European History" in: R. Hatton & M.S. Anderson (ed): Studies in Diplomatic History, Longman, London, 1970.
- 10- Halil Inalick: The Emergence of the Ottomans, in: P.M. Holt. Et al. Cambridge History of Islam, The Cambridge University Press, Cambridge, 1970.
- 11- H.J. Kissling. et. al. (eds): The Muslim World (III): The Last Great Muslim Empires. E.G.BRILL, Leiden 1969.
- 12- Immanuel wallerstein & Resat Kasaba: "Corporation into the World Econamt: Change in the structure of the Ottoman Empire (1750- 1839)" in: L. Baque Grammant, Contribution à L'histoire Ottomane.
- 13- J.C. Hurewitz: The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, Yale University Press, 1975.
- 14- J. Modelski: Agrarian and Industrial: Two Models of the International system, Princeton University Press, 1961.
- 15- J.Piscatorie: Islam in a World of Nation state. Rayal Institute of International Affairs, London: 1986.
- 16- J. Sauners (ed): The Muslim World on the Eve of the Europe Expansion, Prentices Hall N.J. 1960.
- 17- Kemal Karpat (ed): The Ottoman state and it's Place on the World History, E.G. Brill Leiden, 1974.
- 18- Leo Carl Brown: International Politics and Middle East, Princeton University press, N.J., 1984.
- 19- Majid Khadouri: "The Islamic Theory of International Relations and is Contemporary Relevance", In: Harris Proctor (ed.): Islam and International Relation, Praeger, New York, 1965.
- 20- Maurice Grouzet: Histoire Générale des Civilisations, Tome VI.
- 21- M.E. Yapp: The Making of the Modern Near East (1792- 1923), Longman, London, 1987.
- 22- M.G. Hudgson: The Venture of Islam: The Gunpowder and Modern Times, The University of Chicago press, Chicago 1974.
- 23- M. Imamuddin: History of Middle East and North Africa, Nagma & Sons, Dacca (East Pakistan) 1960.
- 24- M.S. Anderson: The Great Powers and Near East (1774- 1932) st. Martin's press, N.Y., 1971.
- 25- Norman Daniel: Islam, Europe and Empire, the University press Edinbrgh, 1966.
- 26- Raymon Aron: "Le Dialogue culturel Euro-Arabe Histoire et perspectives" in: Jacques Bourinnet (ed): Le Dialogue Euro-Arabe, Economica, Paris 1979.
- 27- Robert Mantran; "L'Empire Ottoman et le Commerce Asiatique aux 16 et 17 siècles" in: R. Mantran (ed), L'Empire Ottoman du XVI à XVIII. Variorum Reprints, London, 1984.

خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية

- 28- Robert Schnerb: Le xix Siècle; L'Apogée de l'Expansion Européenne.
- 29- Thomas Naff; "Ottoman Diplomatic Relations With Europe in the Eighteenth Century: Patterns and Trends, in: T. Naff & R. Owen (eds): Studies in Eighteenth Century Islamic History. London, 1977.
- 30- William Coplin: Introduction to International Politics, 1980.

٢ - الدوريات الأجنبية

- 1- Andrew Hess: "The Moriscoc: An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain", The American Historical Review, Vol. 74, no.1, October 1968.
- 2- _____: "The Ottoman Soaborne Empire (1433- 1525)", American Historical Review, Dec. 1970.
- 3- _____: "The Ottoman Conquest of Egypt" International Journal of Middle East Studies, N4, 1973.
- 4- Butrus Abu-Manneh: "The Christian Between Ottomanism and Syrian Nationalism: The Ideas of Butrus al-Bustoni", International Journal of Middle East studies, No.2, 1980.
- 5- Gale Stokes: "Dependency and the Rise of Nationalism: in Southeast Europe, Journal of Turkish Studies.
- 6- J.C. Hurewitz: "Ottoman Diplomacy and the European State System", Middle East Journal, Vol. 15, 1961.
- 7- J. Saunders: "The problem of Islamic Decadence", journal of World History, Vol. 7, no. 3, 1963.
- 8- Kamal S. Salibi: "Middle Eastern parallels: Syria Arabia in Ottoman Times", Middle Eastern Studies, Vol. 19, no. 1, 1979.
- 9- Kamal Karpat: "The Transformation of the Ottoman State 1789- 1980", International Journal of Middle East Studies, No. 3, 1979.
- 10- Richard B. Elrod: "The Concert of Europe: A French Look at an International System", World politics, Jan. 1976.
- 11- Yassef Katz: "Paths of Zionist Political Actions in Turkey 1882- 1914: The Plan of Jewish Settlement in Turkey in the Young Turks Era, International Journal of Turkish Studies, Vol.4, no.1, Summer 1987.